

۲۵۰
۳۴

بازرسی شد
۲۶ - ۲۷

بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۴۳۳۴

کتابخانه مجلس شورای ملی	
نام کتاب: مدارج الاصول	مؤلف: مؤلف
موضوع: تألیف	شماره قفسه: ۴۱۳۹
شماره دفتر: ۴۶۰۹۴	۷۴۹۲

نسخه - فهرست شده
۲۸۵۵


۲۵۰

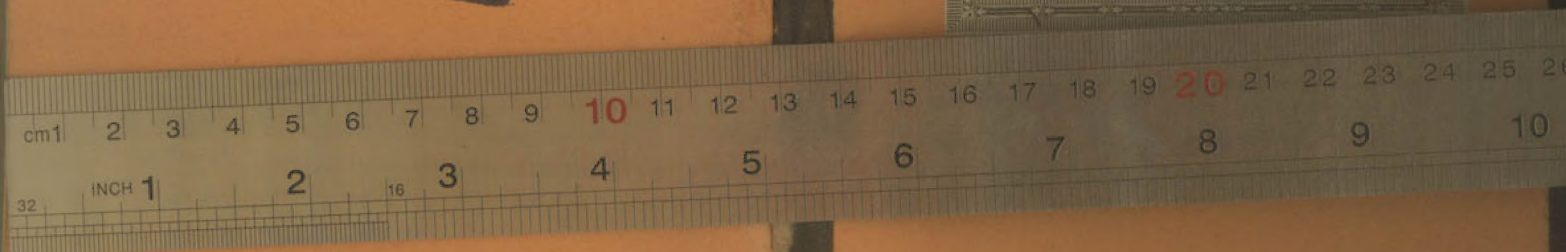
۲۳۴

بازرسی شد
۲۷ - ۳۶

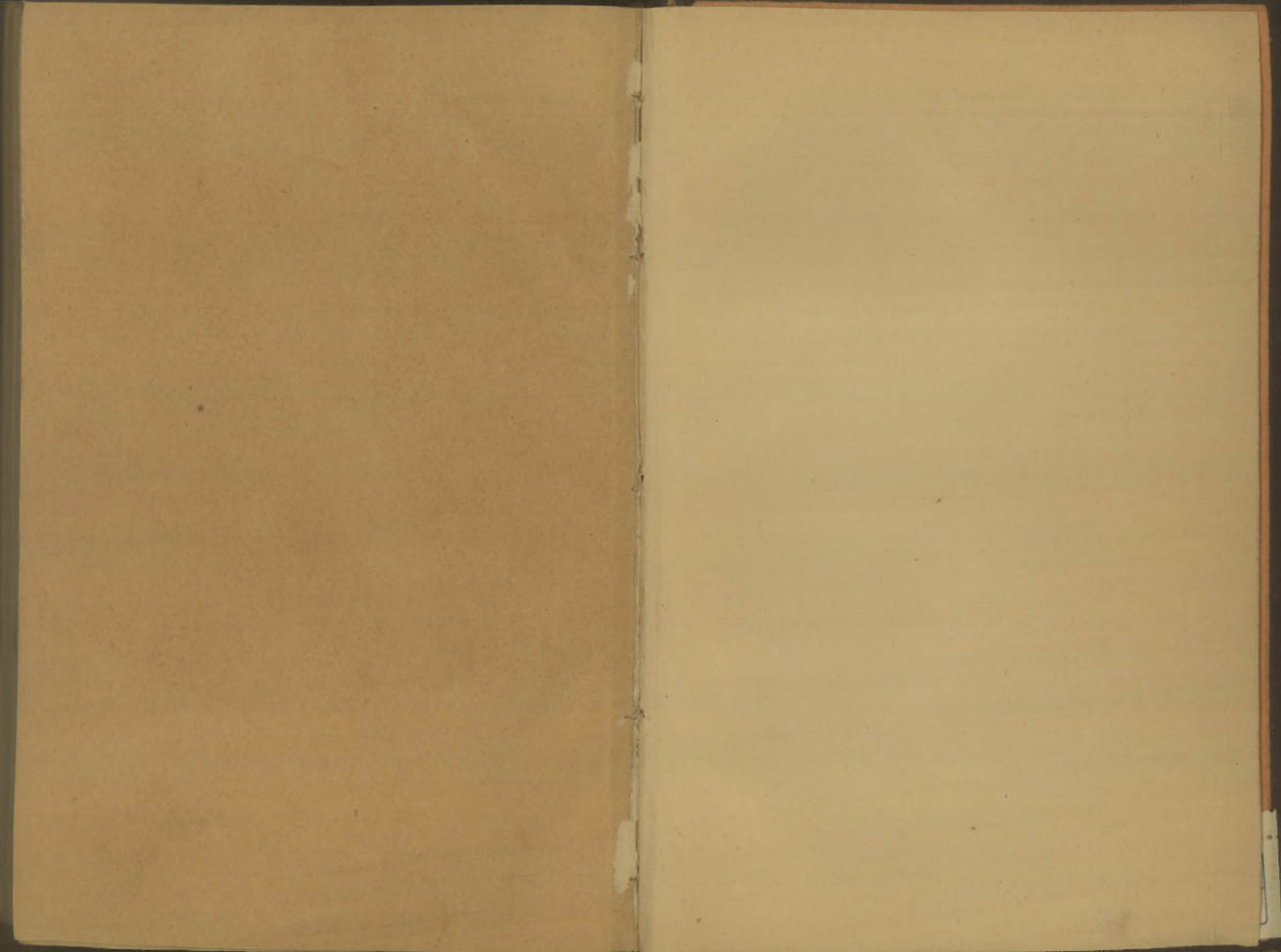
بازدید شد
۱۳۸۲

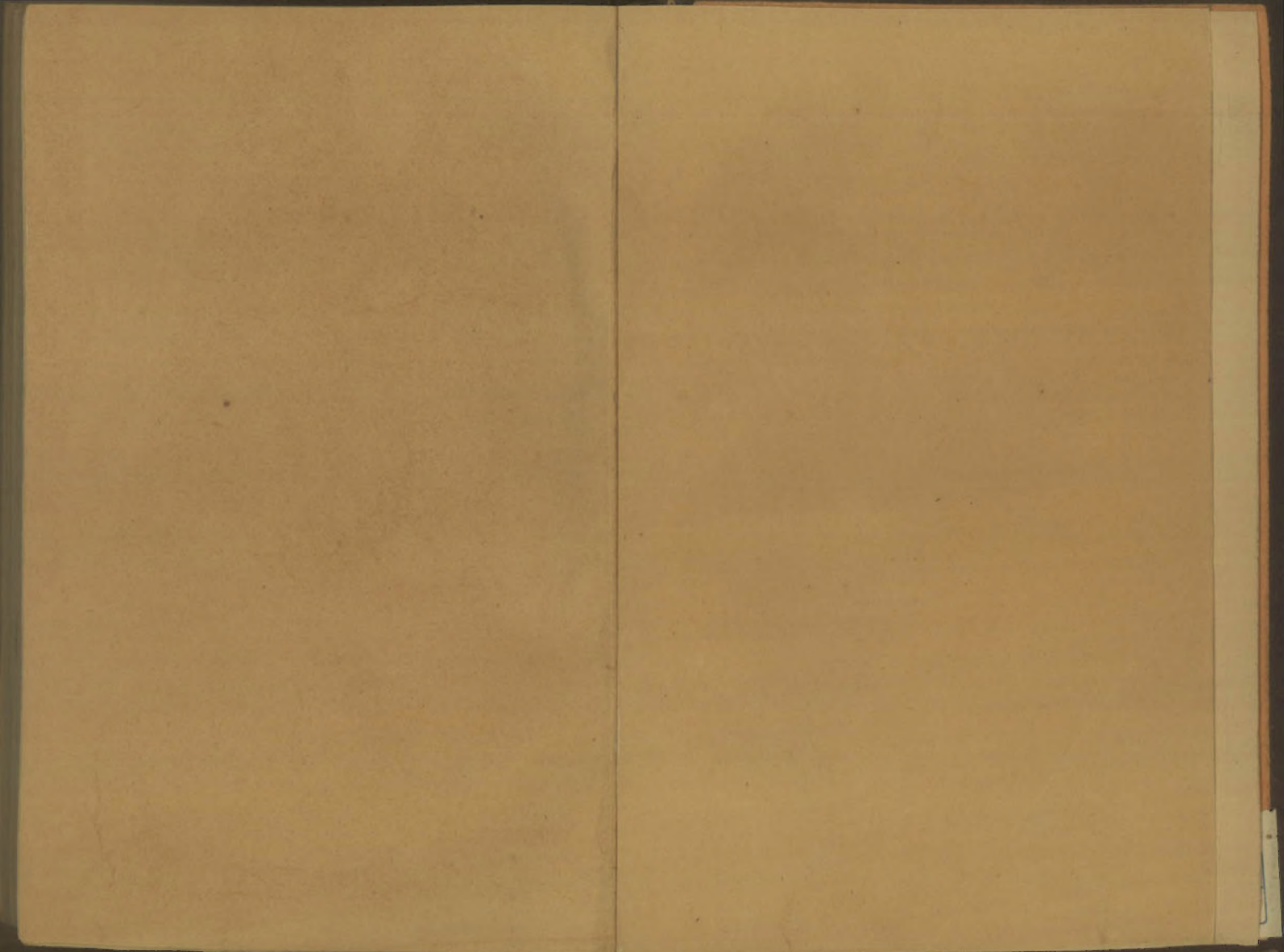
۴۳۳۴

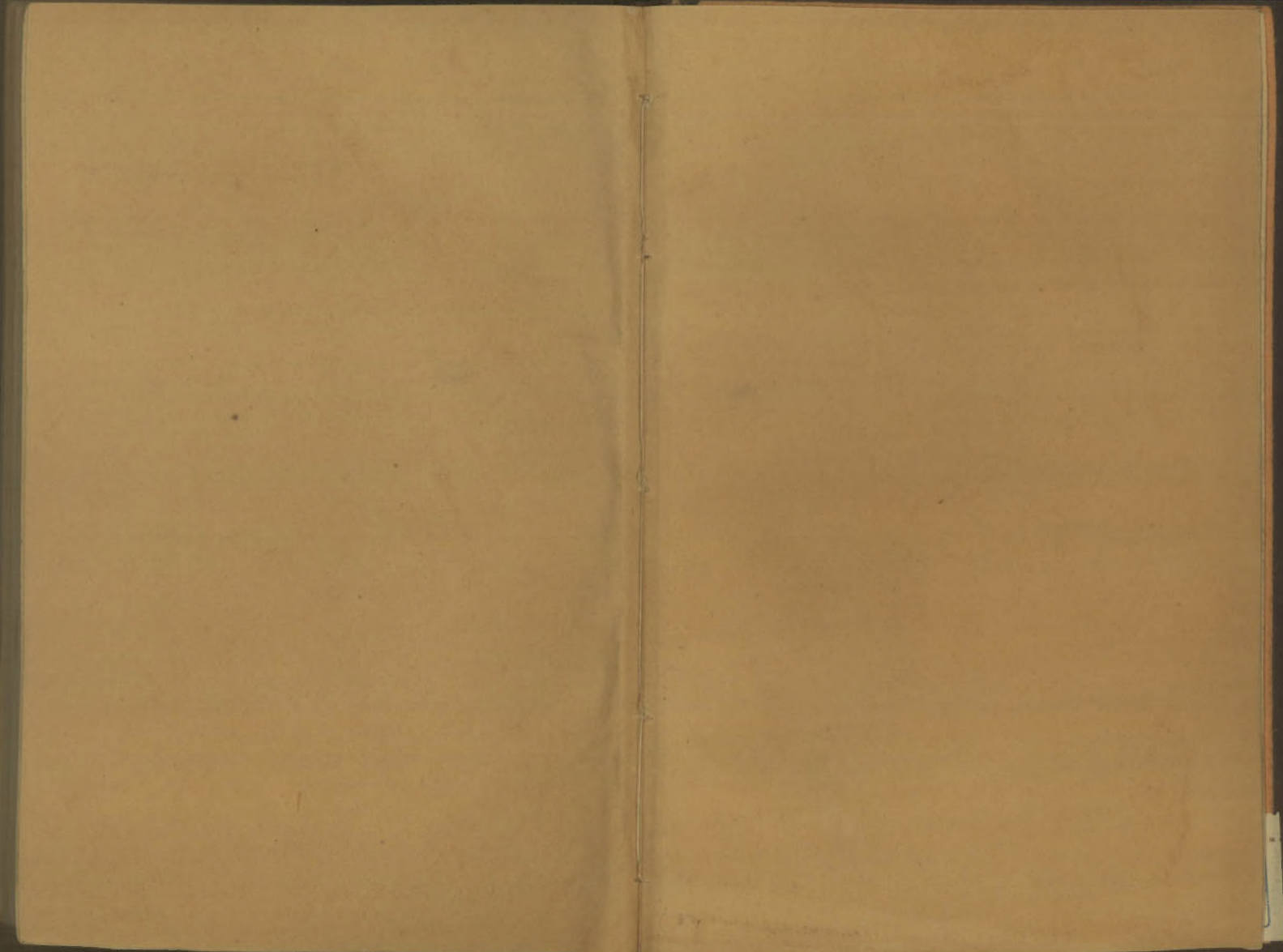
کتابخانه مجلس شورای ملی		
نام کتاب	مراجع الاصول	
مؤلف	محقق	
موضوع	تألیف	
شماره قفسه	۴۱۳۹ ۷۸۵۵	
شماره دفتر	۲۶۰۹۴	۷۵۹۲



کتابخانه مجلس شورای ملی
۷۸۵۵







۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰

۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰

۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰

مهرست باقی الکت
الک الاول بنویس و تمیزات



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله على ما بلغ نعمته وما بلغ عطيته كما
أشكره على جلالة هبته وجلاله فيته حمد معرفته
بكمال قدرته مقربا لول عظمته معتقدا أنه لا
شبه له في وحدانيته ولا مضاهيه له في الهيبة من
يقصور لأذهال عين أكنائه هو بية وأسد المحاكاة
المفضية إلى الحقائق بحقيقة معرفته وأصله على
بريته وأكرم خاصته وعلى الطاهر من عيوبه
ونعلم ذلك فأنكره في جماعة من أصحابنا

الله

الله بعظمته وشماهم بهام رحمة الماس مخضرة في الحق
مستعمل على المم فرط اليه غير بالغ في كماله إلى صاحب
علي طابه فاجتهد إلى ذلك مقصرا على ما لا بد من الاعتناء
به غير متجاوز إلى كماله إلى ما لا بد من الاعتناء
الله استدل المتوفيق أنه على ذلك قادر وبأسد حقيق
والمستعمل على ما لا بد من اعتناء **الباب الأول** في المقدمات
وهي ثلثة **المقالة الأولى** لما كان البحث في هذا الكتاب
أما هو بحث في أصول الفقه لم يكن بد من معرفته فأنه
الطريق الأصلية في الأصول هو ما يبنى عليه الشيء ويتفرع
عليه والفقه هو المعرفة بقصد المكمل وفي عرف الفقهاء
هو جمل من العلم بأحكام شرعية عليه مستدل على أعيانها
ونعني بالشرعية ما استفيدت بفعل الشارع لها من حكم
العلماء وهذا هو علم الفقهاء ما ذكره

وهذه المقدمة من الأصول هي العلم بأحكام شرعية عليه مستدل على أعيانها
وهذه المقدمة من الأصول هي العلم بأحكام شرعية عليه مستدل على أعيانها
وهذه المقدمة من الأصول هي العلم بأحكام شرعية عليه مستدل على أعيانها

هذا هو الحق الذي لا يدور
في قلب من لم يفتح عينه
على نور الحق الذي لا يخبو
في قلب من لم يفتح عينه
على نور الحق الذي لا يخبو

او يا قول المشرع لها عليه واصول الفقهي لاصطلاح في
طرق الفقهي على الاجمال **فان كان الاول** كما هو عند
في المنقسم الى كون الفعل حيا او جامدا او مندوبا او ممتزا
مباحا او مكروها والي كونه قبحا فالواجب ما لا خلاف له من
في استحقاق الذم والمدح ما بعد المكلف على فعله في
ليس كونه ثابتا في استحقاق الذم على حاله والمباح ما استقر
وترك في عدم استحقاق المدح والذم والمكروه ما لا يثبت
وليس لفعله ثابتا في استحقاق الذم والمدح ما لم يتبعه ما لم يتبعه
استحقاق الذم والمدح والي سبي القبح حرما او لا يحظره الا في
زيج **الفائدة الثانية** اذا عرفت ان اصول الفقهي في طرق
الفقهي على الاجمال وكان المستفاد من تلك الطرق اما علم
ظن عن الالزام او امان بواسطة النظر فيكون بهر من هاتين

هذا هو الحق الذي لا يدور
في قلب من لم يفتح عينه
على نور الحق الذي لا يخبو
في قلب من لم يفتح عينه
على نور الحق الذي لا يخبو

والحد من هذه الفاظ فانظر هو ترتيب علوم او ظنون
او علوم وظنون ترتيبا صحيحا يتوصل به الى علم اذن
والعلم هو اعتقاد المتعني سكون القرآن معتقدا على
ما تناوله واقر به انه غني عن التعريف لظهوره والظن هو
تغليب الحدس بخبره من ظاهري التجويز بالقلب والدلالة
ما النظر الصحيح فيما يفرض في العلم كما ان في النظر
الصحيح وفيها يفرض في الظن **الفائدة الثالثة** الخطأ
او الكلام الذي قصده من وجهه الغير والكلام هو ما نشأ
منه من قصده من وجهه من الموضع عليها اذا
صدرت عن ناظم واحد منهم من شرط الاقارن ومنهم من
شرط المواضعه والمثاني بطل بتقسيم اهل اللغة الكلام الى
الاهل والمستعمل ومورد المقيم مشترك وعليها قلنا

فالكلهم اما مبدل وهو ما لم يوضع في المقترن والما مستعمل
 والمستعمل اما ان لا يستعمل بالمعنوية وهو المتركف واما ان
 يستعمل فان دل على ان المعين هو الفعل وان لم يدل فهو
 تاسيم ثم التاسيم ان يكون قصور معناه مانعا من وقوع التكرار
 فيه فهو المعنى او لا يقع وان دل على المعنوية فهو المعنى
 عند الحاجة وان دل على موضوعيها فهو المثنى **عشتم**
 اللفظ ومعناه ان لا يكونا ما جرتي واما كلي فان كان
 كلياً وكان معناه في من رده بالسوي فهو متوالي ومسا
 فهو متساوي وان تكرر الالفاظ معيانية سواء كانت المعاني
 متصلة او منفصلة وان تكرر المعاني والمعاد اللفظ فوضع
 واحد فان كانت دلالتها على المعاني بالسوي فهي متكررة او
 متفاوتة فالج حقيقة والمكرر مجاز **الفصل الثاني**

وان تكرر الالفاظ
 واحد المعنى فهي متكررة

في الحقيقة والمجاز وهي ثلثة فصول **الفصل الاول** في استعمال
 على صايل **المسيلة الاولى** في تعريفها ظهر ما قيل في الحقيقة
 هي كل لفظة اريد بها ما وضع له في اصل الاصطلاح ذلك
 وقع الخطاب به والمجاز هو كل لفظة اريد بها غير ما وضعت
 له في اصل الاصطلاح وقع الخطاب به **المسيلة الثانية**
الثانية فيما يفسر بينهما وهو ان بعض اهل اللغة بان يقول
 هذا حقيقة وذلك مجاز او بالاستدلال بعوايدهم كان السبق
 اليه اذ هاتهم على سماع اللفظ المعينة ودون قريته وهما
 فوق اخر لاول نظر اذ في قابلية الالفاظ على كون اللفظ حقيقة
 في ذلك المبادىء الثاني تحت الحقيقة كالتبيين والجمع والاشتراك
 لتحقيقها بالاسماء استعمال اهل اللغة لالفاظها ايضا الرابع
 تعارض اللفظة باستحسانها بغيره دالا على المجاز لقوله

الذي هو

تلك واسيل الغزبة وفي كل نظر **مسألة** في اللفظ
 ان يستلزم وضعه المعنى بالشرع او الموضع وتلاوه من
 الحقيقة الشرعية والشيء اما ان يقول من موضوعه بل هو انفع
 طار به وهو العرفية واليقول هو التصدير وكل واحد من هذه
 اللفظ اما ان يكون موضوعا له ولحد في الحقيقة او
 فصلا له وهي المشتركة **مسألة** في اللفظ في وجود
 الموضوع ولما العرفية كذلك اما ان كان لفظا وما هو في
 اما من عرف عام كاللفظ للفضل وقد كان للعلماء في الدابة
 المعرف وقد كان له ادب ولما عرفه خاص فكما للعلماء في الدابة
 والنصب ولاهل الكلام في الجور والكون **مسألة** في اللفظ اما ان
 يجعل لاه مستعمل في خبرها كان مستعمل في او في بعضه في
 تخصيص اللفظ الدابة وتلاوه اما ان يعبر العرف الخاص في خبر

لم يرد

البصير السابق ويقتل كالفاظ والادوية او لا يعبر ويكون
 كقولنا كلام زيد فان يقع على لفظه وعلى حكمه وكقولنا
 هذا كلام لبر المولى عند ايراد الخطبة **مسألة** في اللفظ
 الشرعية موجبة وما راجع لغيرها لا شعرت في خبرها ونعم في خبر
 ما استفيد منها المعنى بالشرع لما وجب في اللفظ الثاني
 الصوم في اللفظ لسان وفي الشرع اسان خاص وان كان لفظا
 في الشرع طهارة خاصة والصلوات الدابة في الشرع لعمارة
 او على طهارة تعري من الدابة كصلاة تيسر وان تكون
 منقطع كصلاة الصحيح **مسألة** في اللفظ لاه مستعمل في خبرها
 لو ساء في اللفظ لاه مستعمل في اللفظ لاه مستعمل في اللفظ
 لاه مستعمل في اللفظ لاه مستعمل في اللفظ لاه مستعمل في اللفظ
 مع اللفظ لاه مستعمل في اللفظ لاه مستعمل في اللفظ لاه مستعمل في اللفظ

وهو مرادنا لا بالمتبلى في شيء بل بالمتبلى في شيء وذلك في
 تباين ما باللفظ إلى الفهم فتنزل اللفظ على كغيره بطريق
 نزول على ذلك كان اسمها في غيرها وضع للفظ في شيء
 للبحث في اللفظ وحده واللفظ وحده فلو تزل عليه اسمها كان
 ذلك هو الذي وضع اللفظ في اللفظ وهو ان اللفظ قوله
 تعالى ان الله ولا يكون يصحون على التواتر انما قاله سبحانه
 الوجود عام وجوزوا باللفظ في اللفظ انما هو على قرآن
 الحب فلا يكون ذلك اذ لا يلبس باللفظ في اللفظ في اللفظ
 قالن الحلف على اسم ان اللفظ لا يكون تاما بل هو من البصران
 فكان التقدير ان الله يصح ولا يكون سائر وعن الثاني ان
 ذلك لغيره من كون اللفظ هو في اللفظ ولفظ اللفظ في اللفظ
 الرابع للبحث في اللفظ في اللفظ

بالاطراف لهم الى العلم بغيره خلافا للغير لانا ان ذلك
 يكون فيهما اجتمعا بقوله تعالى ان الله في اللفظ
 لغيره في اللفظ ان الله وما الله بها والحجاب لا يلبس
 عن الفهم لان الاول كناية عن الفهم واستعان فيه
 والثاني اسم للوحد **الفصل الثاني** في الثاني الحجاب
 والحكام وفيه مسائل **البيان** اكثر الناس على
 امكانه ووجوه منعه قوم امكانا واخرى وقفا
 لانا ان اسم الحجاب يستعمل في البليد وليس حقيقة بل هو
 مجاز الحجب وان الحجاب ان دل بدون القرينة فهو
 حقيقة ومعها لا يحتمل لذلك ومن حقيقة اللفظ حجابها
 ان القرينة خارجة عن دلالة اللفظ ولا منافاة لانه
 مفردا عما ان القرينة قد لا تكون للفظ وكلامنا في اللفظ

بالرفع **البيان** المجازي في قوله في خطا الله ^{موج}
 خلافا لاهل الظاهر لنا قولهم جدار يردان سقض جاء
 بذلك وقوله وقوله لما خلقت بياني وليس هذا هو
 في اللغة المذكورة يا قضا ولا الشايع نقلا لعدم
 اذعان اهل الشروع عند اطلاقها الى المراد باقصر ان
 يكون مجازا احتجوا بانها لم تجز لان المعنى معبأ وقوله
 ان لا العار مع القريب **البيان** ^{الاحتجاج} لاختلاف
 في جوانب هذا المجاز وضع لاستعماله في جاز قوم ومنه
 كذا واحسن المانع بان ذلك كانت العلاقة اصح تسمية
 الطويل بخلة كما يحى به الرجل الطويل ويسمى بالبحر اسدا
 شتم على قويد **البيان** لظهور اللفظ بعد استعماله
 فيكون حقيقته ومجازا لان استعماله فيها وضع له من حقيقة

والقول مجازا **البيان** الحقيقة والمجاز لا ينفكون احدهما
 الاقارب لانها لم تنفك عن بعضها البعض بوضع من اهل
 ولا من الشرع واذ لم يكن كذلك لم يكن مستعملها في لا
 تا بها لاهل اللغة لا بالحقيقة ولا بالمجاز **البيان** اذا جاز
 اللفظ عن القرائن تدل على حقيقة لان واضع اللفظ ^{صحة}
 لا يله على معناه فكانه قال عند اطلاقه اريد به ذلك
 المعنى فلو لم يفهم به عند اطلاقه كان ناقضا لاعتبار
 من اصولين يجب اطراف الحقيقة في فائدة اذ دون المجاز
 لما اذا علمنا ان اهل اللغة سمو الجسم طويلا عند انحصار
 بالطول ولو كان ذلك لما سمعوا طويلا ووجب تسمية كل
 في طويلا بذلك قضية العلة **الفصل الثالث** في
 جمل من احكام الشعر وقد اوردوا في المطلق للمجاز اهل اللغة

شخص

في ذلك والله فانه يستعمل في الترتيب قولنا انما
ليدوموا يستخرج بالكلام والاسماء على قولنا
الله ورسوله محمد هدي من عصاه فقد غوي يقين
قل من عصي الله ورسوله والجواب ان تافوا داخل
في باب العظيم في جميع فلهذا صدر ذلك دون الترتيب
الفساد الترتيب التعقيب بالاجماع اهل اللغة ومنهم من
جعلها المتخايف لقوله لا فتره على كذا فيحكم كل
مخرج عن المذهب ولان الفاء يدخل في التعقيب جوابه
ان قوله تجوز والمثاني تأكيد لشتم الله وقاله في
الآفي عطف بمول كقول الله الامن تاب ومن وعاص صلتا
ثم اهتدي في النظر فيه خاصة وفي البنية كقوله
في خمس قلائب شاة ولا يعرفه عمل اللغة قبل المباشرة

في المعتدي بعضهم واكثر ذلك ان بني آتيا للعصر ان
ان اللاتبات وما الذي يجب ان يكون في عالم يدور
ما ذكر لا يحال في من الحكم قام وبنه قول الشاعر
وانما يدافع عن الجاهل اما او سبي وقوله انما الحق لك
استحق الخائف بقوله اللومون الذين اذا كذابه حله
قلوبهم وجعل يدها له لعمري **الباب الثالث** في
لاول المسمى والتواهي وفيه فصول **الفصل الاول** في
يتعلق بصيغة لا وفيه سائل **الاسئلة** لا شبهة
في وقوع لفظة لا في الحقيقة على القول لا في المخصوص
في وقوعه على العمل فاكثر ذلك قوم واعنه كقولنا
ابن الحسن فقال هو مشترك بين القول والمخصوص
والصدق والشان والطريق والمختار لنا ان القائل اذا

قال هذا امر بالفعل علم القول وان قال مستقيم علم الثاني
 فان قال كبطريركاه ان يعلم الشيء والعرض وان لم يعلم
 الوقت وهو لا لا اشتراك ولا يجوز ان يكون لفظ الامر
 حقيق في مطلق الفعل في ايسر المذهب اليسير هو الصحيح
 من خصه القول بان لا يصلح عدم الاشتراك وجوابه ان
 قائله لا قطع وقد ترك الظاهر في العلم لا الصحيح من جعله
 حقيقة في الفعل بوجه واحد قوله مع فاعول امر فروع
 الثاني قوله مع امر لا اوله ان الماثل ان امر في الفعل
 جمعه امور في الجمع لا لا حقيقة الرابع هو مستعمل الفعل
 والاستعمال لا لا حقيقة في الجواب من الاول لا يتجوز على
 القول بريد قوله بعل وعمل الثاني لا سلم في الماثل ان
 الفعل ولا كانت افعال الكلام وليحده بل الثاني اي شائنا ذلك

وعين الثالث لا العلم ان المقرب لا لا الحقيقة لنا
 كقولنا ان امور جميع امر فاعول لا فرق بين قولهم امر فاعول
 مستقيم بين قولهم امور فاعول مستقيم بل لا فرق بين قولهم
 ذلك بخصوصه كونه شائنا لا هو كونه فعله وعن الرابع
 لا علم ان الاصل في استعمال الحقيقة بل شائنا لكن معارض
 لا يصلح عدم الاشتراك **المسألة الثانية** لا امر القوي في
 استعمال الفعل بصيغة الفعل او المجرى مجرأها على طريق
 الاستعداد او الصفة من مريد الفعل الفاعل شرط في الصفة
 المخصوصة احراز من الجبر والتمني وشبهه اذ لا يصح الاشتداد
 وشرط الاستعداد احراز من طلبه من مريد الفعل او شرط
 التلذذ على ما تضمنه المقتضى قال الله ورحمته ورحمته
 وجاءت في الحق بالماضي في الصفة ورحمته كقولهم انهم الصلوة

وغيره كقولهم فعلوا ما شئتم ولا يخصص الا لاداء
 ما عداه من الاقسام استحج الخالفين جميعا لم يجرى
 لم يكن الامر الا لاداء صلاح لانه لا يجرى الا لاداء
 ان اهل اللغة قالوا لا يقولون العاقل ليعوم الفعل مع الوجود
 ليس هو الا لاداء في غير ذلك مجرى استعماله لفظ لاداء
 موضوعه فانه لا يقتضي لاداء وجواب لاداء
 في لاداء بالامر من حيث كان لاداء من حيث هو في الفعل
 وقد تجرد لان هذه الامة موضوعه لاداء حقيقة ولا
 تجردت وجب عليها موضوعها وجواب الماني لما بعد
 انشائها لفظا لاداء وان كان لاداء لاداء لاداء
 لاداء لم يجرى لاداء لاداء لاداء لاداء لاداء
 عن غيره لاداء لاداء لاداء لاداء لاداء لاداء

الامر بالاختلاف هل يسجي امر وان لم يرد الفعل **المسألة**
 لفظا فعل حقيقة في الطلب بالاختلاف وهل هي
 حقيقة في التبعيد لم لا تظهر عدمه ولا الوقف المذهب في
 فهم احد الامر في هذا الملاق وهو ان الامة فانه حقيقة في الطلب
 فذلك مجازا في عين دفعه لا في اشتراط **المسألة** لفظا
 فعل حقيقة في الوجوب وقال الثوري لا يجرى لاداء
 اي جفرت لاداء فقال ابو هاشم هي لاداء لاداء
 من الحكم وكان القول له في لاداء التكليف وقوله في
 وقال المرحلي انه هي في اشتراطها نظر الى الاعتقال والامر
 ان الشارع المطلق لاداء الوجوب مدعي في ذلك لا يجرى
 ان الاعتقال يردون العبارة المتعصية قول سيدنا فعل مع
 الملاق الامر وعملون حسن ومن جرد ترك الامثال ولا

والامعنى للوجود كذا وما يميزه من غير الوجود
انها لا تستحق الوجود باق بطلانها المستحق
وهي باهية لا تستحق الوجود ولا تستحق الوجود
وجوابه ان لا اصل عدم المحذور في الاصل عدم الاستدلال
المسألة الخامسة صيغة الامر الواردة في قوله تعالى
قله وقال في قوله تعالى في قوله تعالى
صيغة الامر بطلب الفعل ولا يباح تقيدها في غير
مقتضىها وفيه منع ان يقال ان مقتضى الامر الجواب
المعتمد بعونه ولا يلزم فاصحاد وجوبه معارض
قله الشيخ انه لا يلزم فقولوا **البيان** ذهب
بجوابه بان ان الامر المطلق لا يقتضي التعجيل وجوب الثاني
من اول اوقات الامكان وما يلزم من الاجماع في الامور

من

الشيخ رحمه الله وقال المرفعي بالانتماء والظاهر انه لا
استدلال فيه بقوله تعالى لا تستحق الوجود مع الفارق
ومع الترخي في جعل حقيقة في القدرة لا في الوجود
صحة المكاد من غير الاستدلال والتجوز في الوجود فان قول المفسر
افعل هو طلب للفعل في المستقبل فيجوز في فعل
في كونه اخبارا عن الفعل في المستقبل وكما يجوز وقوعه
بغيره فكذا كذلك الامر في استحقاقها بالوجود
فانما يقول التجوز وبانه لو كان تجوز فاما مع بطلان
ولزم سقوط المبدل وهو خطأ والمعدة وهو باق في الوجود
وجوابه ان اول ما استدل على غير ط وجواب الثاني
منقوض بالوجهين **البيان** **المسألة السادسة** ذهب
على إطلاقه لا يقتضي التكرار خلافا لبعض الصوابين

جواب

لنا وجهنا للحكمه ان السور اذا امر بذكر بدخول اللد
 ثم فعل لم يحسن منه ذم على رت المعاوذ الثاني لو
 افاد التكرار لهم لاوقات لعدم كافي به وبوطيخ
 الخالف بوجهين لا اولي اسلوب ليد التكرار لما اتبع
 على سائر حتى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعامة ام
 تلابن الثاني ان فيه تحييطا فيجب المصير اليه وحي
 تاول ان هذا هو لا يصح لحيطة لقاطعين بالتكرار
 بل لا يطلب الاستتار ولا فوج ايم لا وليك الا ان لم
 ان الاستتار بالنظر الى اللفظ بل لم يجهل ان يكون لفظا
 صام كذا للمصروف والقيام فان دالة هذا الاستتار
 ويدل على انه ليس التكرار قول النبي لو قلت هذا
 لوجب الاندفاع بكونه الوجوب مستفاد من قوله

لامن اللفظ وجواب الثاني ان الاحياط يجمع عدم
 الدلالة على عدم وجوب التكرار ولما مع وجودها فاذ
الاشارة الى حكمة الامر للعاقب فاشطرا وصفه لا يكرر
 ليكون ما سوا كان شرط حقيقيا لقوله ان كان الزا
 محصنا فارجع ما هو من كقولنا ان في قوله جبر وصال
 الصفة السارق والسارقة فاقطعوا وقال قوم انه يكرر
 بكونها لنا وجهان الاول ان السيد اذا قال لعمري
 دخلت السوق فاشترى كذا لا يقتضي التكرار والثاني
 لو افاد الامر مع الشرط التكرار لم يحل اما ان يفيد لفظا
 او معني في الغمان باطلا في اما اللفظ فخطا وما المعني
 فلو انه لو افاد لكان ذلك لكن الشرط كالعامة عدم
 وفيه كمال لان الشرط يقف عليه تارة لمؤثر فاذ يجمع تكرار

الشرط دون العلة فلا يحصل الحكم إذا كان اللفظ لا
 يتحقق التكرار والشرط لا يقتضيه فهو كذا كما استدل
السادس لا أمر بالمقدور بشرط متوقف عند انقضاء الشرط خلا
 للقاضي لئلا ينقل القابل لاعتدال بدورها أن يكون
 جاز مجري قولنا الشرط في اصطلاحنا أن يكون وفي الثاني
 ينبغي لاعتدال عند انقضاء الأمر كذا كذا شأنه وان
 الشرط هو ما يقف عليه الحكم فلا حصل بدو ثم يكون
 ولا حاجة للمخالف في قوله نعم ولا تكرر هنا فإني أرى
 المغايرين أن نخصصنا لأنه لما ذكرنا أن الشرط أمانة
 التحقق لتحقيق التكرار **السابع** لا يشترط أن تكرر
 الأمر فإن اختلفا للمعصية تعدد كقولنا صلوا
 ثمانية فاما أن يصح فيها التزايد فلا يصح فإن صح فاما

أن يكون الثاني معطوفاً أو لا يكون فبها ثلثه أقام
الاول أن يصح فيه التزايد ولم يكن معطوفاً فاعتد
 القاضي يفيد غير ما إذا دل الأول إلا أن تمنع العادة منه
 أو يكون الثاني معرفة كقولنا صلوا استغفروا فإنه لا
 تكرر عادة فإن حصل ركعتين وصل ركعتين لا يلزم الطلوع
 أن تالف واللام للمعصية إذا جرد عن العادة والمعرف
 تعدد أو توقف أبو الحسين لئلا هو حال الثاني على الأول
 لكان الثاني تكراراً أو تأكيداً وكلاهما خلاف لصل لئلا
 أن يكون الثاني معطوفاً فإن لم يكن معرفة افتد غير ما إذا
 الأول كقولنا صل ركعتين وصل ركعتين فإن كان الثاني
 معرفة كقولنا صل ركعتين وصل ركعتين يجب ههنا التوقف
 لأن اللام للمعصية والعطف يقتضي المغايرة فاعتراضه

الشا ان يكون كما لا يصح فيما انزل فان كانا معا من او
 خاصين احداهما كان يعطف واخر يعطف واما ان
 كانا معا عاما ونسبهما فان كان الثاني مطلقا
 قال القاصي لا يدخل تحت الاول عاراه بحكم العطف كان
 الوقف وان كان الثاني مخصصا لوقف لقوله جميع كل
 ضم يوم الجمعة فان الثاني تأكيد قطعا وقال قوم
 بالوقف **الوقف الثاني عشر** تعلوق الحكم على العرف
 لا يدل على نفي ما زاد عليه ولا ما نقص عنه من حيث اللفظ
 بل اعتبار ما زاد من الامور المختلفة فلم يجز ان يقال في الحكم
 استحباب النعم بوجهين لعدم انه لو لم يدل لم يكن كذا العرف
 فادفع الثاني ان البقي لما نزل عليه ان يستعمل جميع
 مع فلو ان يعزله لهم قال عليه السلام ان يدين على السبعين فلو

لم يبق الي فهمه بان ما زاد عليه لانه اذا كان
 الاول ان يدين السبعين فلو قيل ان السبعين وسبعين
 وعن الثاني لا نسلم ان العقل من اللفظ بل ان الاصل
 جواز العطف ونحوه في العلم بذلك بدليل ان
 تعلم حظها زاد على الثانيين في العطف بدليل ان اصل
الوقف الثالث عشر الحكم المعاني على الاسم لا يدل
 على حكم ما عداه سواء كان خبرا لقوله زيد في الدار
 او اجبا بالقوله اكرم زيد بخلعة لا يكره الدقاق لانه
 لو صح ذلك لما صح الاخبار عن انسان بشي لا يعلم
 بانتفايد عما عداه وهو بطلان فكان يلزم ان يكون
 انسان بقوله موسى رسول الله لانه يتضمن نفي ان
 عن غيره والحجج بان تعلوق الحكم على الاسم يقتضي ما ياتي

ولا غاية لا اختصاصه بالحكم وجوابه منع المقابلة
المسئلة الثالثة عشر تعليق الحكم على الصفة لا
على نفيه عما دلها نظر الى اللفظ ولا منع ان يستدل
على ذلك بالاصول او بدليل اخر خارجا عن المقام انما يقع
واقي عند الله البصري لما لو دل له اما بالفظان
بغيره ومعناه والفتيان بطلان اما الملازمة فقط
واما بطلان دلالة بلفظه فانه ليس في اللفظ ذكر احد
الصفة ولما لم يجرى في دليله الا طريق التعليق والرق
والاخر ومن بين تعليق الحكم عند صفة او نفيها صفة
تلكه وورد معلقا على الصفة واشي عن غيرها كقوله
في سائر النعم الزكوة وورد لا مع انفاية كقوله ولا
او الحكم خفية اما لا في جعله بغيره فقد اشترط فيها

اصحاب

الفتيان

ويؤتيه عند الصفة حسب صوت الكلام عن الاشتراك
والجواز ليجزى عنهم بان لو ثبت الحكم مع انفا الصفة كان
تعلقه على الصفة صريحا عن الفارقة ويجري في كذا
لاشرف لا يعلم الغيوب ولا سيما اذا قام لا يصح وجوب الا
منع المانع من هذا لان ههنا في اية اخرى ذكر فيها
اعلم السامع ان الحكم تناول الصفة لا يتوهم خرق
عنه كقوله مثله ولا يقتل او الحكم خفية اما لا في
لو لا اعتبار الخفية لا يمكن ان يتوهم ان الفتاح جازعها
فذكر ذلك ليعلم ان نفي التحريم عند ما لا يفي بها ان يكون
المستحق يقتضي العلم حكم الصفة بالحق وما عداها باطل
والخصص ولما التمسك بالاشرف وكلمة ولا يصح ثم ات
لاستباح جازع حيث ذكره في ابل فرح بوجهها والوجهات

شان

فانه فاذا ذكره معارض بقولنا تجوز التخصيص بالشاة العرب
 فانه لا بد له على نفي الجزاء عن الصحيح **الفصل الثاني** في
 الامور بدو في صايل **المسألة الاولى** في الاشياء
 على طريق التخيير يفيد وجوب الكل على البدل وقال قوم في
 وجوب لا يفيد وقال آخرون الوجوب واحد وهو عين الحياة
 المكلف ومعنى كون الكل طيبا انه لا يجوز التخلي عن جميعها
 ولا يجزى الجمع بين اثنين منها فان كان التخصيص لم يذكر
 وفاق وان امكن حصل الخلاف لست الموكان الواجبة
 للتخيير المكلف ولا لكان تخييرا بين الواجب وغيره لا في
 اختيار المكلف لانه لو لم يحصل قبل الاختيار فاق
 به قبل الاختيار اما الكل على البدل وهو مذهبنا والابن
 وذلك بناء على التخيير وليس التسلية القاطنة **المسألة**

آخر

ثم يقتضي الاجزاء وفي ذلك سقوط العقد عند كونه
 بالامور بدو وقال القاضي ان يفيد وصف العيان كونه
 مخيرة هو انه لا يجب قضاء أو هذا لانه لا يكون في العباد
 الاقتضي وان لم تكن مخيرة لصالح الجماعة والعبد من اداء
 اخذ بعض شرائطها وان القضاء يكون تعليلا بان
 العبادة غير مخيرة والعلة غير المعلول ولا قلنا ان لا يقتضي
 الاجزاء ان كان وجوب الامور بدو على الاختصاص بالمصلحة
 ولو لم يكن كذا بان به على ذلك الوجه كما لا يتحصل بالمصلحة
 المطلوب لما حصل الامر به لا في الجهة التي حصل الوجوب فيها
 اتمامها ولا بخري لا انقول بخري في البراءة من هذه الامور
 لئلا لا يقتضي فيها ولا بخري في سقوط القضاء **المسألة**
 كما انما ليس بهي موضع مخالفا في ذلك قد قدمناه

هذا التفسير

ان اهل اللغة في قولهم صبيحتي بالمرءة والفرق بين
 على قطع الشك حجة الخالف ان الامر بالشيء يدل على
 المصلحة كونه حجة وجوبه من غير ان يكون له ما من جهة المعنى
 فالامر بالشيء على وجوبه يدل على كونه امرية تركه
 اذا كان له عند الخالف ان الواجب تركه فيجوز ان هذا ليس
 دلالة اللفظ في شيء **السبيل الرابع** ما لا يتم الواجب الا به
 ان لم يكن المكلف من حيث هو لم يكن وليا وان كان
 توقف الواجب عليه ثم تركه كضرب السلم لصعود السلم
 لئلا ان الامر مطلق والشرط مقدم فوجب والا كان المكلف
 فزوجه تكليفه بالاطلاق **الفصل الثالث** في وجوب
 تعذر الوقت وفيه مسائل **المسألة الاولى** الفعل ما ان
 يتدبر على الوقت ولا يجوز التعذر بان يقع قدامه ويكون

بأنه اذا كان وقتا على وجهه

كصوم يوم معين ومجانة لوطا وتعتبر من الوقت لقوله
 اقم الصلاة لوقتها الشمس الى خشق الليل ولا تكون على
 جواز وضعه يعني انفسه ذلك وقال بعضهم الواجب
 بأول الوقت وقال الآخرون بآخره وقال ابو الحسن هو في
 ان الواجب مطلق على الوقت فحينئذ يكون في كل وقت كان
 في بعضه وهو ترجح من غير مرجح اوله في شيء وهو بطلان
 حجة الخالف لو وجب في اول الوقت فحينئذ تركه في غيره
 فتدبره الى بدل وهو العزم عند الموعود عند الخريف
 فعليه بعد ذلك فلا يلزم فيه تركه كضمان الكفارة **المسألة**
الثانية اذا لم يفعل الموعود في اول الوقت لا يجب العزم قال
 الشيخ رحمه الله يجب العزم لما لو وجب لقط التكليف بالفعل
 في الثاني لانه ان قلنا العزم مقام كونه في الزمان يعني ان يكون

العزم

كسهم

وجب في الثاني بذلك الامر ان يكون الامر بالثبوت
 اطلاقه **فردان الاول** الامر الوقت بزمان معين
 لا يقتضي فعله فيما بعد ان اعني المكلف بتمه لان الامر لا
 يدل على ما عدا ذلك الوقت لا ينطوقه ولا ينعناه **المربع**
الثاني الامر للطاق اذا لم يعلم المكلف في اول وقت الامكان
 هل يجب لانيان به في الثاني قال سحن نفي الحق بانهما
 الفاعلون بالضرورة فليس اخرج مستظوم بان قولنا فعل
 تجري مجري قولنا فعل في لآن الثاني من الامر ولو لم يكن
 لما وجب لانيان به فاعلم ان سلف اخرج الوجوب بان لا
 يقتضي كون المأمور فاعله على التلاقي وذلك وجب لانيان
الفصل الرابع في المباحث المتعلقة بالامر وفيه مسائل
 المسئلة انا ناول الامر ما على سبل الجمع ويستوي في

عن

عن قولنا فهو الصلاة او لا على سبل الجمع ويستوي في
 كفاية والفرق بينه موقف على العلم او غلبة الظن فان
 علم وظن يقوم ان عين من يقوم به سقط عنهم وان على ان
 ظنوا ان غيرهم لا يفعلون به وجب عليهم السداد ان يتبين
 مخاطبون بالعباد او لا كذا في كل من يتخير بين وجهان
 كل خطا واما الناس تناولهم لقولنا بالامر السار عبدوا
 اكثر الصلح معارضا انه يمكن ان السار الثاني لم يقع ما سلككم
 سرقا والاولى ان من الصلح وقولنا في التكرار الذين لا يؤمنون
 الزكوة ووجه الدلالة توجيه الذم اليهم على ترك الزكوة
 لا يقتضي مع عدم الوجوب لان يقال الذم انما توجه بالانعام
 كونهم مشركين وبانعام الكلاب يوم الدين للماتق الى الله
 تعلق الذم بكل واحد من الخصال المذكورة **الفصل الخامس**

العمار

في مبحث النبي **في مقام** النبي قول الله تعالى لا تنحل
 او يجري مجراه على سبيل الاستعارة مع كراهية النبي
 وتقرين ما مر وهو يقتضي التحريم لما في خلاف العقائد
 يستحقون ذم من يخالف مقتضى النبي لا يصدر من وجوب
 طاعته ولما تأيدوه من محض عنايه التي يقتضونها
 وما بهاكم عن غاشق **السنة** الثانية النبي يدل على فساد
 النبي عنه في العبادات وفي المعاملات ونعني بالعبادات
 ترتيب الاحكام كالاجابة في العبادات وكما تنقل المكلف في البيع
 وحصول الشئ بغير الطلاق ولما قلنا ذلك ان النبي
 يقتضي كون ما تناوله منساقا ولا يقتضي كون ما حصل له
 ضد الحق فالتقي بالنبي لا يكون آية بالمعنى ولا يرد
 عن هذه كراهية ما في المعاملة فان لا يدل لانه قول الله

لذلك

بالنبي

في مقام النبي
 في مقام النبي
 في مقام النبي

بالمطابقة والزام والتمسك باطلاق اما المطابقة فلفظ
 ولما لا يرد فلهذا لم يرد في النبي والفساد لا يخرج
 بالنبي والخبر ان الخلف قد ثبت مقتضى لم يتبين ذلك
 يدل على عدم الزوم لاحتج بقوله عن ادخل في رخصا
 ما ليس منه فورد في الخبر فان الصحابة كانت تحكم بفساد
 عندهم النبي عنده وجوب الاول لانهم ادخل في الدين
 ليس منه وانما يكون ذلك باعتقاد كون من الدين ولما الحكم
 فلام انها ليست من الدين وجواب الثاني قلنا ان الصحابة
 حكمت عنه لكن لا يبدل على ذلك حكمها في جميع احوالها
 مع بلع النبي كالمهدي عن بيع حاضر لباد وتلقي الزكاة في
المراتب في العموم والخصوص وفيه
المراتب في مباحث الاطلاق العام وفيه

الشك في ذلك الكلام العام هو المستغرق في جميع ما يصلح
 له اذا افاد في الكل فابق طرحة واحدة في الغضا في اصل اللغة
 من غير زائد ولا تحريف من التثنية والجمع المنكر وسقائس
 لفظ بالعموم بجان عدم المراد لانه لا يقال هم ذلك في افعال
 هم المراد ايضا فان العموم يقتضي كون المعنى حاصله جملة
 لكل واحد وذلك غير حاصل في قولهم هم ملط وقال قوم
 مؤمنون بين المعاني والفاظ وذلك غير بعيد **الشك**
الثاني في لعدم الفاعل موضوعه للعموم وهو نصيب النسخ وقال
 المرتضى هي منكرها بين العموم والخصوص نظر الى الوضع لا الى
 الشارع وقال قوم هي حقيقة في الخصوص مجاز في العموم وقف
 لغز ونسأ لو كانت كل جملة مناه للعموم والخصوص على
 لانه ان كان الفاعل رائية الناس كلهم لاجمعين يؤكد اللفظ

(مستخرج من كتاب...)

ذلك

وذلك بطريقان الاول من ان لفظ كل واجمعين عند النسخ
 مشتركة على سبيل الحقيقة واللفظ الاول على شيء يتأكد بكونه
 فيلزم ان يكون الناس كلهم كذا كونه واما ما لا
 اللازم فلاننا علم بضرورة من معاصد اهل اللغة ان اللفظ
 لا يشبه بكونه هذه اللفاظ الوجه الثاني لا شك ان قوله
 افعالهم ضربت كل الناس يا فضيل انهم يكل الناس فلو لم يكن
 لا ولم يفرق الكل لم يكن الثاني نقيضا الوجه الثالث ان
 اللفظ العموم يصح استغنائه ولا يشاء ولا لا لسانا ولا
 له ما النقل والمثالي المستغرق للمثني وهو المثنى والمثنى
 واذا كان لا يلزم فلو لم يتنا ولا اللفظ الاول كذا الخرج كان
 المنزلة احسن لغيره وبوجه له ان لو كانت الاستغناء

لعلم ذلك اما بالبدنية او بالمشاهدة او بالتواتر او بالاجاد
 والتكرار اولها باطل لانه لو كانت حقا لاستوتبها في اولها
 ليس طرقا الى العلم الموجب انما الغلط العموم يستعمل
 في العموم والخصوص فيحصل حقيقة فيها الوجه الثالث
 كانت الاستغراق لطبق الى الفهم عند سماع لفظة وجوب
 لا وليا منه معلوم بطريق مركب من العقل والمقل والمواز
 وهو ما يشاهد من الوجوه ثم نقول ان زعمهم ان الموضوع
 مقولون عليكم وان فلتهم به اشتراك فالحجج عليكم لا لكم وجوب
 الثاني لانهم ان الاستعمال لا يثبت الحقيقة ولا الكمال
 الجوهري الا كرم كذلك سلمنا ان زعمهم ان استعماله في
 مخصوص حقيقة فهو موضع الخلاف وان فلتهم استعماله في
 غير حقيقة فتكون حقيقة فلتهم هذا بطلان للتركيب الاستعمال

في احد معنيينه الا بتقرينه وجواب الثالث منع وجوب سبق
 الذهن الى قابلية اللفظ فان لم يكن كل معلوم يعلم بالاول
 وهله سلمنا ان يكون معناه من الاعاظم ما وكذلك كل
 وجوب فوالله ذلك الاول من وما اذا كانت متعريف
 بمعنى الذي لا يعان وان وقعنا الجوان او لا فلتهم انما
 اذ لو كانت متعريفين لو جبان وتوقف سماع من ضل عن
 اكرمته على استعماله مستحق الكرام وعدم التوقف في الاستعمال
 الاستغراق وايضا فانه يجوز الاستعمال في الجوان كاستعمال
 دلالة على التناول وتقرين هامة وكان ذلك في تقديره
 في ان مشاهير في لا يمكنه وتقرين ما ذكرناه انما يكون
 وجوب تقديره ان الاستغراق للمساكنة كانت او غيره وتقرين
 ما عرفنا به من الجوان في نفس الكل فلو لم يكن الكل متعريف

في احد معنيينه
 في احد معنيينه

لما كان المعنى في نفسه الثالث المتكرر في بيان الحقيقة
 يعم جميعا وفي كلياته بدلا لوجوبه من جهة ان في كل
 شيئا قضاة ما اظمت شيئا فلو لم يكن الثاني طاسم لم يحصل
 المناقضة الثاني لو لم يكن للعموم لما كان في ثلثه ذلك
 الله تعالى **المستبين** ان الجمع المعروف بالامم متماثل
 او غير متماثل وان كان معروضا لضرب اليد في الاستغراق
 خلافا لاولها ثم لما انتمى بالانتمى العموم في قوله
 قام العموم كلهم وبنسبة المشركين كلهم فلو لم يكن الاول للاستغراق
 لما كان الثاني كيدا الثاني ان قوله ما يتبرح به فيجمع فاذ
 دخلت للام فان احدث بالجمع انهم لم يكن ثمة فاذ خلا
 من اذ كان الاستغراق والاستغراق للام عن تحديد فاذ في حجة
 الخالف وجوانا له ان قوله جمع لا يبرر الصاغة لا يعقل

ان يجمع كل صانع الثاني لو كان اللام في صورة يتصور
 المنزاع للاستغراق لكان في العهد بجوابا وجوابا للام
 ان ذلك علم بقرينة تعدد جميع صاغته الدنيا بل منهم تجوز
 جميع صاغته الدنيا لانهم لا يرفعون الجوانا وجواب الثاني
 ان اللام يقتضي التعريف والقرينة تقتضي بين العهد
 والاستغراق فانه كان ثمة عند الضرب اليد والاستغراق للام
 الاستغراق كان للخططين بما عرف بالذين يعرفون فلو لم يجمع
 المضاف كقولك عبيدي وعبيد زيد للاستغراق فاجتبه
 عليه جواز الاستغراق بقرينة ما مر **الفصل الثاني** في بيان
 بالعموم وفيه مسائل **السؤال الاول** كلم للام اذا دخل
 على لام التعريف اذ لا يحسن الاستغراق مشتقا كان او غير
 شق وقال الشيخ نعم لسا وجها الاول لول على الاستغراق
 لا كقولك ان الاستغراق يحول جميع وذلك لانه لا يمكن ان تقول

فمر

راسية لسان كلامه والحاجي الكلي لم يجمعون الثاني في الاستغراق
 لجمع الاستغناء من طرفي الاول والاولى لما لا يوزنه ظاهره في
 بطلان الملازمة ولذلك لا يقول جاني الرجل الا انظر الى هذا
 راسية العالم الا انما استغنى عن جميع جهته من ان
 يجوز وصفه بالجمع كما في هذا المثل من انهم الباقون في
 الصف الثاني استغنى عن الاستغناء من ان كان في خبر
 الا الذين والى جواب عنها ان ذلك يحتاج لعدم الجواز فاكيد
 لا يقول جاني الرجل انصار ولا العالم الا انظر الى قوله اذا
 لم يكن منه موصوف من حكيم فان قرينة الموصول على
 الاستغراق لم يكن ذلك الجمع المتكررا ليدل على الاستغراق في جملة
 الشيخ على الاستغراق من جهة التكملة وليس لبياننا
 ان وضع لانه لا يفي بالجمع لا ينصرف بالحد ولكن فيجب انما على

المسيلة الثانية

لعدم الملازمة لا يمكن ان يجمع من خبره وانما في
 ان يقتصر عليه لا لانه لا يفي بالجمع الجاني بان حمل المقطع
 على الاستغراق حمل على جميع حقايقه فكان اولي وانما
 الشيخ بان هذا المقطع اذا دلت على التكملة والتكملة صالحة
 من حكيم فلو اردنا التكملة فيها وحده لا قرينة وجب حمل
 على الكل وجواب لا ولا لانه ان التقى موضوع الحقيقة بل
 موضوع لمطابق الجمع لا لانه من حيث هو فله ولا لانه من حيث
 هي كذلك والدلالة على الكلي غير دالة على الجزئي سلما انه
 فيها كذا يجب للوقوف الفرعية والقرينة موجزة مع اقل
 الجمع لانه اذا قطعتم بقولهم انهم انما يجب حمل على جميع
 حقايقه لا بد من دليل وجواب انما لانه يجوز ان
 وقد بنا وجود سلما انه لا قرينة ولكن لو اريد الكل لغير

فان كان الاولى الجمع في اشتقاق الجبال النجف
موجود في اثنين معا في العرف بقيد العاطفة المتضمن
ولفظ الجمع كقولنا رجال ضيما اثنين فان وقع الجمع على
اثنين معا فاقولنا قاعا للعتيق العاطفة المتضمن
اثنين العاطفة الجمع وصف بالثنية لا بالجمع
ثم لا يعقل جبال اثنان القابوم الثانية جملة
بني علي ما هو اليه فان كان كذلك كان ذلك
خاص المراد منها ثم نفخا لما هو بين الذين لا يقتضي
عموم في الماء والخلاف بعض الشافعية في الماء
تفتحي سائلا في جميع الصفات نفخا لما هو في الماء
المجموع وفي الجمع من حيث هو كذلك يحصل في بعض
لزم نفخا لما هو في الجمع المراد بالجمع

11

三

三

24

والموتى في لفظ علم المتكبر فان ورد مجردا عن اقتران الملة
على المراد به على الحال على المذكور من مقدرين قال قوم نعم
وجعل الشيخ عليه الحجة الاولى ان قوله شاو قيد تضعيف
قائمه قائم وهو المذكور خاصة فكذلك تضعيف مجرد الشيخ
اعلى اللغة ان مع لبيانها في لفظ المذكور الفصل الثالث
في بيان التقفية بالتخصيص وفي سبل الاولى
وصف الكلام بالتخصيص وخاص فييد ان وضع الشيء
وصف الكلام بانه مخصوص بوجهه على بعض قايمة
وقوله خصوص فاذن العموم يستعمل الحقيقة على ان جعله
خاصا ولا يجعله كذلك الا اذا استعمل في بعض قايمة
ما دل على المراد باللفظ بعض تناوله فافرق القارئ
التخصيص بالمراد من وجه ان التخصيص لا يقع الا في لفظ

11

三

三

رأت رجلة لان يادرجا لان بالان لا تسلمون في الدنيا
 يجمع الشاغل على القول له لوجب دخول الجحيم في الكاف
 لفظ الاستثناء عن الاشتراك والوجهان خوفان الاول
 خفة لازم الموضع لانه يقول المتكلم بغير انهم يذكرون
 الوجهان ليجاز الاستثناء حيث ذكر في الجواب بان الوجوب
 مشروط بالشئ كان محققا ذلك واما الثاني فقول كما
 استثناء في الاعراض من الوجوب بل هو من الصلابة
 واستدل بعض الأصوليين لذلك بأنه لو كانت الصلابة
 قولنا اضرب رجلا الا ان يذبح والرجل الا ان يذبح او علم الصادق
 دليل على ان الاستثناء لا يكون حقيقة الا في من مع الوجوب
الطحاوي انما ثبت شئ يكون الاستثناء مضافا اليه متصلا
 او متلخذا بغير المعاني بان المتكلم لم يتوقف على فرض الوجوب

ش

تفسير

تراخى عن ذلك خلة فالملكي عن ابن عباس والفرع
 في الجوان عقابه بل وقضا فان اهل اللغة يستقيمون في
 القابل لضرب الرجال ثم يقول بعد سنة ان يذبحني اثم
 الا بعد وبن ذلك استثناء فاعلم ان الخارج عن عرف اهل
 اللغة وجاء في شواذ الاخبار ليجاز استثناء المشتري في العين
 الى اربعين يوما وليس بعد التسليم **الطحاوي** انما
 من غير الجحيم بان كان استثناء الخارج مالم يذبح لانه لفظ
 وليس كذلك صفة التراجع ووقوعه وصفا لقوله ما بالرجل
 من الجحيم الا ان يذبح وشرا فقول فيجب الملاك بذكره لانه
 الا بغيره فايدق فاستعملوا في جواز استثناء اكثر التي فيها
 فومر وكذا من على جواز اللفظ ان اكثره قد تنقيح احد
 يقع استثناءها فانه يقع عادة ان يقال لرجل عذبة مائة

الاستدلال والتعريف بها ونصها وهذا ظاهر **في الاستدلال**
 الاستدلال اذا اعتب جمل معطوفه ولم يكن كذا امرا يوافق
 الشيخ ابو جعفر يرجع اليه جميعا وقال السيد المرتضى يرجع
 الى الخبر قطعا وتوقف في رجوعه الى الاول لا لانه
 صحيح الشيخ بوجهين الاول اذا اعتب الخبر طبعه لا رجوع
 الى الكل فذلك الاستدلال جامع كون كل واحد منهما
 يستقل بنفسه الثاني ان حرف العطف يصير العمل العطف
 في حكم الجملة الواحدة اذا فرق بين قولك ربيت زيد بن عمرو
 برخالدين في قولك ربيت الذي يدري جميع الاستدلال
 اليها الصحيح المرتضى في وجهين طبعه واحسن استقامه
 عقدها عن كل واحد منها والاستدلال بالادلة لا تستلزام
 وجوب الاستدلال بغيرها وانما الى الخبر فيجعل شيئا

الاستدلال والتعريف بها ونصها وهذا ظاهر **في الاستدلال**
 الاستدلال اذا اعتب جمل معطوفه ولم يكن كذا امرا يوافق
 الشيخ ابو جعفر يرجع اليه جميعا وقال السيد المرتضى يرجع
 الى الخبر قطعا وتوقف في رجوعه الى الاول لا لانه
 صحيح الشيخ بوجهين الاول اذا اعتب الخبر طبعه لا رجوع
 الى الكل فذلك الاستدلال جامع كون كل واحد منهما
 يستقل بنفسه الثاني ان حرف العطف يصير العمل العطف
 في حكم الجملة الواحدة اذا فرق بين قولك ربيت زيد بن عمرو
 برخالدين في قولك ربيت الذي يدري جميع الاستدلال
 اليها الصحيح المرتضى في وجهين طبعه واحسن استقامه
 عقدها عن كل واحد منها والاستدلال بالادلة لا تستلزام
 وجوب الاستدلال بغيرها وانما الى الخبر فيجعل شيئا

٧١

الرافعة قال في موضع الخرجي يسلو الخري من يد وكذلك
 الكتاب بالسنه في كتحصيله الخري من يد قوله القائل لا
 يجوز وهذا كتحصيله الخري من يد قوله القائل لا
 كالسوية بين العبد والعرفي بنضيف الخري من يد قوله
 الجليل واما تخصيص السنه بالسنه فقد انكر قوم ولا يصح
 للسيرة الثالثة يجوز تخصيص العوم المقطوع به خبره
 وانكر ذلك الشرح ابو جعفر رحمه الله لو كان العوم مخصوصا
 او لم يكن وهو اختيار جماعة من المتكلمين ومن لم يسلو من
 من فصل اصح الخبر بانها لا يكون تعارفا لعل العمل بها
 منها البطون ماعدا من لا قام اصح المانع بان العوم
 المقطوع بوجوب العلم والخبر بوجوب العلم والخبر بوجوب
 المعلوم المقطوع لجا لا يكون بان ما ذكره من قوله الخري

ع

له عليه فانه يترك بالخبر والحق فان ساد العوم لم يزل
 وان كانه مقطوع العقل والخبر وان كان مقطوع العقل
 لما يتولد فاعلم به مقطوع تضاد في القطع والحق وان
 التوقف ونجده عن لا ولسا لانهم بان خبر الواحد لا يعل على
 لان الدلالة على العمل بالعلم على استعماله فيما لا يوجد عليه
 فاذا وجدت الدلالة الكافية سقط وجوب العمل به وساد خبره
 من اخبار التي حكم تخصيص العوم بها على ما بان عام
 فالعام ان نقول ان العمل بالعلم على التخصيص فان قالوا لا يقط
 لا بد لان طين طين وان قالوا نعم قلنا لا نسلم ان حصل
 التخصيص به بل بالاجماع فان قالوا لا بد للاجماع من سنه
 قلنا نعم لكن لا نسلم ان السنه مودة كرم ان الله تعالى عليهم
 باخبارها فانما السنه والخبر بانهم في خبره بالخبر المارة

ملاق

ش

عاقتنا وتلقينا وجميع الصلابة الى ذلك عاقتنا في كل
 بنسب من المنطق المتوقفة لتقدم المسبوق ومكانه فان لم يكن
 وعمل بالآية **الفصل السادس** في العام المخصوص في
 مسائل السيل الاول **العام** ان المخصوص جاز ان هو متصل
 متصل او منفصل وبولتنا ان في جبره وجعله قوم حقيقة على
 التعلق ومنهم من فصل ان العام حقيقة في استعراق
 فاذا ان يدب المخصوص كان جاز ان استعراقه في غيره
 لا يقال العام مع الغير حقيقة في المخصوص انما نقول في كل
 باب الجاز فان الجاز لا يتفك مقدار من غيره **الفصل السابع**
العام في جبره لا يتفك بالعام المخصوص بل انما المخصوص
 وان لم يكن في مسمى **مسألة** ان العام المخصوص
 مطلقا هو من فصل ان العام المخصوص والمعاملة المخصوص
 فيجب استعراقه وانما هنا انما استعراقه لانه انما انما

عام

العام حقيقة في استعراق الكل والمعنى الكلي في جبره
 في التخصيص لا يقع التناول والدار للشيخ ان بيان وجهين
 لعموم ان العام لما هو في التخصيص جاز انما هو في التعلق
 بالآية ان المخرج المعتبر للعين يجري مجرى قوله ان الكل
 ولولا ذلك لم يقع من التعلق بظاهره فكل ذلك ما ليس به
 جواب لا اول لنا انما جاز انما استعراقه في الكل
 لانهم المخصوص في تناول الآيات فانا بينا انما استعراقه في الكل
 الوضع سمي جازا اولا لم يسم وجوب انما انما في غيرها
 جامع والفرق بينهما عدم امكان الوصول الى المراد في ان
 وانما كان الوصول اليه في الثانية **الفصل الثامن** في
 وهو عام وخصصتنا في المصطلح كقولنا في الرتبة مع الله
 وقوله ليس قايرون من اوراق من الورق صدقها في العلم

انما يسم ان لا

ان

تاريخها او يتوهم ان علمها ان يعلم ان علمها او تقدم العلم
 لتخرج من هذا الاربعة مباحث اولها اذا علم ان علمها في
 العلم على تعاقبها فيكون العلم اذا تقدم العلم على العلم
 فان كان ورد بعد معرفة العلم بالعلم فانه يكون في
 وان كان قبل كان تخصيصا للعلم عند من علمه بالعلم
 الشك ان كان العلم مستقلا والعام متاخرا للعلم
 ان جبريد الله تعالى يكون العلم بالعلم انه لا يجوز تخصيص العلم
 وقالوا لكون ان العلم ياتي على العلم وهو لا ياتي ولا ياتي
 تعاننا لعلنا اننا نناقضنا لعلنا ان العلم لا ياتي على العلم
 الجمل بل يخصه من العلم بالعلم الرابع ان العلم بالعلم
 يتوهم ان الذي هو على العلم بالعلم ان الذي هو على العلم بالعلم
 بعض الخفية لئلا ان يكون متعانا او متعانا او متعانا

اصح

وعلى التقدير الثاني فوجب بناء العلم عليه على ما قبله
 فكذلك في حق العلم بالعلم انه لا يجوز تخصيص العلم بالعلم
 ان العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
 الخطا العام الموارى على السبيل الخاص اما ان يكون مستقلا
 بنفسه واما ان لا يتقبل فان لم يتقبل كان مستقلا على
 كقولنا في ٣ وقد سئل عن بيع الموطب بالتمل يقضي اليقين
 قبله فعم فقال لا اذن وان كان مستقلا فان كان عاملا في
 غير ما سئل فلا شك في عمومته كقولنا ٤ وقد سئل عن ما علم
 فقال هو العلم بما هو العلم ويتوهم اننا علمه في ذلك
 الحكم لم يقصر العلم على السبيل الخاص وهو اختيارنا في جبريد
 وصان جماعة التي قد علمنا ان التقاضي العموم هو حق
 والعام من لا يصلح معارضا اما ان وجود التقاضي في العلم

كون الصفة حقيقة في العوم واما هذان العارضان
 المانع وهو ان يكون الخالف ونسبته انما هو انما هو
 بان للخطا لو كان عاما كان ابتداء وجوب ما ذكره كذا
 لما من الجواب ولا بد من التفاوت وانما كان من
 الجواب عطفا على السوف كذا ما يكون بالمساواة وجوب
 الاول كانه الثاني من الجواب ولا بد من كونه من ذلك
 وعن الثاني لا يمكن ان يتصور في المساواة بل يعني انما
 للجواب بجميع السواء وهو موجود **السؤال الثاني** اذا
 تعقب العام صفتا او شيئا او حكم وكان ذلكا يتبني في
 جميع ما يتناول العوم بل في بعضه قال قوم بعض العوم عليه
 وانكره القاصي وهو هذا النوع او حقيقة ولاولي التفسير
 لان صفة العوم لا تتفرق وتظهر لكناياتها اوجع لا ما ذكر

جبر

فيجب التعارض لعدم الترتيب لاني ليس له العوم اولى
 لان ظهوره لا يمنع كاوليه واول الكنايات اولى **السؤال الثالث**
 اذا عطف على العام وكان في العطف لفظ مخصوص فكذلك
 القاصي يلحق لفظا مطلقا في العطف كقولك كايصل من
 بكاف وكلا وعبد في عبده ففي الثاني انما يخص
 وهو بكاف جبري لان هذا العهد يقتضي بالذي بالبناء
 والاولى الوقت ان العطف يقتضي انما كذا
 في عطف المفرد وصيغة العوم يقتضي اشتراك وليس
 له من اولى من الثاني لا يجوز تخصيص العوم بذهب
 الراوي لان مقتضى العوم موجود وهو الصيغة
 الموضوعه لا تستغرق وعدوله الراوي يجوز ان
 يكون من امانه او نظر فاسد لا يقال لاوله يعلم من شاهد

عليه

المسئلة الرابعة

حال النبي عليه السلام التحصيل بين وجه العبد وال
الافتقار إلى العلم وجوب انوار الوجه لا عند العبد
فلهذا لم يحصل له حصولها لكن لم يستقل ان يقبلها
ليس واجبا على السامع **الشيء** ذكر بعض ما
تناوله الهام لا يخص العموم خلافا لما في شرح التخصيص
مشروط بالساني والساني وذكر كصدور الكلام خطأ
الى الدارج والزم لا يمنع من كونه عالما خلافا لبعض
الشافعية لان صدور الكلام ذكره لا ينافي صفة العلم
لا وضعا ولا عاقل لصحة الجمع بينهما **الشيء** **الذي**
في الجهر والمبين وفيه ضوابط **الشيء** في نفسه
الفاظ يحتاج اليها في هذا الباب المحسوس قد يراد بها
افادته من الاشياء من قولهم احببت الحسا وفي اصطلاح

هو ما افاد شيئا من جملة اشياء معينة في نفسه
واللفظ الاعمى والبيان في العرف هو كالم او فعل
والعلم المراد بخطا لا يستقل بنفسه في معرفة المراد
والمبين قد يطلق على ما يحتاج الى بيان وقد يخرج
بيانه وقد يطلق على الخطا المبدا المستقيم عن بيان
والمفسر له المعنيان ايضا والقصر والكلام الذي يظهر
افادته لعنا ولا يتناول اكثر مما هو مذكور فيه **الفصل**
الذي يحتاج الى بيان والضوابط في ان كل ما لا يتكلم
نفسه في معرفة المراد به فهو مجمل وتقسيم ذلك ان
نقول لادلة الشرعية اما اقوال او افعال فالاقوال
على ضربين ما يستقل بنفسه في معرفة المراد به وهو
اما يصحجه كقولهم ولا يغفلن بك هذا وقوله في الله

بكل شيء عليم ونجى أو كقوله وأقول لها اني وهذا
 حقيقة عرفية في نفي الازدية مطلقا وقيل يعلم ذلك
 بالقياس وهو بخلافه يعلم من لا يستحق القياس
 ومن لا يعتقد صحة ايض ومنه ما لا يستدل بنفسه
 وهو في ان له من الاحتياج الي بيان علمه من نفسه كقول
 تعالى المساق والسارقة فاقطعوا وهذا يصح اتعاظ
 به ومنهم من ادخله في حيز المحال والاطم ما ذكرناه في النوع
 الثاني ما يقتضيه الي بيان ما اراد به وهو على اقسام
 ما وضع في اللغة لمعنى واحد موجود في أشخاص معار
 فانه بالظن اليها والى بعضها المعين بمجال كقوله تعالى
 وأقبح لحد يوم حصاد **الاشكال** ما وضع لمعان مختلفة
 معتدلة وهو المتشرك فهو مجال ايض على ما جري بانه كقول

ايدها

لهم

للمتقوه الثالث ما استعمال في بعض موضوعه
 لمخصص كقوله لعلتم بهم يومئذ العام لا ما تبلي علم
 اوراقها استعمال في غير موضوعه وهو ضمان كقوله
 الشريعة منقولة كانت كقوله اقيموا الصلوة في محض
 كقولهم مع ثم انما الصيام الى الليل والاشكال استعمال في
 محان وقاوي الحجازة بالنية اليه فمن جعل فيها
 ولما لا فعل فكلها محتملة الي البيان لانها لا تنفي
 الموضع التي وضعت عليها وقد تغيرت بها ما تبلي علم
 التي وقعت عليها كما اذا روي ما ذكرناه في صلاة جماعة
 باذان واقامة علم انها واجبة كان ذلك من دليل الى
الاشكال الثاني فيها اضطر في المحل وفيه سائل
الاشكال الثالث في الترخيم والاضطر المعلقان على الاميان

او جاء احد منكم من الصلاة

جوب

ينسب إلى المصلحة المطلوبة من تلك العين عرفا وقال
 أبو عبد الله هو محل لنا أن الذين يسبق إلى ذلك
 فإن هذا هو الطعام حرام يسبق إلى الذين يحرم كله
 وهذا المأكل حرام يسبق إلى الذين يحرم لاستباحها
 وسبق الذين إلى شيء لا يملك كون اللفظ حقيقة
 فيما سمح بأن الأعيان غير مقدورة فلا يتناولها الله
 وليس محذور في محذور فوجب التوقف وجواب منع
 الثاني لقيام الأولوية بالبدية بضمها العرف **الثالث**
الشيخ قال الشيخ أبو جعفر رحمه الله الباء في قوله تعالى
 برؤسكم للتعريف لأن الفعل معبر بنفسه فلا يضاف
 المتعريف إلى كونه فائدة وقال القاضي في هذا الصاق
 فجب كونه السمع بذلك بالمدخل فإنه يوجب الصاوية

بالمدخل أما بكلمة أو بمعنى قصد فالمعنى العاقلين في
 لأنه يتصل بسم الكل والمعنى فإذا سمح بالحق من باب
 كان ذلك بآثار الجوار **الثاني** في حرفي إذا كان
 على المصدر كقوله لا صلوة لا يطأه قال أبو عبد الله
 البصري ومجمل وقال قوم إن كان الفعل مجزا
 عند استغناء الصفة المذكورة كقوله لا صلوة لا يطأه
 أكمل لأن الشرع لم يربها بمتناه ذلك وإن كان حقيقة
 اضطر إلى حكمه فإن كان له حكم واحد انتهى ذلك الحكم
 للشبهة فاذن وإن كان له أحكام متساوية كان
 مجزا **السؤال الرابع** في البيان وهو ما يدل **السؤال الخامس**
 البيان يقع بأشياء أو القول وهو باب الكتاب كما بين
 الله تعالى لا يكتبه بكتبة في الحج والرسول بكتبة لعله

واحدة من بعدهم كاشارة كقول المشركين وهذا
وهذا يا صاحبي الغرض ثم اعاد وجس لصيغة في
الثانية وهذا القسم لا يصح في قوله مع كاشارة
الى الاعضاء واجتماعها في حقيقة **المفعل** والتركيب
قوم والاصح حواء كايين النبي صلى الله عليه وسلم
ولا يكون يا ناهي يعلم ذلك من قصده او قصده كقول
صلواتكم اقول في **الاصح** او بالذليل العقلي كما اذا فعل
وقت الحاجة الى بيان الخطا ثم انزل كان تركه
بعد فعله لا يكون الخطا ثم انزل الله وامره ثم
تركه فيعلم خروجه عن العموم **في ان** **الافعال**
التي هي **الافعال** في البيان لان **المفعل** يبيح من **الافعال**
عيانا والقول اخبار عن تلك الصفة وليس الخبر كالبیان

ان اذا ورد عقيب الجمل قول وفعل فعمل ان يكون
كل واحد منهما بياناً فان لم يتناهما ولم يقدم احدهما
كان هو البيان والثاني تأكيد وان جمل كان سوياً في
الاحتمال وان تناهما ولم يقدم احدهما كان هو البيان
وان جمل كان القول هو البيان دون الفعل **ان** **الافعال**
بنفسه وليس كذلك **المفعل** **في** **الافعال** لا يجوز ان
يكون البيان كالبين في الهمزة خالفاً للتركيب فانه لا
يجوز الاوساق مع قوله فيما سقت اليه العشر وانما
قلنا ذلك لانه لا يقع تعاقب المصطفية به وهو متضمن
لحكم شرعي عملي فجاء استغناء بهما بالخبر المصروف على
ما ساق في انشاء الله مع **الافعال** في المبين له
وفيه مسایل **في** **الافعال** يجوز ان يخرج النبي صلى الله عليه وسلم

العباد الى وقت الحاجة اليها واجبه قوم قبل
 لنا لو علم ذلك لعلم ما سعى او عقاد والعتان
 احتجوا بقوله تع يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك من
 ربك ولا تغتر بقوتك في الدين بل بلغ ما ينزلك الله
 المستفاد عند الطلاق المنزلة **السنة** لا
 خاف من فعل العبد ان تلحقه المياد عن وقت
 الحاجة غير جائز ان يكون المكلف طرقي او معزوما مكلف
 به الا بالبيان ولا كان تكليفا بالاطلاق والخصول
 في جواز تلخيصه عن وقت الخطا فالحاق جماعة من
 مطلقا وانما انكره ابو علي وابو ثورم واجاز ابو الحسين
 تلخيصه بالظاهر له ومنع من تلخيصه بالظاهر استعماله في
 خلقه كالعلم اذا ان ربه بالخصوص والكنه اذا اريد بها

مؤمن

معين ولا ساء الشريعة لمعج لا يكون بوجه كقول
 ان البيان انما يراد ليعلم المكلف ان البيان بالكلية فلو
 حاشا عليه عند الخطا بكالم يجب تقديم المقدر الثاني
 لوجه تلخيصه زما لطلبه لا ليعم تلخيصه زما ناقصا
 الثاني لوجه تلخيصه بان العلم بغير بيان المستوف
 افرار مع قوله تع فاذا قرأناه فاتبع قرآنه ثم ان علينا
 بيان نعمه للراعي الخامس امره تعالى في ما ارسلنا
 به رجا بقره وهو لا يريد كطابق وانما بيان قصتها
 الى ما بعد السوال يقال البيان توجه الى التلخيص
 بكليته فان لان ظاهر انما يات العود الى المذكور
 ويمكن ان يجاب من الاول بان العلم بالخاصة فادون
 الخطاب فيما ذكرتم بل ليد فائدة اخرى وهو ارتفاع

تلخيصه

العيب وانزاله لا غرض باعقداً للجمل وهذه العايدة لا
 تحصل الامع مقارنة البيان للخطاب وعن الثاني
 بالخطاب والفرق منع الملازمة فان الانسان قد يتكلم
 بالانهم لصاوتهم حينه في الحال ولا يقع ذلك عند وقوع
 ان من ينجي بيان من الزمان العصور ولا في الكلام اذا
 اتصل به البيان صار كالمجمل الواحد وعن الثالث بالنظر
 المتوهم بين النسخ والمفصوص فانه لا يجرى اسامع
 المنسوخ الامع لا شعرا بالنسخ وعن الرابع بان خطا
 الكتابية عودها الى جميع القران وكذا لا يقف الى بيان
 فان قلت يجب تنبيهها على ما يقتضيه من بيان الجمل
 والعموم قلت ليس ما ذكرته اولى من التمسك بظاهر
 الكتابية ويكون البيان لظواهر المتن بل ويكون

اشارة

اشارة الى البيان القضيحي للشيخ ابو الحسن بائنه
 تلمس بيان ما للمظاهر لكان الخطاب اماناً من
 انها ما يندك واما ان لا يبين ويلزم من قوله
 بطلان كون خطابه من الثاني فكيف ما لا يخطا
 او لا غرض باعقداً للجمل لانه ان ارد ما فهم ظاهره
 لزم لا غرض بالجمل ولا كان تكليفاً بالاسبيل اليه في
 يتفق بجوانب النسخ وبائنه قد يوجب الخطا
 في بويت قبل ذكره ولا بيان بالفعل فيعلم وجه
 عن الخطاب ولم يبين ذلك ولم ينج ايهما ثم بائنه
 لوجان ما سبب بيان الجمل لجان مخاطبة العربي بالخطبة
 ولا يبين له في الخطاب والجامع كون السامع لا يعرف
 المراد في الخطابين وجوابه منع الملازمة ولذا الفرق

هذا هو الذي ذكره في المتن من ان
 لا يبين له في الخطاب والجامع كون السامع لا يعرف
 المراد في الخطابين وجوابه منع الملازمة ولذا الفرق

وبيان العرفي لا يتم من موضوع الترجمة وليس كذلك
 في صوت الزاع لأن السامع يعلم أن المتكلم أراد
 محتويات اللفظ وقد يتعلق العرفي بما يشتمل على ذلك
 العقد **الثاني** يجوز سماع العام من غير
 الخس سواء كان المخصص عقليا أو شرعيا لظرفه
 المزيل والي على أن الحصول لافاق على جواز سماع
 العام المخصوص بالعقل فليجوز في المخصوص بالعقل
 ولجامع كون السامع في كل واحد من الأمرين
 من فهم المراد من المخصص بوجهين أحدهما أن جاز ذلك
 لعدم لزامه بالمجمل والمخطاب بالافهم الثاني أن جاز
 ذلك لما جاز العمل بالعام لا بعد العلم باستقار المخصص
 وذلك لعدم جواز استدلاله بالعموم وجواز الاستدلال

لازم

لا عار لمجمل مستغنياً عن السامع **ثالث** المخصص
 فليصح في ملك المخصص وهو سبب الثاني أن طلبه
 باستقار المخصص يكفي في جواز العمل بالعام **الثالث**
الرابع في الأفعال وفيه فصلان **الفصل الأول** في
 أفعال التي هي من حيثها سبيل **المسألة الأولى** الثاني في
 الفعل وان يفعل صوت ما فعل الغير على الوجه الذي
 فعل لأجل أنه فعل وفي الترك وان يترك مثل ذلك
 ترك لأجل أنه ترك ولا يتبع وقد يكون في القول
 امتثال مقتضاة من وجوب أو نهي أو حظر وقد
 يكون في الفعل ما ترك وهو مثل الثاني والموافقة
 هي المشاركة في صوت ما شتر كان فيه سواء كان
 عقيداً أو في فعل والمخالف قد يكون في القول

في كلامه
 لا عار لمجمل مستغنياً عن السامع
 في كلامه

العدد من مقتضاه في الفعل وفي المرد من شئ
 فعله اذا وجب لانه لو لم يجب لم يسه العادل مخالفا
 كالاتي لمخالفة مخالفة النبي في ترك الصلوة والامر
 هو فعل شئ ما فعله تعالى **استلزام** استلزامه ان
 ان كانت بيا للمحل واجب كانت على الوجوب في حقنا
 او المندوب كانت كذلك في حقنا وان لم يكن بيا
 وكانت شرعية ولم يعلم الوجه الذي وقع عليه
 قال ابن شريح يدل على الوجوب في حقنا وقال السا
 يدل على الذم وقال مالك على لا يباح ولا يكره
 التوقف لنا ان النبي هو فعل الوجوب وغيره ولا
 استلزام للفعل بوجه الذي وقع عليه ومع تناقض
 الاحتمال يجب التوقف في حقنا بلون بالوجوب

بقرآن

بالقرآن والاجماع اما القرآن فيقولون فيقولون ان
 حيا لقون عن امرع ولا حقيقة في الفعل وقوله
 لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة وقوله فاتبعوا
 واما الاجماع فلان الصحابة يتبعوا ما لم يمتنع من
 لما خلقوا وبجمل ما ذبح ويصحبوا الى قوله عايشه في
 الغسل من النكاح الفسائت وجواب لا والله ان
 لا حقيقة في الفعل سنا لكل مشترك لا يترك على
 كل وجهه بل على امرها والقول لا قطعاً فالفعل
 غير واجب بل في الاثم ان الناسي ولو انما
 بشئ فعل الرسول بل في ان به على الوجه الذي فعل
 كما يشاهد من الجواب عن لاية مروي واما الاجماع فلا
 فهم فعلوا الاجل فعله مطلقا بل فعله كان بين ذلك لم

المشاكل اذا علم الوجه الذي وقع عليه فعله
 قال ابو جعفر الطوسي رحمه الله يجب اتباعه في ذلك
 وهو اختيار ابي الحسين البصري ونوقف قوم في ذلك
 احتجاج الاولين بوجوب اجراء قوله تعالى ان كان لكم
 في رسول الله اسوة حسنة فقل له نعم اني سمعوا
 الامام في الرجوع الى افعالهم في تعريف الاحكام الشرعية
 ويكون انه يجب على الاولين لا اسوة ليس من افعالهم
 انهم في صدق بالمرأة الواحدة وقد توافقوا على وجوب
 النكاح في بعض الاشياء ففعل ذلك هو المراد وبهذا
 هو المراد وهذا هو الجواب عن كثير من الخزي لا يقال العرف
 يعني بوجوب النكاح في كل امر كانه لا يقال فلا
 اسوة فلهذا اذا كان اسوة في امر لم يكن لا اسوة في هذا

عنه

ممنوع فلا بد من دليل واما الاجماع فهو استدلال
 بصورة خاصة على قضية عامة وليس سلبا لحصوله
 في تلك الصورة فعدمه قياسا **المشاكل** في
 الوجه التي يقع عليها افعالهم وفي حكم التعارض وفيه
 مشكلان **المشاكل** فعلمه ان يكون بيانا
 ويعلم ذلك بوجوب ان يتقدم فعل الخطاب
 فينقل الى بيان ويعلم ما يمكن ان يكون بيانا له الثاني
 ان يتبع على كون فعله بيا للخطأ وقد يكون فعله
 ابتداء شرع فيكون واجبا او مندوبا او مباحا قالوا
 يعلم بجملة طرق بنصه على الوجوب او يكون فعله
 بيانا للوجوب او يفعل بمسعه اشارة بتركه على الوجوب
 او يعلمه بيا لا على واجبا يكون الفعل قبيحا او محرما

يكن واجباً كونه في ركعة ذكره أبو الحسن والمندرج
يعلم بأربعة أشياء منه أو يعلم أن له صفة زائدة على
حسنة ولا يدل ذلك على وجوبه أو يكون بيان الخطأ
يدل على الذنب أو يكون استثناء الخطأ عن دليلها
وكذلك تعلم بأن جبراً شياً بأن يعلم ذلك من صفة
أما بنسب أو أمانة أو يدل على حسنة ولا يدل ذلك
على وجوبه ولا نفيه أو يكون بيان الخطأ دليل على الجبر
أو استثناء الخطأ عن دليلها السببية الشائبة الغار
بين فعله بالخطأ لا يمكن لأنه لا يقعان كل في زمان
بل قد يفتقران بالفعل ما يدل على وجوبه في الآخر وهو قوله
لأنه في جميع طرق المعارض وفي التحقير المعارض
راجع إلى تلك القرينة وأما المعارض بين قوله وضركه كان

ضحي

على هذا إذا عارض فعله وقوله ولم يعلم تقدمه
على الآخر وجب التوقف لا لئلا لا يغيرها سوا كل المعارض
من كل وجه أو من وجه بعض وقال جاعلها جبراً
إلى القول بالجبوت بأن القول يدل نفسه والفعل
منفرد في الدلالة إلى القول فكان القول أولى من
مقتضى الاختصاص به وليس كذلك القول وجواب
أولاً أن الكلام ليس في الفعل المطلق بل في الفعل
الذي قام الدليل على وجوب متابعه في محض
كالقول وهذا هو الجواب عن الثاني فإنه لا يختلف
الذي في الجواب بل كان متعباً بشيء من قبله أم وهذا
للتلاف عدم الفاعل لأن لا تفك أن جميع ما أتى به لم
يكن تغايراً لا يبايل عن استيعاب سطر الملك فتخرج على

اشهد افضل الانبياء واذا اجتمعوا في المسئلة فاللحق
بعد ذلك فيها كلمة **الدين** في الاجماع وفيه
مضامين **الدين** وفيه مسائل **الدين** في
وان كان في وضع المقدم مشتركا بين الاتفاقات والاتفاق
فهو في كمال صلاح اتفاق من غير قول في التنازع
السعيه على امر من الامور الدينية قول كان او لم يكن
فكذلك في وفي الناس من اجازة لا يسجل الاجماع اهل
لا يعلم الواحد على الاشتراك في مذهب واحد وما كان
وهذا بطلان ما يعلم من اتفاق على كثير من مسائل الفقه
مروقه ثم الفرق ان التنازع في الماهول والشرعيات
فيه الاستلال وليس كذلك المسائل الدينية لانها مسائل اليها
عند الادلة فجاء لاتفاق عليها من الناس ثم لم يزل العلم

بهما في زمن الصحابة فظهر الى كثرة المسلمين واتخاذ
وكون ذلك لا يعلم الا بالمشا قبلهم والتنازع بينهم
وما مقدرات فمن بلغ هذا الحد لا يقال عن العلم
اتفاق المسلمين على كثير من المسائل كسبب جود السلطان
لتخصي في العلم عليه كثير من المذاهب على بعض البلاد
انا نجيب عن الاول بان لا معنى لاسم الاتفاقات بل
توسيلة فكان الاتفاقات اجمع السلطان على الدين بقوله
من قاله بالدين على النجوم واما عليه بعض المذاهب
فلا تهم اما تعلم ذلك في اهل البلد كافر وغير طائفة
منهم قابل به لكن هذا ما لا يجدي في باب الاجماع
الدين عند ان زمان التكليف لا يخرج من امام
معصوم حافظ للشرع يجب الرجوع الى قوله في ذلك

هذا في اجبت تامة على قول كان ذلك لاجماع حجة
ولم فرضنا حصوله من ذلك لانه لم يكن لاجماع
حجة وهذا بخلاف الاول مع وجود لاجماع حجة
للاس على قوله من الخطا والقطع على قوله في حجة
المتجهين وهو على هذا لاجماع كاشف عن قوله لانه
لا ان لاجماع حجة في نفسه فحينئذ لاجماع الحجة
لو كان لاجماع عن المصوم لم يكن حجة فلا تاسير
الطوائف ما حصل الخواص والطوائف لنا لو كانت حجة
لعلم ذلك ما بالاعتق والاعتق والاعتق بالملوك
ما يطل به معتد الخائف وهم طائفتان طائفة
تسكن بالمعتق والخرابي بالمعتق اما المعتق
فقالوا لو لم يكن لاجماع حجة لاجتماعهم على كمال

فانهم

قواهم على التلطف بالعبارة الواحدة والعقل الذي
الواحد الثاني ان لاجماع الخلق العظيم على الحكم جيد
دلالة او امارة وكلام حجة وجواب تولى منع
المدان وابداء الفارق بان صورت الوفاق ما يتساوي
فيه الاحتمال ويختلف فيه الدواعي وليس كذلك لاجماع
على الحكم لانه قد يحصل عند شبهة نعم تلك الشبهة
الثاني منع المصطلح وان جموع الشبهة فان الخواص
باجماع اليهود والنصارى وغيرهم والفرق بين
على عهد المسلمين فانهم اهل الجور اعلى من ان يطل
واما المتسكون بالمعتق فاستدلوا بوجوب قول
قوله تعالى من يتفق الى قوله من بعد ما بين الله
وتبع غير سبل الروابي لانه فلو لم يكن كل واحد

فان

منها مخطوطة القمصان جمع بينها كما يقع من شاق الرسول
 وشرب ماء عاقبه ومع ثبوت ذلك يكون اتباع
 سبل السطين مخطوطة يكون اتباع سبلهم وليها الشيا
 قد انتم وكذلك جعلناكم امة وسطا والوسط العبد
 والحيار بالنقل عن لمة الفقه واهل القصر والموص
 بالعدل المتجانس لمواظبة الخطية وذلك يتلوا في ابعاج
 عليها الثالث قوله كنتم خير امة اخرجت للناس تأمرون
 بالمعروف تنهون عن المنكر انما فهم يهتدون عن المنكر
 وهو وهو هم كل منكر باعرف في باب العلوم وهو يتلوا
 لابعاج عليه الرابع قوله امي لا تجتمع على ضلالة
 نقل الحديث مشهور ولو دفع بغيره لكان معناه
 بالتواتر لوجود هذا المعنى في اخبار لا تحصى كثره وجوب

تاول

الاول بنعهم السبل فلعله اراد في ترك المشاققة
 خاصة ولو سلبنا عمومهم لزم ترك اتباع لبعاجهم لا
 ان اجمعوا من غير ذلك لم يتركوا اتباع وان كان الدلالة
 لم يتركوا العمل بالجمعوا عليه لا بعدا لظفر بترك الدلالة
 وقد كان من شأنهم لولا الدلالة لما اهلوا به ولو سلبنا
 ذلك لم يكن فيه منافاة لمذهبي لان الواقع وجود كلام
 العصوم وهو اهل الموصاة فاتباع غير سبله غير جائز
 ونحن نكلم على تقدير عدم وجوب اتباعي منع عموم
 العدل له في الاشب وكما قلنا علم عدول في السبلان على
 الناس خاصة ثم ان اراد بذلك امرا لمي لم يتحقق
 لابعاج لا بعد اتفاق كل من كان ويكون من لا صدق
 اراد البعض وليس في الاشب اشعار به دخل في خبر العدل

فعله اذا من بينت عصية فلا بد من وجوب التوبة
ان المتكبر احم مفرود معروف باللام وقد بينا انه لا
العموم واذا كان كذلك جاز ان يراد به النبي صلى الله عليه وسلم
ومع قيام اجمال بطلان العلق بالآية لا يقال هذا
في سائر الامم فلا يكون فيه فريضة وظاهر لا يراد بها
الزينة لا بالقول الزينة حاصله وهي مباحة لهم
النبي صلى الله عليه وسلم كالحج بهذا المعنى لم يطل المراد
للمؤمن منع اصله او سلبه او تارة تعنتا بوجوبه
حيث اذا استدعى الامتناع من المعصوم فيكون قولنا
لا يجوز في قوله في الجملة **وجاز** اي جاز الحكم بالجمع
عليه كافي لا يوجب ما يعلم حقيقة الشريعة **ب**
الاجماع لا يوجب من مستثنى لاني لان معصية المعصوم

الاول

الذي لا يعلق لا يجزئ الطائفة منهم بخلاف ان يكون
اقوال باقي العامة مستندة الى الظن كقولنا
اي قوله الصادر عن الدلالة **الاجماع** لا يوجب
ان يعتقد بالاجماع على مسئلة ثم يعتقد بوجود اجماع على مسئلة
ولا يكون قول المعصوم خطا لا يقال له كان قول
له في قضية لا نقول بالاجماع لا يقر عالم يعلم انما
فقد **الاجماع** كذا انعتقد بالاجماع عليه في حق
سواء كان من المعقاييد الدينية او الفروع الشرعية
او غير ذلك كمن قال ما يتوهمنا العلم بوجوب وجوده
المعصوم عليه لم يوجب استدلالا عليه بالاجماع ولا
لذلك وكلما لا يكون كذلك جاز الاستدلال عليه بالاجماع
المعصوم في المجمعين وفيه مسائل **الاول**

قال القاضي ابو بكر بن عبد الله بن
 لفظ الخبر وقال اكثر من المعبر بقول العلماء
 واهل الاجتهاد خاصة وقال اهل الظاهر المعبر بجمع
 الصواب خاصة وللذي يحكي على مذهبا اعتبار
 يعلم دخول المعصوم فيهم فعلى هذا الوجه العلماء
 او لفظها واهل البيت كفي ذلك في كونهم قراة
فانهم اعتبار قوم بلوغ المجعدين عند التواتر على ما
 اخبرناه المعبر من يعلم دخول المعصوم فيهم **فانهم**
انهم اجماع اهل كل عصبة خاصة واهل الظاهر لنا
 ان زمان التكليف لا يخرج من امام معصوم وفيه كان
 فلا بد من دخوله في المجعدين ومع دخوله يكون اجماع
 حجة والخبر الظاهر الدال على كون اجماع حجة

من غير تعيين **الشيخ** **فانهم** اذا اتفقت الامم على
 فان كان الثالث ما يلزم منه الخروج عن اجماع
 كان باطلا لا اتفاق وان لم يكن كذلك لم يخرج
 الثالث عندهم فان الثالث ان كان باطلا لم
 يخرج العمل به وان كان حقا لم يخرج الامم عنه و
 وعلى ما اصلنا فالامام في إحدى الطائفتين فكون
 محقة والخارج عن الحق بطل **الشيخ** **فانهم** اذا لم
 تامة من مسلمين فان نصت على النعم من الفصل
 فلا كلام وان عدم النص فان كان بين المسلمين لغة
 بحيث يلزم من العمل باحدى العملين الاخرى لم يخرج
 الفصل كما في زعيم واهل البيت واهل البيت في
 للام ملك اصل الزكاة قال في الموضعين ومن قال

تلك البلية قال في الموضوعين الامرين سران وان لم
 يكن بينهما علة قال قوم يجوز الفصل بينهما وعلى ما
 ذهبنا اليه لم يجر لان الامام مع احدى الطائفتين
 قطعاً وليس مذكور وجوبهما معاً في جميع
الاجزاء فاقسام الجمع الى فرقين جمع كل واحد
 منهما بنحو وبطلان لان الامام مع احدى الطائفتين
 من اتفاقهما على الخط **الفصل الثاني** في كيفية العلم
 بالاجماع وفيه مسائل **المسألة الاولى** قد عرفت ان الاجماع
 انما كان محتملاً لخرجه لان الامام قد يعبر عن قوله على
 يعلم قوله المعصوم بعبارة اخرى ليس هو الطاعة
 مع العرضية والساني العقل المتواتر فان قد لا
 واجعت كلاميه على امر من كلامه عليه وجه العلم ان

عالم من كلاميه لا وهو قابل به فانه يعلم ذلك
 المعصوم فيه لقيام الدليل القاطع على حقيقة ذلك
 ولا من على المعصوم من ارتكابه الباطل لا لغيره
 من فان علم ان لا مخالفة بين اجماع قطعا وان
 علم المخالفة وتعين باسرها ونسبه كان الحق في
 خلافه وان جعل نسبة وقوع ذلك في اجماع الجوز
 ان يكون هو المعصوم وان لم يعلم بخلافه
 وجوبه لم يكن ذلك اجماعا لكان وقوعه بالخارج وكون
 ذلك هو الامام **المسألة الثانية** اذا اختلفت الطائفتان
 فويل فان كانت احدى الطائفتين معولة بالنسب
 ولم يكن الامام احدهم كان الحق في الطائفة الاخرى
 وان لم يكن معولة بالنسب فان كان مع احدى الطائفتين

والله قطعاً عليه سوجب العلم وجب العمل على قولنا ان
العلم بها قطعاً وان لم يكن مع احد بطريق قطع
قال الشيخ فيجوز ان يكون العلم بايها شيئاً وقال بعض
الجمهور ان العلم بالقرين والتمسك باليد من غير ما هو
الشيخ رحمه الله هذا القول بأنه يلزم منه ان العلم
بما هو مفضل مثل هذا بطريق ما ذكره رحمه الله لان الامام
اذ اختلفت على القولين فكل طائفة توجب العلم بقولها
وتنفع من العلم بالقول الآخر فلو تميزت بالاستحسان
فظهر المصمم بقرينة اذ اختلفت الامامية على
قولين فدل بحجة اقامتها بعد ذلك على احد القولين قال
الشيخ رحمه الله ان قلت بالتجريد لم يصح اتفاقهم بعد
اتحاد قولنا ذلك بل على ان القول اخر بطريق

انهم يجوزون ولما قيل ان يقول لم لا يجوز ان يكون
التجريد مشروطاً بعدم الاتفاق فيما بعد وعلى هذا لا
يصح الاجماع بعد اختلاف السبل الثلاثة الاجماع يقع
ضروب منها ان يجمع اهل الاجماع على المسئلة بالقول
الصريح الثاني ان يجمعوا عليها بعد ان الثالث ان يقول
بعض وبقية الباقين والابدي في هذه الموضع والاقناع
التيقن السرايع ان يعلم رضاهم المسئلة كمالاً في
يعلم اتفاق الامامية عليهم على ذلك مع كثرة من وافقوا
في الاول ولا ينفصل كما تعلم اتفاق المسلمين على كبر المسائل
كما يجب عليه واحد في الموضوع ولا تقابل بوجوب
المانعة والاشارة كما تعلم انما اذا اجمعوا على وجوب فائدة
لا قابل ان لا يخرج من الملك دون اليد وفي ذلك المسائل

قال

والله قطعاً عليه سوجب العلم وجب العمل على قولنا ان

اليه **السابع** في الاخبار وفيه مقدمة ونقص
المقدمة فقوله الخبر كلام يقيد بنفسه لمبة امر
 الى امر فضا الاخبار انا ومن الناس من قال الخبر ما يحتمل
 الصدق والكذب وهو تعريف بما لا يعرف لا يعرف الصدق
 هو الاخبار عن النبي لا على ما هو يدرك الكذب هو الاخبار
 عن النبي لا على ما هو يحتمل به ولا يفتر الى كون الخبر
 معتقدا لكونه كذبا واعتبرا بالاحتياط والحذوق لفظي
 والادب من كون الخبر مرديا حتى تكون الصيغة مستعملة
 في قايدها لان الصيغة قد توجد غير هذا اعرافا
 فليخبر لما ان يقطع بصدقه او كذبه او يكون محتملا
 لكل واحد من امرين وما علم صدقه يفتقر الى ما علم
 بخبره الاخبار والى ما علم صدقه بما هو مضاف الى الاخبار
 كضرورة العقل او استدلاله ويدخل في ذلك جميع

ما عد من الاقسام الدالة على صدق الخبر كاجاب الله
 ورسوله والمعصوم وما سمعت عليه لامر وذكر
 تحضيم الرسول بسمع منه ولم يكن غافلو عند علم بذكره
 لان كل ذلك علم حجة الدلائل وما علم صدقه بخبره
 الاخبار فهو المسوق وسبق قوله فضلا عن ان الله
 وما علم كذبه فلا يكون لا بما هو مضاف الى الخبر ومن
 خسرانها ما اول ما خالف خبره العقل الثاني ما
 احاطة العوايد الثالث ما خالف دليل العقل الرابع
 ما خالف المعقول المأطع مع الكتاب والسنة المتواترة
 الخامس ما خالف اجماع **الفصل الاول** في القولين من
 الاخبار وفيه مسائل **المسألة الاولى** ما خبر المتواتر
 للعلم وانكره السنية لما ان الواحد ما يجزئ فضلا

بالبلدان والوقائع وان لم يهاهدها عند انحصار
 الجزئيات بانها من جنسها على التردد وما اوردت
 من الشبهة فلو شكك في الضرورة بانها لا يتحقق الرب
 وانما كغير حصول هذا العلم فذهبوا بها ثم انما
 جماعة من الفقهاء الى كونه ضروريا وقال القيد
 احتمالها هو كبحي ووقفت الشيخ رحمه الله ولم يرض
 الاخبار عن البلدان والوقائع وقطعا على ان الاخبار
 الشرعية المتضمنة لمخبرات الانبياء ولا يندرج تحت
 من هذا صنف المتواتر كبحي فيقر الى ضرورة الاستدلال
 والظاهر انه ضروري لانه يعمم هذه الامور من الحين
 الاستدلال ولا يعرف ولا يمنع ان يمتنع بعض الاخبار
 المتواتر الى ضرورة الاستدلال وليس هو الموضوع لكشف

مذهب العالم

عن

عن فلعرض هذه المسئلة المسئلة انما شرط افادة
 الخبر المتواتر العلم اربعة تدل على ان خبر واعدا
 عليه الاما حلقه الثاني ان يكون ذلكا معلوما
 الثالث ان يبلغوا حد الاجتزاع عليهم التواتر والاعتماد
 الرابع ان يستوي الطرفان والوسط في هذه الشرط
 لا ان يعلم انه في استيفاء هذه الشرط انما هو الاجمالي
 العلم بخبر الاخبار **مسئلة ان** ليس المتواتر ضرورة
 وحده قوم بسبعين واخرون باربعين وقوم بثلث
 اهل بهر والكل يحكم لا معنى له لئلا انما حكم بوجوب
 البلاد والوقائع عند الاخبار من غير تبيين للعدد
 فلو كان العدد شرطاً لوقف العلم على حصوله واهل
 القم لم يثبتوا في ذكره لانه لا يمكن ان يكون بعد معرفة الحقيقة

العشيرة

اما اذا جمعنا مجموعين واحده فادنا نظام كل كثر
لا جاد بعد ذلك قوي الظن حتى يصير اعتقادنا
ذلك ان ضبط العود كان ذلك هو الحق لان اخبارنا
والمتقني للعلم والسبب لا يختلف بحسب الماد انما
تاما **الشيء** انما شرط قوم شروطا ليس معيرة و
اربع الاول ان لا يجمعهم مذهب واحد والسبب
واحد الشك ان يكون عدد من غير محسوس الشك لا يكون
مكونا على اخبار السوابق الهداية والكل فاسد لان
مجهول النفس جانم غير اخبار المتواتر من دون ذلك
لا يعرف لهم معنى معتبر **المسألة** ان التواتر بالمعنى مفيد
للعلم كحكم حاتم وشجاعة علي بن ابي طالب كانت معجزات
اخباره المعاد **المسألة** ان فيما لا يقبل تصديقه

في خبره انما هو على بعض الشهور والاعتقاد ان العلم
في خبره انما هو على بعض الشهور والاعتقاد ان العلم
في خبره انما هو على بعض الشهور والاعتقاد ان العلم

ولا كذب وحيه صايل **المسألة** ان حكمي من اهل النظام
ان خبر الواحد في العلم ومن قوم انه لو جيب العلم
وهذا بطرود ولانه لو اوجبه الخبر يكون خبر الحق
كل جملة من جملة اخبارنا انما هي ان الخبر الواحد لا يجب
العلم وحكي عن النظام ان خبر الواحد اذا اقرت به
قوانا فادنا العلم كما اذا سمعت الواح في دارة انسان
ونشأه شعور من وسودت ابوابه واستغاث
فلمانه واجه بونه فانه ذلك بحسب العلم بالصدق
ويو بطلانه فكيف بطلان الخبر في كثير من ذلك
لهم في خبر الظن القوي ولا اصيل في خبر اخبار انضمام
حكمهم قرائن قوية كثيرة تبلغ الي حد في خبرها العلم
المسألة ان يجوز التعبد بخبر الواحد عقدا في ادق

خبر

لا بد من قديم من اصحابنا وجامع من علماء الكلام ان
 التعبد به يجوز استلزامه على مصلحة فيجب الحكم بجواز التعبد
 به اما لا يوجب اما لا يوجب فلو ان المانع من استلزامه على المصلحة
 هو ما يترك الخضم ونحن نعلمه واما انه اذا كان كذلك
 وجب الحكم بجواز التعبد به فلو ان الشرايع معروفة
 بالمصالح والحكمة الالهية موكولة برعايتها فيجب الحكمة
 مراعاة الشرايع على نصيبها الصحيح الخضم بوجوبه لحد ما
 ان خبر الواحد لا يوجب العلم فيجب ان لا يعمل به ولا في
 ظاهره ولا في الاسكالم الا في هذا شأنه من الاخبار واما
 الثانية فلانه على الاين من كونه مضرة وايضا
 نعم وان تقول على انه ما لا تعلمون الوجه الثاني
 ثبت انه لا يقبل خبره لانه لا بعد قيام الخبر على

صدقة فيمن عداه اولى وجواب الاول ان كما
 من كونه مفسدة حاصل عند قيام الدلالة على العلية
 وجواب الثاني ان الشرايع السوية فانما لا يعمل بحسبها
 نعم الدلالة على العمل به ثم الوجوه من مقوضات العمل
 بشهادة الساهدين واستقبال القبلة عند صلاة العلى
 وعدم العلم بحسبها وغير ذلك من الطنون الواردة في
 الشرايع **المسألة الثالثة** اذا ثبت جواز التعبد بقوله
 فلو هو واقع ام لا منع من الرضي ثم وقال كذا المعزلة
 والفقهاء من العامة يوجبونه واعتبر ابو علي في الخبرين
 على من حتى يتصل بالنبي واكمي الباقر رواية
 الواحد العدل وعمل به الطوسي اذا كان الراوي
 من الطائفة المحقة وكان عدلا صحيح المرقعي ثم بانه

لوجوب العمل به لعلمه بالعقل والنقل والفتان
بطلان اما الماونة فاذنه لو كان الكليف بولاً
لكان المكلف اليه طريق لان تكليفه لا طريق للعمل
به فيجب عقابهما انحصار الطريق في العقل والنقل
فظاهر ولما انتفاء الله زم فيما سئل به معناه
وسمها فتان طائفة تيك بالعقل كان شرح واباً
واخرى بالنقل وهم لا كثر كالفاضي والي عبدالله من
تبعها ومنهم من يجمع في الدلالة بين العقل والنقل كما
والحسين الحج ابن شرح بان العمل بخير الاحد واقع
للضرر فكذلك كان كذلك كان واجباً اما انه واقع للضرر
فلذا المنجز عن الرسول اذا كان مقتضياً على العقل
صدق قوله ومخالفة مقتضى الضرر ولما ان وقع الضرر

بغير

واجب فضروري والجواب ان مخالفة الخبر مقتضى
الضرر وهذا لان طائفة يوجب نصب الدلالة على الشارع
على ما توجه المكلف به يومئذ الضرر عند ظن
صدق المنجز ثم ما ذكره وسقوه من رواية الفاسق الى
برواية الكافر فان الظن بحيل عند خبر لا يقال ولا
لاجماع لعلمنا به لا انما نقول حيث منع العمل من الجراد
هذه الحجة دل على بطلانها لان الدليل العملي لا يختلف
بحسب مكانه ثم ان الحجة مقبولة عليهم لان نقل وجوب العمل
بخير الاحد الى ان شاء الله على مقتضى ما هو في الضرر
فليس هو احد بحوز ان شاء الله على مقتضى ما هو في الضرر
فعلها او لم يتم على ما ذكره وجوب العمل بقوله قد
المنع بدون المنجزين ما ذكره واقع المتكسرين العقل

ويجب الاتباع قوله من كل فرق منهم طائفة
ليقتضوا في الدين ولينفذوا قومه دار جعل اليهم
بحر من وجه الدلالة ان الله تعالى اوجب الجزاء
الى احد مني وجب الجزاء وجب له ان يحد من الجزاء
الحزب امان يستمر عن استباحة ما حذر عنه ومن على
واذا فعل به في موضع وجب في كل موضع لا ياقبل
ولما لا لا يمتنعوا وذلك يقتضي ترك الجزاء المروي
الامر على وجه الثاني قوله نعم ان جاءكم فاسق بنبأ
فبينوا وجه الدلالة ان الله تعالى اوجب الجزاء
فوجب الاجل وجوب اليقين عند عدمه والما كان
لعلق اليقين على الفسوق فاقبلة الثالث انه
كان يجب رساله الى البلدان فاقبيل وم اجاد

ويجب

ويجب على المرسل اليهم القبول من المرسل اليهم اجمعين
على العمل بخبر الواحد باجماع الصحابة بحجة اما ان العمل
قد نهم رجوا الي ان عاج النبي في العمل من انما الختان
ورجع ابو بكر في توريث الخلفاء الى خبر العيين ورجع
الى رواية عبد الرحمن في سيرة الجوين بقوله سرياني
سنة اهل الكتاب وضع من توريث المرأة من ذرية
ورجع من ذلك خبر الحكم بن قيس وعن علي بن ابي
سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
فاذا حدثني به غير استخلفته فاذا خلف لي صدقة
وعمل علي بن محمد الملقب في المذي وهذه الاخبار وان
كانت احاد اقام معناها متواتر كما يعلم كرم حاتم في
عروان كانت غفيرة لاجل احاد الاقوال لم لا يوجب

ان يكون الصواب علمت عند هذه الاحتمالات ان
 لو علموا ان الواجب نقل ذلك الموجب للعلم ديناً وعاقلاً
 لجماعة اذا منهم الحاجة الى كشف طبق طريقتهم لا سيما
 عند وضوحه والتعجب من حصوله في طريقتهم لا سيما
 الواحد منهم لما استمر في الجماعة طريقتهم وكان يحرم
 الدين الى اظهر السبب الموجب للعلم لا يحصل التوهم
 انهم علموا الحق ولذا ثبت ان بعضهم علموا ذلك ولم ينكر
 الباقون مع ارتدادهم عن الواقع من انكاره كان ذلك الجماع
 والجواب عن آية لاوي ان قوله انهم وجوب الحق
 فان قال لعل في حواشيها للوجوب فلناحي في
 حقه للوجوب يعني تحقق حصوله ما دخلت عليه لا
 يعني احتمال المزمع بتركه بل ان المذهب واجب عند

في جواب عن آية لاوي
 انهم علموا الحق

كن

في جواب عن آية لاوي

كون لازم انه يلزم العلم بقضائه ولم يكن من الحق
 المبعث على استعلام الحق والحق عنه على ان
 الحق يتبين في العلم بخبر الواحد مع العلم بدوام الحق
 يكون سبباً له في قوله كما يحتمل ذلك نقل الخبر
 القنوي ومع قيام الاحتمال لا يوجب على من ادعى
 على ان تناوله للقنوي في قوله له وليس في قوله
 لان العلم بالخبر يقتضي العلم بدوام خبرهم فثبت ان
 لازم اولي والجواب عن آية لاوي ان قوله لا سيما
 بهامشي على القول ببدليل الخطا وهو باطل فان قال
 ان خبره يكون المخبر فاستقامت في عدم الحكم عند
 فلا يجب التبين عند خبر الواحد قلت هذا معارضة

انهم علموا الحق

ان عدم امان من اصابة القوم بالجمالة على وجه
البين ومن مات في العدل فحجب البين ملا بالعد
فان قالوا استوي العدل والفايق في ذلك لم يكن
لذلك الصنوق فادية قلنا لا نعم وما المانع ان تكون
الفايد هي التي رفوف من نزلت الاسباب واليد
من عقبه فانه يكون انه كان على ظاهر العدل عندكم فكيف
عن خوفه والواجب من الثالث ان نقول لا نعم انه كان
بعث رسله الى القبايل لرواية الخبر ولم لا يجوز ان يكون
بعضهم للحكم والقنوي ومع قيام هذا الحال بطل
الاعتان بهذا الاستدلال والى وجه الرابع انهم
راجع على ذلك قوله قلنا بانواركم العجائب بقلنا
لا نعم وان ذلك لا يغلو كان كذا يحصل لنا العلم بما يحصل

نظر

والمحصل الكثير من انكر ذلك من المعتزلة وغيرهم وقد
عمل بعض الصحابة وسكت الباقر قلنا لا نعم ان
بعضا عمل فان استد بالاجابة المذكورة قلنا هي
فيكون ذلك انما الذي يفسد سلم ان بعضهم عمل
ولكن لا نعم ان سكوت الباقر كما يحتمل كما الرضا لان
العامل بذلك هم ارباب الحكم كافي بمرور عثمان
وامناهم وليس كل احد قادرا على انكار عليهم وان
الوحدان والعشر من الصحابة فان وفاقهم لا يكون
لاننا نعلم ارتفاع الاحمال في حق الباقر على ان هذا
لا استدلال لوجح لكان معارضا بطله فان بعض الصحابة
مخرجوا لولده ولم يعلم الكثير من غيره كرواية ابا بكر
مخرج عثمان فيارواه عن النبي من مؤنة من العلم من

إلى العاص وان عزمه جرفه لم ينته فليس وان عليا
 رجع برفق ينته واشق وان عايشه رجع برفق
 عزمه في تعذيب الميت بكاء اهل الله عليه وعزمه في ذلك
 فتميز به ما تقدم وهذه شيئا ابو جعفر في العمل
 العدل من رواية اصحابنا لكن لفظه وان كان طلقا
 فعند التحقيق يتبين انه لا يعمل بالخبر طلقا بل هو
 التي رويته عن علي عليه السلام ورواها اصحابه لان كل
 مروي به اما في يجب العمل هذا الذي تبين لي في كل
 ويدعي الجاهل مع الاحتكاك على العمل فلهذا اخبار حتى لو اها
 غير لا ما هي وكان الخبر سلبا عن المعارض واستمر بغيره في
 هذه الكتب الدائمة بان الاحتكاك على به واجمع لذلك
 تلكه لا وليد عزمي لا يجمع على ذلك فانه وجهه انه ذكر ان

م

قديم الاحتكاك وحديثهم انما هو لولا اجماع ما انفي بالحق
 منهم عول على القول في اصولهم المعتدلة وكتبهم الموثقة
 فيسلم لاعتقادهم هذه الدعوى في ذلك وطول خبرهم
 من زعم النبي صلى الله عليه وآله الى زعم الائمة فلو لا ان العمل به
 هو خيار جازم لا كونه وتبرؤ من العمل به من جهة
 التي وجوب لا خلاف من الاحتكاك بغيره من العمل
 ولعل على ان مستندهم اليها ان لو كان العمل بغيرها
 على طريقة القطع لوجب ان يحكم كل واحد من ضلاليه
 مخالفته وتضييقه فلا يحكموا به ذلك دل على ان
 الخبر على جواز العمل به لا يقال هذا دليل على انهم
 معافين على العمل به وعدم العقاب كدليل على كونه
 حقا لا نافية الجواب عن ذلك من وجهين احدهما

ان الغرض من فحج ان العمل بهذه الاخبار انما هو ارتفاع
 الفسق وارتفاع العقاب والثاني انه لو كان العمل
 فليحفظ الملبان لا يملك ملوم بالعقوبين فعليه ان
 ذلك يكون اعزاء بالقبول الوجه الثالث اعتناء
 الطائفة بالرجال وقبيل العدل والجور والعد
 من الضعيف والفرق بين من يعتد على حشده من
 كاهنهم وكونهم اذ السنتهم في خبر ظاهر في سنة
 وذلك يدل على العمل بهذه الاخبار لانهم لو لم يعملوا
 بها لما كان لشركهم في ذلك غاية السنة الرابعة
 ولم يصرف خبر الواحد قراين يدل على صدق خلق
 وان كانت غير ذلك فانه على صدق الخبر فانه
 اختلافه مطابقا لتلك القرينة والقرآن الفرق

ان تكون مواظبا لادله العقل والنقل الكتاب
 خصومه او محرمه او نحوها والنية المقطوع بها
 او لم يحصل الاجتماع عليه واذا جرد عن القرآن الله
 على صدقه ولم يوجد ما يدل على خلافه فانه
 افتقر العمل به الى اعتبار شرطه وذكرها في الفصل
 المعقبة لهذه الفصل الثالث في باحث متعلقة
 بالخبر وفيه سائل السنة الاولى لا بان معتبرا في الراء
 ولبان الشيخ رحمه الله العمل بخبر الفقيه ومروياتهم
 بشرط ان لا يكون منها بالكذب ومنع من مران العاد
 كافي للخطا وان ابي القزاق لنا قوله نعم ان جاك كفا
 نبيا فبقينا على الحق الشيخ بان الطائفة على خبر عبد
 بن بكير وسامع علي بن كمال بن جعفر وعثمان بن عيسى

ق

رواه بنو فضال والطحاويون والبيهقيان **أما لا نعلم**
 الآن أن الطائفة عملت بغيره أو لا **المسألة الثانية**
 عدالة الراوي شرط في العمل بحديثه وقال الشيخ يكتفي بكونه
 ثقة متحيزا عن الكذب في الرواية وإن كان فاسقا لم يجر
 وأدعي عمل الطائفة على إخراج ما عندهم عنهم ونحوه
 هذه الدعوى ونطالب بدليلها ولو سلمنا هذا لا يضرنا
 على الواقع التي عملت فيها بل هي خاصة ولم يجر التعريب
 في العمل بالخيرها ودعي القرض عن الكذب مع ظاهر النص
 مستبعدا الذي يظهر من قوله لا يوافق بما يظهر من ترجمته
 عن الكذب **نفس** عدالة الراوي تعلم باستهوان أهل
 النقل في شهرته عدالة من الرواه أو جرحه عمل لا
 وإن خفي حاله وشبهه بالحديث ولعله يعمل قبل قوله

الحق

الحق أنه لا يقبل إلا ما يقبل تركه الشاهد وجرحه
 وشبهه كذا في ولا جرح بعض وعمل آخر وعمل آخر
 قدم العمل بالجمع لأنه شهادته بزيادة لم يصلح عليها
 المعدل لأن المعدل قد يثبتها على الظاهر فيجب
 كذلك الجمع **المسألة الثالثة** المحيرون والجهول لا يقبل
 روايتهم في حال كونها كذلك لأن الوثوق بها لا يحصل
 لعدم تحقق الضبط وسواء كان الصبي غيرا أو غيرا
 لا يقال الصبي يقبل شهادته في الجمع والتجسس
 قوله رواية لا نقول لم لا يجوز أن يكون ذلك
 احتياطا في العلم لا صحة حين على أن مضى الدعوى
 اعظم ذلك الحكم باستمرار الجانب منها شرع عام في المكلفين
 وليس كذلك الشهادة فلو يقال لعمري على الإقرار

تحمل الشهادة صبيها قبلت اذا اذاعها بالغا **الشيعة الرابعة**
 الجمهور العتب اذا عرف اسلوبه لم يكلف في قبوله رتبة
 فان عرفت ذلك قبلت لا يتبعون ارتفاع النسب المانع
 من قبوله المسمان فان عارضه رتبة غير معروف النسب
 والعدالة كان الترجيح لطالب المعروف **المشقة الخامسة**
 اذا قال الخبر في بعض اصحابنا يعني امامية قبل وان لم
 يصفه بالعدالة اذ لم يصفه بالنسب لان الجاهل لا يسمي
 شهادة بانده من اهل الامام ولم يعلم منه النسب المانع
 من القبول فان قال من بعض اصحابه لم يقبل ذلك
 ان يعقوبه الى الرواية واهل العلم فيكون الترجيح للجمهور
المشقة السادسة اذا روى الراوي في الخبر ان
 كان من عرف انه لا يروي لاسيما بعد قبل مطلقا

وان لم يكن كذلك قبلت بشرا الا يكون لها معارضة من
 المسانيد الصحيحة **واحد** ان كان له بان الظان عتلت
 بالمراسيل عنه ماله من المعارض لا عتلت بالسناد
 فان الجاهل لم يمانع من المعارض **المشقة السابعة** رواية للمروزي
 بالعدالة مقبول له السبب المعقبي القبول ونسب صحيح
 ذلك الخبر والمروزي **المشقة الثامنة** يعتبر في الرواية الضبط
 فان عرفت انه مروي غالبا لم يقبل وان عرفت انه مروي قليل كان
 بعد لا يكاد يعلم منه فلو كان زوال الصلة شطرا في
 القبول لما صح العمل الا عن معصوم فالسوء هو من يخطئ
 لاجل عارض القابلين بالخير **المشقة التاسعة** اذا قال الراوي
 لا اصل له او كان هذه الرواية فالحال ان ذلك قاصدا
 في الرواية وان قال لا اذكر ولا اعلم لم يكن قاصدا لاجل

السوي على الاصل ووجدنا هذا في الفروع يعني المبرزة
 الفصل الثاني في جعل بحث متعلقة بالجزء وفيه مسائل
 المسئلة الاولى لا نقاط التي علم نسبة الخبر بها الى رسول
 الله او احد الانبياء او غيره مراتب راويان يقولون
 رسول الله او شافعي او حنفي ويلي ذلك الحق
 ان يقول قل رسول الله او غيره منه او صل
 ويلي ذلك ان يقول ام رسول الله ويلي ان يقول
 بعد من رسول الله وهذا الفاظ اخر ليس بحجة
 في الرواية منها ان يقول ام راكدا او نهينا عن كذا
 او اجمع ساكدا او يقول من السنة كذا او يقول انما
 كذا انقول كذا منه لا نقاط لا تعلم من انفسها الثلاثة
 على الرواية ما لم يثبت اليها ما يدل على المصدر المأد

الرواية عن بعض الرواة فالصريح فيها انه لا نقاط
 او حنفي او يقال الراوي هل حدثنا او خبرك فلا
 فيقول نعم وهذا هو تقوم مقام ذلك لصحها الاشاح
 او الكتاب او يسلم كتاب الراوي واير ويلي ماولة
 او بالاجازة المعروفة وموان باذن له ان يروي منه
 صاحب انه من احاديثه اما بان يجمل على كتابه هو او
 اخبار معروفه المسئلة الثانية يجب عرض الخبر على الكتاب
 لقوله اذا روي اكم عن حديث فاعرضه على كتاب الله
 فانه واقي فاجابوا ولا فزوه المسئلة الثالثة اذا روي
 الراوي خبر لم يلقه منه هبة لا يكون ذلك ملحقا في الرواية
 بخوانه يري ذلك ملحقته وليا وليس كذلك
 الزهري يحتمل رواية الخبر بالحق بشرط ان لا يكون العبارة

الثانية قاصو عن معنى الأصل بل باخصة جميع في هذا
لأن الصيغة كانت مروي بحال الذي بعد اقتضائها
ونظا ولسا المدد وبعد في المعاد بقا العاظمه
على الأثران والآن امة بجانه حتى القصيد الموحدة بالفاظ
مختلفة وحكي معاهها عن لازم ومن المعلوم ان تلك
المقصود وقعت بغير لغة العربية وان كانت لغة العرب
فان الواقع منها يكون بعبارة واحدة وذلك دليل على
نسبة المعنى الى القائل وان اختلفت اللفاظ المحيطة للمانع
بقوله عزم الله فرس مع ما التي هي هاها وادها كما سماها
والجواب ان قولنا اذا اهاها بعبارة واحدة استلزم كما
نقول كقولنا رساله فان ازالنا المعنى ولفظ
في اللفظ **الفصل الخامس** اذا روى الواحد رواية ثم روى

ثانيا

ثانيا فزاد في زيادة او اختلفت الروايات في الرواية بالزيادة
والنقصان بل يكون ذلك كادح في الرواية لم لا نظير
فان كان الراوي واحدا ولم يكن الزيادة متناهية المعنى
لاول لم يكن ذلك قاضيا بجواز ان يكون معها في
مجلدين فحكي كل واحد منها مائة او في مجلد واحد
على حكاية بعضها وان تعارض الراوي وكان المنفرد
بالزيادة وله رافق التقيصه جماعة فيجوز عليهم ان لا
يسمحوا بغير الواحد كانت الزيادة حرة وان لم
يسجل ذلك بان يكون معها في مجلدين او في مجلد
واحد يجوز ان يفعل الاخر وقلبت الزيادة فان كانت
الزيادة متناهية المعنى لاول تضاعفت الرواية لها في
القول فمن العمل **الفصل الخامس** في التراجيح

لا خيار للمعارض وفيه سائر الشكوك **الاول** اذا تعارض
 خبران واحد منهما في عموم العرآن او السنة المتواترة او
 لا جامع للطائفة وجب العمل بالموافقة لو جازم احد
 ان كل واحد من هذه لا يرجح في نفسه فيكون دليل على
 صدق مضمون الخبر المتوافق لها الثاني ان المتناقض لا يبرهن
 انفراد عن المعارض فاطنك به معه وكذلك اذا تعارض
 وكانت رواية احدهما معروفا كان الترجيح لجانب رواه
 العرف له كذا رواية من غير دليل لا قبل مع الداء
 عن المعارض فمع وجود المعارض اوليا **السلطة الثانية**
 مرجح الشيخ رحمه الله بالضابط والاضبط والعالم اعلم
 صحيحا بان الموافقة قوت ما رواه محمد بن مسلم وغيره بن
 معوية والاضطيل برديار وخطابهم على من ليس لهم

رواه

ويكون ترجيح ذلك بان رواية العالم لا تعلم بعد
 احتمال الخطا والاسب بقل الخبر على وجه كانت احوال
السلطة الثالثة قل الشيخ رحمه الله اذا روي احد
 الراويين اللفظ والآخر المعنى وتعارض فان كان رواية
 المعنى أقوى وبنا بالاضبط والمعرفة ذلك ترجيح وان لم يكن
 منه يدرك ينبغي ان يعضد الروي لفظا وهذا هو
 البعد من الزلل **السلطة الرابعة** اذا روي الخبر معا وحي
 المعارض لجازم كان الترجيح لما ليس به من لان يكون
 على اصل صحيح او منصف منه فيكونان معا **السلطة**
 الخامسة اذا كان راوي احد الخبرين مجهولا او آخر من
 كان الترجيح للمعروف والمسلم بوجوه سائر العمل في
 اليقين وعدم اليقين في الطرف الآخر **السلطة السادسة** اذا

رواه
 محمد بن
 مسلم

روى روايتان وفي الحديث ان روى عن اخري قال الشيخ
 عمل على رواية المتقدمة للزيادة لا ينافي كجبرين والليل
 المعنى بزيادة العمل بالزيادة كما جعل الأصل لم يعنى العمل
 يكون ان روى ان روى لا يلزم وان اردت ان روى في موضع
الشيء بعد اذ اعلم ان الظاهر في الحديث ان روى
 كانت اولها ان روى فيكون لزم في جملتهم لان اللفظ
 الرمان والعمل بالبرح واجب **الشيء** ان روى اذا كان
 الجبري موافقا للأصل قال نعم يكون اولها ان الظاهر
 انه هو الآخر وقال اخرون الماهل اولها ان الحكم
 والموافق للأصل يستغني الأصل عنه فيعمل على الظاهر
 لا يلحقه بالتأخر الى ذكره لا تنفعا بحكم الأصل والموافق
 اما ان يكون من السوء او لا يدان كان من النبي

وعلم التأخر كان المتأخر اولها كان مطابقا للأصل
 اولها ان روى ان جمل التأخر وجب التوقف لانه لا يحتمل
 ان يكون له روى لا يحتمل ان يكون مستوفيا واما ان
 عن التأخر وجب القول بالقياس على علم ان روى اولها
 لان الترجيح موقوف على التأخر لا يكون بعد الترجيح
 فوجب القول بالترجيح **الشيء** ان روى في التأخر
 الروايتان في العدالة والعدول على ما بعدهما قول القائل
 والظاهر ان الترجيح في ذلك روى وقيل في العلم
 وهو ان السوء عليه ترجيح ما ينبغي عليك ما في روى انه
 قد روى في فضل من السوء كما لم يرد فيه فان روى ان
 ما بعدهما لا يتولى والموافق العام يحتمل الترجيح
 الرجوع الى ما قبله فلتا لانه لا يحتمل الا التقوى لانه

كما جاز الفقيه على ما رآه الاقدام كذا في المتن ^{بجمل}
 الثاني من اعادة المصلحة ليعلم الامام ان كذا العمل بافان
 قال سيد باب العمل بالمصلحة قلنا انما يصير الي ذلك على وجه
 التعارض وحصول ما يقع فيه من العمل لا مطلقا فلم
 يلزم سد باب العمل **الشيخ** اذا كان له الخبرين
 متعارضين ولا فرق كانه كان الترجيح على ان المشافهة كان
 المكاتبه تتناول كماله لا المشافهة
 اذا كان له الخبرين حافظا او افرغيا وكان كماله مستقرا
 من الشرح قال قوم يكون الحافظ اولى لقوله عديع ما يربك
 الي ما يربك ولا تلاحظ في الخبرين من الضرر وجب اليك
 ان خبره لا يثبت بل يميل الى الصواب والى ما في الحقيقة
 الضرر متوج في الاقدام على خطر الذي من كونه ميسرا كما هو

ذكرهم

في الطرف الاخر ولا ولي التوقف **باب** التام في
 النسخ والمنسوخ وفي فصول **الفصل الاول** في النسخ وفيه
 مسائل **الشيخ** في النسخ في اصله ولا له من قوايمه
 الشواهد والاعتبار كما يقال تحت الرفع الاثر قبل النسخ
 في النسخ مجاز في عينه وقيل هو منسك والوجه لفظي
 وفي السبع عبارة عن اعلام بزوال مثل الحكم الثابت
 بالدليل الشرعي من غير علة على وجه انه كان الحكم الاول
 ثابتا ومن الناس من يجعل النسخ رفعاً عنهم من محله
 لانها من قبل الحكم الاول والنسخ هو الدليل الثاني وقد
 يطلق النسخ على نصب دلالة النسخ وقد يجوز في حكم
 كما يقال نسخ محرم من خان ^{محمود} في العقد كمال النسخ
 نسخ اهران باله والمنسوخ هو الدليل الاول وقد يستعمل

في الحكم والاعمال المنهج بالحقيقة الحب كما كان الدليل
 شرعيين فلو كانا عقليين او فاضليين لم يكن ذلك نسخا بل
 وان كان من المنهج موجودا فيه **السلطان** المنهج
 الشرايع جارية عناد وشرعا اما عقلا وعلما ان
 الشرايع تابعة للمصالح وهي جارية الاختلاف في زمان ومكان
 ما يتبع لها الثاني ان الكلايل القطعية ملتبسة على نوعين
 ويلزم من ذلك نسخ شرع من قبله ولما شرعوا فهو له ما نقل
 ان نصا لمصلحة كراهية ثم حرم على من يكره من كراهية
 الثاني قوله نسخ من آية او غير آية بخبرها او غيرها
 الثالث وقوع النسخ في شرع النسخ الموجه الى الدين المعنى
 باستقبال الكعبة ونسخ لاعتداده في الوقوف بالحر الى الابد
 اشهر من نسخ ثبات الواحد في الجهاد بعض الائمة لا

نسخ المانع ليجوز اول لو كان النسخ لزوم منه امر بالشيء
 لكن ذلك فاسد من وجوب الاول لا يلزم منه ابدال الثاني
 انه يؤدي الى كون النسخا قبيحا الثالث ان كراهية
 على خصوص المعصية فلو بني عند الاستغناء لك المبالغة الوجه
 الثاني اطلاق الامر على استمرار لان اتمام الفعل ولو لم يرد
 دولته لوجب بيان مدته والزام لا يرد باعتقاد الجمل
 الوجه الثالث لو جاز النسخ ان دفع التصديق وامر الحكم
 ونسك اليهود في المسكة بقوله وحي تسكون بالانبياء
 ويقوله تسكون بالسب ما دامت السموات والارض في النسخ
 عن اولئك فتقول لا يتم انه يترجم منه وهو الذي بالانبياء
 بيتان الاول لا يستعمل خبرنا ولا الثاني والامام
 لو كان الامر ينقض ما بني عنه والوقف والمكلف وطهروا

ان

لو لم يكن له لا شغف لا الحسن فلا لزم لان الدليل الثاني
 دل على صحة ما يدل عليه الاول فلم يفتقر الله وجوب ذلك
 مجزئ ما علم زواله عقاذا فان الشرع اذا دل على وجوب
 فعل فاذبح عنه المكلف سقط البعز ولا يلزم ان يكون
 ناقضا لدلالة الوجوب فكذلك مسكتا والمجرب على
 قوله لو لم يرد قوله لم يثبت ولا لزم لافرا باقتضائهم ولا
 لزم لان المكلف يعلم ان تغير المصلحة موجب تغير الكفاية
 وفي ذلك تنبيه على المصلحة باعتبار الدوام قوله في الوجه
 الثالث يلزم ان لا يحصل الوقوف بدوام شيء من الحكم
 نحن نعلم دوام كثير من الحكم بالضرورة من مقاصد الشرع
 فيكون الوقوف بالدوام حرجا كغيره دون غيره **المسألة**
الثالث ان الزمان على الدعوى كانت رافعة لمثل الحكم الشرعي

يكون

المتعارف

المتعارف من الحكم الشرعي كانت نكاحا وان كانت رافعة لحكم
 من احكام المتعارف من المصلح لم يكن ذلك نكاحا وقادح
 ذلك ما ثبت ان خبر المولى لا يدرج بحكم الدليل المتعارف
 به فكل موضع يقع فيه نكاح لا يجوز استعمال خبر المولى فيه
 وقد لا سيما للرقي وابو جعفر ان كانا لا يراه
 مغيرة للزهد عليه بحيث لو فعل كان فعله قبل الزمان
 يكون مجزئا او وجب استيفاءه كان ذلك نكاحا ولا فسادا لما
 اؤلف ان شرط النكاح ان يكون رافعا لمثل الحكم الشرعي المتعارف
 بالدليل الشرعي فقول بان يكون ذلك بحكم متعارف المتعارف
 لا يكون الرقي بطلان نكاحا حقيقيا ولا كان الحكم غير مرفوع
 بل لا فساد له نكاحا ويوجب ابطاله لو ثبت السابقة كما ثبت
 ثم زيد عليها كغيره في نكاحا لان الحكم وجب التحريم الى ابد

انما الشبهة كان يجوز ان يكون عجزا لثانيه وان كان العجز كانا
 عجزين بالضرورة فاضدادا عجزين في الواقع لا في العلم ان
 ذلك لا يمنع وجوب العجز في الاستدلال وان كان العجز في العلم
 بل يتقدم ان يكون الشرع دليلا وجوب تعقيب التمسك
 بلزم ان يكون الامر بتلخيصه في الجملة اذ لم يقع الدليل
 السابق شيئا غير ذلك اما ان كان فان حكمه باق فيكون هو
 غاية ما في الجواب وجوبه كان مستقرا اخصر منها الى
 والشيء لا يمنع باضدادا عجزا لثانيه وجوبه في نفسه
 ولعله اذ وجب بعدها العجز واما في الحقيقة فالما تخرج
 بعد ان كانا عجزين فان العجز لم يعلم من خلق الدليل بل علم
 بالعقل فلم يكن في العلم العجز او فرض الدليل الشرع
 المستخرج لغيره واستقر ان وجوبه **المسألة الرابعة** ان

من العباد لا يكون في العلم اما ان كان المانع من العلم
 لما كان ان دل الدليل الشرعي على وجوب ذلك فخرجوا ذلك
 الشرط ثم دلي العجز على انقضاء كان ذلك في العلم والشرط
 خاصة دون نفس العباد مطلقا كما اذا وجب بل في نفسه
 مثلا ثم استقصاها كما كان ذلك في العلم انما كان
 ولم يكن في العلم المانع كما اذا وجب فوضعه وشرطه ما
 ثم استقط ذلك الشرط كان في العلم المحسب واما ان كان في العلم
 لما ان الدليل المتعقب لسبق الحكم السابق بان الدليل
 المتأخر رافعا للحكم فلا يكون في العلم فان قالوا العباد
 لا ولي كانت عجزا عجزا يتقدم ان لا يفعل الشرط وقد جاز
 ان عجزية فقد انسخ الامر وهذا ان ذلك لا يمنع لا ينافي
 ان لا جاز اذا لم يتقدم الدليل الشرعي يكون معلوما بالعقل

١٠

فلو كان زوال النسخ ولو لم يكن ان ذلك نسخ كان نسخا لا
 لان النسخ العباد **المسألة الخامسة** يعلم النسخ بان يقال
 هذا نسخ وذاك نسخ او يكون نسخا واحدا لا يميز
 بحكم الاخر فيكون النسخا واحدا ويعلم النسخ بوجوبها
 ان يقصر لفظ الصدق ما يدل على النسخ والمعلوم ومنها
 ان نسخا في حد ذاته ان كان يعلم منه العلم والنسخ
 ومنها ان يروي لحدوثه او يبين عن النبي من انسخه
 عند تحريمه او يروي عن النبي في العمل به او اذا
 قال كذا نسخ مطلقا او نسخ بكذا الظاهر لا يخرج
 يكون قال ذلك عن نبيها وقد ينحى الجهد **المسألة السادسة**
 في مباحث مغلقة بالنسخ وفيه مسائل **المسألة الاولى**
 فشرط النسخ ان يكون المراد به غير المراد بالنسخ نفسه

فانما هو

العلم

اذ لو اراد ان ذلك النسخ نفسه لكان امره ان ينسخ ما ينسخ
 من هذا البدأ **المسألة الثانية** فشرط النسخ ان يكون
 لانه لو كان متصلا لما كان نسخا في قوله ولا يفرق بين
 يظهرن وكقولنا انما الصيام الى الليل بل ذلك التخييل
 ايشه **المسألة الثالثة** فشرط النسخ ان يكون في قوة
 النسخ فلا ينسخ المتواتر الاحاد ولا المعلوم المطلق
 كالقياس وما شاكله **المسألة الرابعة** في مسائل مغلقة
 بالنسخ وفيه مسائل **المسألة الاولى**
 اذا انسخ الدليل لا لفظا لا بوجه بل بغيره فلو كان
 قوماً لا يخولونه لانه قد يستعمل في الامور الدينية
 تعلم فبقا الى العلم اذ لو لم يكن النسخ حقيقة في الاستعانة مع
 المخصص يعلم انهم لم يردوا هذا **المسألة الثانية** في نسخ

في نسخ
 العلم
 العلم
 العلم

احكم به الى بدل ومعه قيم لما فتح الصدوق بين يدي ^{النا}
 لا يبدل ولان النسخ تابع للخطه فاذا كان النسخ معلقه
 في وقت امره واذا انقلب فسد في نفسه لا يلزم الدليل
السليم ان لا بد ان يكون المصحح معلقا في وقت بوقت
 معين لا بد في وقت لم يكن ذلك نسخا لان شرطه ان ثبت
 الحكم ولا الدليل المتلقي وذلك غير حاصل في هذه الصوره
لما لا يجوز نسخ النسخ قبل وقت فعله مثل ان يغير في
 احواله ان يصلح في عين عند الزوال ثم يغيره قبل ذلك
 او يغيره في النسخ وايضا جفره وقال للمفسر في ذلك
 وهو نسخا جملته في الفقه او نسخا في الواقع ذلك ان
 ان يغيره في عينه كان ذلك محلا لوجوبه لا لاسان الامر
 بغيره كونهما في عينه بغيره كونهما في عينه كونهما

قبحا معا والثاني ان الفعل الواحد اما ان يكون نسخا او
 ان يكون قبحا بغيره امره لصح الحيز ان كان بوجوه
 قوله بغيره ما فيها وبقيت الثاني انه امره
 بغيره اسهل ثم نسخ ذلك قبل بوجه الثالث ما روي ان
 امره المعلق بغيره بوجوه ثم انصرف على غير ذلك
 قد نعلق بغيره امره في زمانه انما هو امره بوجوه
 الفعل والبول بغيره لسان المحر واليات معلقان على
 المسند فلا ثم انه بيا مثل هذا القدر على ان يغيره
 بغيره ما يغيره بغيره وكذا كسب في بيا وقر في المحر
 ما يغيره بغيره وقد قيل ان المحر بغيره على العبد
 معاصيه وطاعته فيكون استجانه ما يغيره بغيره
 وان لم يكن معاصيه بغيره بغيره بغيره بغيره

فتقدم ان يكون
 النسخ عنه وتقدم ان يكون بغيره

والجواب على الثاني لم لا يجوز ان يكون الامر بقرات
 الذبح ويكون الذبح وان نطق به غير وارد ويدل على
 ذلك قوله تعالى فذبحته الربا لا يقال لو كان ذلك
 لما قال فانظر ما اذ ترى ولما قال ان هذا هو المبدأ
 المبين ولما قال وفديناه بفتح عظيم لما تقول طلب
 عظيم اوجهم ان المراد بالذبح فلهذا قل وبواسطة
 ذلك الطوق قال هذا هو المبدأ المبين ولما افترضا
 يجوز ان يبي بركك وان لم يجب ذبح الغدي لمكان
 ابراهيم انه اراد الذبح والجواب عن الثالث انه
 واحد لا يثبت له اسما بل اصول على ان هذه طعنا على
 لا يثبت بالادام على المراجعة في الاصل المطلقه والجواب
 عن الرابع ان الامر بالمعنى يتبعان متعلقهما فان كان

ما اذ ترى

هنا

كما ذكرتك في القبحا على انه لو كان لا يكون ذلك
 الامر مراد افلا يكون ماسورا به فلا يكون الذبح متا ولا
اسم الذبح في القرآن جائز ويدل على ذلك
 وقوله كنس عدة الوفاة للمسلم اليه بعد شهادته
 كنس الذبايح من الذبح في العدة لمسح الذبايح بقوله
 لا يثبت له اسما بل اصول على ان هذه طعنا على
 بطا ولا يثبت من غير ان يقال ان يكون بطا ماسورا
 لم لا يجوز ان يكون بين يديه اسما الى كتبها المقدس
 وقوله اسما الى ما يلقى بعد النبي ولو بعد كالتبرك
 لا يقال كان لفظ الذبح **اسم** الذبح
 دون التلاوة صاير وما هو كمنح الامم له بالمعنى لا
 في اليقوت وكذلك نوحا ليلون مع بقا حكمه جائز وقيل

بطلان

سك

وقيل واقع كما يقال الله كاف في القرآن زيادة نسخ
وهذا وإن لم يكن معلوماً فإنه يجوز أن يقال لو نسخ الحكم
لما بقي في المدونة فإنه من الجائز أن ينسخ
محكمة بنفسه أيضاً وهو ما جازوا ولا يمتنع
فإن الله لا يهتدي على حكم نعم الحج المأبود
يجوز دخول النسخ في الأخبار التي تتضمن معنى الأمر
التي كما يجوز في الأمر الذي وكذلك في خبر المأمور به
التي جرد والتدوير في ذلك خبراً في معنى خبره فيجب
اختلاف المحلل وهذا الخبر فيه وهو يجوز أن خبره مع
محض خبره بخلافه نظر فإن كان ذلك الخبر ما يقع على
غيره لم يكن ذلك الخبر نسخ الكتاب
جائز والسنة المتواترة فيها والاتحاد بالإحاد كما هو في أدناه

بحكم نسخي في زيادة العهد وهو نسخ النسخ المتواتر
للحديث بعده أكثر من واحد وقال قوم من أهل الظاهر
يجوز هنا وجوب نسخها أن ينسخ الحديث من كل واحد
ولا يجوز ترك الدول للظنون الثاني أن خبر الحديث
في العمل به وليس كذلك النسخ فيكون العمل بالنسخ هو العمل
بالمالك ولو جاز العمل بخبر المأمور به كونه منسوخاً إلى النسخ
لوجب في النسخ غير ذلك أن ينسخ ولو عمل بالنسخ لم يكن
لم ينسخ العمل بالنسخ إلا إذا كان النسخ نسخاً منسوخاً
بحسب التخصيص في نسخ النسخ بالنسخ في نسخ النسخ
لكم ما وراء ذلك بقوله لا نسخ للمأبود في خبره في النسخ
قل الجدة في الأجر على ما لم ينسخه النبي صلى الله عليه وآله
والسنة المتواترة في ذلك أن نسخ النسخ الكتاب يجوز

ثم لو سلمنا ان تخصيص النسخ انما هو في الحكم
 والتخصيص ليس كذلك وعن الثاني لا يتم ان ذلك النسخ بل هو
 تخصيص على الاطلاق ان التخصيص وقع بغير التخصيص الكلي
 نفسه بالقبول وذلك غير ملزم في هذه المسألة **السلطان** يجوز
 نسخ السنة المنقولة بالقرآن ولو كان النسخ لما وقع هذا
 استقبالا للمنفعة من النسخ بغيره ولو لم يكن ذلك لم يكن
 وتخرج المباشرة بالليل نسخ قوله فان كان نسخا في النسخ
 الشافعي بقوله لتبين الناس ان نسخهم فلو نسخ قوله لكان
 لما كان قوله بيا والحق لا يمانه بل من كونه ميتا ما ان
 انما ان يكون في المنزلة بيا لم يوافق الله **السلطان** نسخ
 الكتاب بغير التوقيف والقرآن في النسخ لكان هذا النسخ
 المنقولة بغيره فكونه مساوية للقرآن في اليقين فكيف كان

رأه

نسخ كتاب الكتاب جان نسخا في السوابق في العلم ولا
 انما لم يجز له ما كان في الميوت ونسخ ذلك بالرجوع في المحنة
 نسخ المانع بقوله نسخ من آياتها التي فيها الوصايا
 ليست مائة القران وقوله قل ما يكون في ان ابولده من الماء
 فيبين ان نسخ آياتها هو في الوصايا ولا في السنة لا بل ان
 يكون المانع به عوض للنسخ وانما في نسخ النسخ لا في
 بالسنة في قوله انما بان الله ما يميز من النسخ ولا في
 حكم نسخ النسخ والوجوب من الكتاب انما انما لا يملكه ولا يوجب
 من الله ولا يلزم ان يكون النسخ في النسخ بل يكون لا في
 في نسخ النسخ قوله وذلك ما لا في هذا **السلطان**
 في النسخ بل نسخ نسخ به ام لم يجز ذلك في النسخ بعد
 وفي ان الاجازة ان استقر قبل انقطاع الوجوه لا الكون

بجموعهم واجازة بعض اصحابنا بالتموضع الى اذا
 اتفق المسلمون على شيء في غير الجوار فان كان منه الى في فضيه
 بجموعهم قول عيسى فلم يكن له ما كان من ذواته
 لم يعتد به وما المرفعي فانه اجاز وهو في الجماع في زمن النبي
 بناء على ان الجماع هو اتفاق من علم ان المعصوم في جملة
 وان لادله التي استدلوا بها على صحة الجماع لا يتصور بها انقطاع
 التواتر وقولهم لا اعتبار بقول الجماعة ضعيف لا يول
 اتفاق الجماع ما علم قولنا الذي كان اتفاقهم على قوله عز وجل
 فغير صحيح وانما عرف هذا فقوله المتكلم اجاز بان في الجماع
 ينسخ وينسخ به فقال الرضوي يجوز ذلك على كون الجماع مع
 وقال الطوسي الاجماع دليل على صحة الشيء لا يكون له دليل شرعي
 فلم يعمق الشيخ فيما يجوز من ان العمل وقال بعض المتأخرين

لا يطلع الا يكون اتفاقا ولا يكون عن استقطعي فيكون
 النسخ ذلك المستدل انفس الاجماع وفيه وجه الوجه الثاني
 والذي يوجب على من ذهب الى صحة دخول النسخ في بناء
 ان الاجماع انضمام اقوال المسلمين قول الواحد فيكون كما كانت جملة فيه
 فجاء في حصول مثل هذا في زمن النبي ثم نسخ ذلك الحكم
 شرعية من غير مذكور كسجود في رفع الحكم المعلوم من السنة
 والقرآن بالقول يدخل في جملة اقوال النبي في المسئلة السابعة
 هل يدخل النسخ في الحفظ الملقى نعم لا بدليل شرعي
 رفع الحكم الدائم بدعيه ولا ذلك يجوز رفع النسخ
 والنسخ يرفع النسخ دون المطرق فانما انقضت به محلة
 وان كان قد مضى وهو يرفع المطرق به دون ذلك
 عليه النسخ هذا الجازم انما ذلك قوم ومنهم من ان النسخ

هذا هو المقام الذي لا يخلو

اما عليتها الصريح فانها تقع لصلحها الفرج
التي هي في اجتهاد وفيه فصول **المقالة الاولى** وفيها مسائل
المسألة الاولى في حقيقة الاجتهاد لا يجتهدوا في افعال من الاجتهاد
وهو في الجمع بين الجسود في طلب المرام مع الثقة كانهما
لا يجتهد في رجل الفيل ولا يقاتل ذلك في حال التخيير بين
الشرعية وهذا اجتهاد عرفي للمفسر في اجتهاد الحكماء من
بكونه اجتهاد الحكماء
الشرعية لاجتهاد الادب على اعتبارات نظرية ليست غادرة
من طراز النصوص ولا اكثر من كون ذلك ادراكا
او من غير ويكون القياس على هذا المعنى لاجتهاد الحكماء
فان قيل بل من على هذا ان لا يكون لادب من افعال اجتهاد
قلنا لا امر كذلك لكن فيه ايام من حيث ان القياس من جملة
الاجتهاد فاذا استقي القياس كما فعل الاجتهاد في تحصيل

الحكام

الحكام بالعلم في النظرية التي ليس لادبها القياس **المسألة الثانية**
التي لا يجوز ان يكون المتيقن مقبدا بالقياس في الحكم
الشرعية لا يستدل على ان العباد لم يردوا بالعمل به بل
يجوز ان يكون مقبدا بالاجتهاد للحكام الشرعية بالعلم في النظر
الشرعية غير القياس **المسألة الثالثة** في جواز ان كان كذا لا يعلم
وقوعه وعلى هذا القدر من الاجتهاد في اجتهاد الحكماء
فحق اية الاجتهاد لوجوب الاول انهم معصومون من خطأ العمل
ونسبنا ما ثبت في الكلام ومع ذلك فيجوز عليه العلم بالشرع
السامعون بانواعه فلو وقع منه لخطا في الحكم لم يثم
لا امر بالخطا ويوجد الثالث ليجوز ذلك لم يبق وثوق
بالامر ونواهيته فيؤدي ذلك الى التغير عن قول قوله
الشرع ليجوز ان يكون جوهرا في اول قوله تعالى اما ان شرعكم

مؤيد

من المصلحة انما انما عليه الثاني قوله في نصيبه انما
 في حق نفسه فلا يخذله انما انما له به قطعه من الشار
 هذا
 يدل على انه يجوز منه القطع في الحكم والطلب عن كونه
 انه لا يلزم في المأثله في البرية المساواة في العادل
 الدلالة المأثله في ذلك في حقه والى جواب عن الثاني ان
 حكمه لا شأن به من حق نفسه ليس بغيره لانه هو الحكم المأثله
 به شرعا لو كان مطايقا للباطن او لم يكن ولا صانع له الا
 في العمل بالامر المزمع على الوجه الذي عين له وهو حق
 في الحكم به ~~الاستحسان~~ ^{الاستحسان} الاحكام انما ان يكون مستفاد
 من ظاهر النص والعلوم على القطع والحسب فيها واحد
 والمخفى لا يعدر وذلك بان يكون المعتقد فيه اتم
 بغير المصلحة والمساوية الى الجواز ونظر وجه الاستدلال

منه

باعتلاف المصلحة فانه يجب على الغير ان يستفاد من الواسع
 فيه فان اخطأ لم يكن ما فوقه او يدل على وضعه لانه عنه
 وجوب اوله انما مع استقراء الواسع يتحقق العذر فلا
 يتحقق لانه الثاني لا يجد للزفة الحق مشتركة مختلفة
 في الحكم الشرعية لاختلافها في الحق في حق الجوارح منهم ^{بالك}
 ويرجع عنه الى غيره فلو لم يقع لانه لهم الصيق وعلم
 الالم ان الغايل عنهم بالقول انما ان يكون استغ
 وسعه في تحصيل ذلك الحكم او لم يكن فان لم يكن يتحقق
 الالم وان استغري وسعه ثم لم يظهر ولم يبق يتحقق لانه
 ابع الثالث الحكم الشرعية تابعة للمصلحة في ارات
 تختلف في الحكم بالاسبة الى المجهود من كاستقبال القبله
 بان كل من جلب على نفسه ان القبله في جهنم يستقبل

العنف

البينة اذا لم يكون له طريق الى العلم لم يكون الصواب بحجبه
 لكل واحد منهم وان اختلفت البينات فان قيل المانع
 استبعاد الوهم بكون العلم في الحكم وقد كان الوهم
 لا يفيها من حكم شرعي ولا بد من نصب دالة على ذلك
 الحكم فلو لم يكن لكلف طريق الى العلم بها لكان نصيبا
 او لما كان لذلك المصلحة طريق الى العلم بالحكم مع تعدد
 استبعاد الوهم وقد كان تكليف بالاطلاق والحقايق
 لا بد من نصب دالة فلتا مسلم كونه المانع ان يكون في
 المكلف مع الظن بكون الدالة اهل يقتضاها مع
 الظن بها يكون الحكم في الواقعة لادالك الحكم وما لاجبه
 القبلة فان مع العلم باجبه التوجه الى الجهة التي يطلب
 فلما انها جهة العبر وكذلك الحال البينة فلو لم يكن العلم

ومع عدم العلم يكون
 حكمه الموقوف

الفرض

الفرض ولو ظهر لبقها الموجب لغيرها فالمانع ان تكون
 دالة التي وقع فيها التزاع كذلك الا ترى ان العلم بغير
 مع وجود المخصص واهل بهوم مع عدم المخصص **المسألة**
الاولى في القياس وفيه مسائل **المسألة الاولى** القياس
 في الوضع هو المأذاه وفي الاصطلاح عبارة عن الحكم على وجه
 بشا الحكم الذاتي لمعلوم اخر لها او ياتي عليه الحكم فبما
 الحكم المتفق عليه لصلو وضع الحكم المتشابه فيه في
 والمعلم هي التجميع الموجب لبيان الحكم الاصل في الفرع
 فان كانت المعلم معلومة وان لم يكن الحكم لها معلوم حيث
 هي كانت النتيجة عليه ولا تراع في كون مثل ذلك لا يكون
 كانت المعلول مطلقا وكانت معلومة لكن ان لم يكن الحكم
 خليصا عن وضع الوفاق منطوقا كانت النتيجة فلتين

بسم

وفي بعض الشرائع فيه خلاف **المسألة الثانية** في العلم على
 علم الحكم وتعليله عليها مطلقا ان يجب ثبوت العلم
 ثبوت العلم كقولنا ان لا يجوز الجور والسرقة فيجب العلم
 اما اذا حكم في شيء يحكم ثم ضل عليه فيه فان ضل في ذلك
 على تقديره وجب وان لم ينس لم يجب تقديره الحكم الامع
 القول بكون القياس مائة اذا قال المحرم ان لا يجوز
 فانه يحتمل ان يكون الحريم معطلا لا كاسرار معطاة
 ان يكون معطلا باسكال الحريم معكنا لا يعلم وجوب
 التقدير **المسألة الثالثة** من الناس من منع من التعبد
 بالقياس معطلا ولا يثبتهم قالوا يجوز ان اجمع المانع ويحرم
 ان اهل القياس اقدم على الامور كونه مفسدة فيكون فيها
 كالاقدام على ما يعلم كونه مفسدة الثاني ان القياس موجب للعلم

امكان العلم بالعلم يكون بغير الثالث ان يحتمل العلم
 والثقة المتواترة وكافله بتجصيل الاحكام الشرعية والقياس
 ان طاعة الله حاجة اليه وان نافعها لم يحز العلم به
 نسخا المفسد لمركبا فيه بانه لا يسيل الى علم الحكم
 لا على فلا يسيل الى القياس اما الاول فلان العلم اما
 تعلم بطريق علمي ان يقي والقياس باطلون اما العلم بظن
 واما الظن فادنه الحكم لا على الظاهر والاعتناء بغيره علم
 الوقوف على علم الحكم لا يحتمل تقديره وتبين ان لا يكون العلم
 من المفسدة يحصل تقدير وجود الدلالة الشرعية كافي في
 من لا هو المظنونية والاحتجاج الثاني ان الاستعمال القياس
 موضع يكون العلم بالحكم ممكن بل في موضع صدق العلم بالحكم
 وهو ان لا ينافي ان يكون العلم كافلا بالاحكام فان

مسائل العبادات والمعاملات والبيوتات وغيرها ما يعلم وجهه
 من مدلولات العوم والتجارب من استخراج المعانيات فتكون
 لانه لا سبيل الى الحصول على الحكم قوله اما ان يعلم بغيره على
 الخفي قلنا لم لا يجوز على ان لا ينص الشارع على العلم بها
 انها لا يكون عليه فلم لا يكون ظنية قوله الظن لا حكم له لان
 اماره قلنا سلكنا ذلك لانه اماره قد يحصل في العرف التي تارة
 شيقا القيان كالدرمان والميراثان هما اثبت الحكم عند ربي في
 هذا شافيا وكان ذلك اماره دالة على التعديل وكذا كان احد
 الحصاص محل الوقاف والصلوات لا سيما احصا على الظن
 انه علم الحكم وذلك كان في حصول الظن ان الحكم معلوم بانك
 العلم **فان كان العلم** بالجمع بين اصل والفرع قد يكون
 الفارق ونسبي فيخرج المناظر فان علمت المساواة وتكررت

كمن

جاز تعدية الحكم الى المساوي وان علم الامتياز او جاز
 لم يجز التعدية الامع الض على ذلك نحو ان تخصص الحكم
 بتلك الزيادة وعدم ما يدل على التعدية وقد يكون الجمع
 بعلة من جوده في اصل والفرع فيغلب على الظن بوث
 الحكم في الفرع ولا يجوز تعدية الحكم الى حال اخر باستثناء
 عليه فان نفع الشارع على العلة وكان هناك شاهد حال
 على سقوط اعتبار ما عدل به العلة فيثبت الحكم بان تعد
 الحكم وكان ذلك براهنا ولا يفرق له ثلثه فخصص ما على التحقيق
 لا اول قوله وقد قيل عن بيع الرطب بالثمن او بثلث الثمن اذا
 جئت فقبيل نعم فقال لا اذن فقد علم ان الثمن بقضائه
 لخصاف وشاهد الحال فيبقى انه لا اعتبار باعد انك العلة
 او صار ان كانه نفع على ان كل ما نفع به العلة **والرطوبة**

لا يجوز فيه مثالا بل يمكن الوصف هنا فان من الممكن ان
 يكون النقص موجبا لانعزال البيع في الجانب الآخر خاصة
 انما له على ما هو جليخصا من المعنى فانه ما في الكتاب ذلك لا
 يعلم كقولهم العلم بالشي لا يدل على انما في نفس الامر الثاني
 اذا قلنا وطبعت على ان في شهر رمضان فقال هذا كلفا في
 ملكة عشر من ديارا و حال عليه القول فقال هذا كلفا في
 التركة علم ان الحكم متعلق بذلك والاعتبار باوصاف السائل
 بل يحكم بان كل من اتفق له ذلك الحكم الثالث الحكم في القيمة
 وعلم بالعلم ان الحكم فيها باعتبار ما لا باعتبار علمه
 الحكم كما روي ان علماء فقه في دابة ما انما انسان فاما ما بينه
 انما من شهر له ما لا يحتاج فلهذا الحكم على الدليل الذي لا
 حصل فيه هذا المعنى **الاستفاد** ذهب في الخبرين

ثبت له ذلك

اذا اعتادنا وكان القياس هو القاعدا المتضمنه لم يردنا ان ذلك
 وجها بقضي ترجيح ذلك الخبر على معارضة ويكون انما يحتمل ذلك
 بان الحق في الخبرين فاذ كان العمل به لا يضر احد من
 يعمل احدهما واذ كان التقدير تقدير العمل فلا بد في العمل
 بل من حسن مرجح والقياس ما يصح ان يكون وجه الحكم
 فتعين العمل باطابقه لانما الجعنا ان القياس مطروح في الزعم
 لا نقول بمعنى انه ليس بدليل على الحكم لا يعني انه لا يكون حجة
 لعدم الخبرين على الامر وهذا لان فائدة كونه حجة في العمل
 للعمل بالخبر الرجوح فيكون لا وجه كلفه العلم من المعارض
 العمل به لذلك القياس وفي ذلك **الاستفاد**
 شيخنا المتبدر رحمه الله خبر الحدا المتعلق للمعنى الذي يورد
 دليل بقضي بالخبر في العلم وراي كونه حجة او شاهد من

عقل او كما قد عاين فان بقي بالقياس اليها فان كان
 على القياس العقلي فهو مع النظر لا يخرج به من اليك
 فمع انفسا ذلك القياس العقلي ان صار حجة لما كان خبرا و
 نقص لما يدرك به من طرح العمل بالخبر وان كان القياس لم
 اثبات حكم شرعي بالقياس العقلي وبوطر لا فرق بين اثبات
 الحكم او الالاه الله على الحكم **القول الثاني** ان يكون
 العمل بالقياس عقلا منهم من يقول بوجوب العبدية وهم
 اكثر والطبق اصحابنا على المنع من ذلك اذا اذنا وجوه لا
 ان العمل بالقياس على الظن والعمل بالظن غير جائز لما لا يقطر
 واما الثانية فتقول مع ولا تقتضيان كبر معلوم بقوله ان الظن لا
 يغني عن الحق شيئا ويقولون ان تقولوا لا الله لا تتعلق بال
 وجود الاله عليه لا يكون له العمل بالظن بل بالعمل

المتن

بالتأخيرين ولكم بالارش واستقبال القبول لا انفسا
 المتع فيجب طرحه فاذا خرج ما اشتهر اليه وجبت له
 بقي ما يقتضي الدليل وسئل عن ما يدعون انه دليل على
 العمل به في شيء ما ذكرنا من الدليل على ما هو المعار في التا
 اجبت الامامية على ترك العمل به وتعارض العمل بالمتع
 منه متعارفان لا يقطع به العذر الثالث لو ثبت العمل
 به لوجب جوب الاله عليه كونه الاله مقبول فالعلم به
 غير جائز اما الملوذ به فاذن التكليف ليس في وجوده
 ولا كان التكليف به مزدون ولا الله عز وجل كما بالاسهل
 الى العلم به ومن تكليف المحال ولما جاز ان لا يمتنع
 الرابع لو قدر والعبدية لا يمتنع في كل من اهل الشريعة
 ذلك بعد ما الملوذ به فاذن لا استدلال به ما به والقابل الي

يستدرك بالقياس كبرية عندهم والمعاد قاضية بالمثل
 ذلك ما تميز العلم به على المشهور لعل بطلانها يقال قد
 اشترى ذلك من العصابة حتى ان خصمكم به على الجميع عليه
 انما نقول لو كان كذلك لما اخص الخصم بغيره واما
 ذكرناه من عموم البلوى به ونزول الخبر للمباينة على
 اخصائه واجتنبوا بها انما بان القبول بقرينة العبد
 به مع بطلان الحجج التي ذكرها الخصم ما لا يجمعها والمات
 بطلانها فلا يكون العبد بها بائنا انها لا يجمعها ان
 القابل يكون محجة تبسك في ذلك الوجه الذي ذكرناه
 هو قولنا انما هو والمنكره بطلانها ونع من ذلك على القول
 يكون محجة ان ذلك الحجج بطلانها لم يوجد في غير الاخرين
 بخلاف ان يكون محجة ما ذكرناه لا يثبت القياس بغيره فلا يثبت

مطلوب

بطلانها من فوج بطلان القياس لا نقول مع القول بكونه
 محجة وتجوز وجود محجة به هذا به الى القول بطلان
 هذه الحجج المذكورة واجتنبوا على وقوع العبد به بوجوه
 معقولة ومنعولة اما المعقولة لمخالفة القياس في القول
 والقول بالقبول ولجلبها افادة القول بظهوره واما ان القول
 واجب فلا يثبت في ان القرينة من الضرر المثلثون واجتنبوا
 واما المنقول في حججنا او قالوا اجبت المحجة على القول
 فيكون محجة اما ان الحكم به جلت بطلان بعض الحكماء
 ولم يظهر من الباقي انكاره وقد بينا ان شاذ لا محجة فلا يثبت
 اما ان بعض الحكماء عمل به قرينة محجة الى الحكماء
 في مسائل كثيرة وليس تسكهم بها بالقرينة عين انهم عملوا
 على اجتهاد الثاني انهم استدعوا في كثير المسائل ان قال ابن

بالقياس وأشار إلى التبيين بين السائلين قال ابن عباس
 أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل ابن آدم تائبا ولا يجعل له كتابا وما
 روي عن قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو لا يرى كتابا وما روي
 أنه قضى في ربح ولم يفرق ولم يفرق ولم يفرق ولم يفرق ولم يفرق
 السوس والزيح الصف والصف والصف والصف والصف والصف والصف
 هب أن أبا كان حمالا الشاكر ولم يفرق ولم يفرق ولم يفرق ولم يفرق
 ذلك من السبل ولما كان الباقي لم يفرق ولم يفرق ولم يفرق ولم يفرق
 ظهر لأن القياس في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
 ولما أنزل ذلك إجماع فلا يكون لهم من العمل إلا الرضا به
 المعروف من تخرج للصحة في المكان البطلان والفتح والعمل به
 الوجه الثاني في قوله لم يفرق ولم يفرق ولم يفرق ولم يفرق
 الحكم من القياس في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت

أصبها

صلنا به فقال لخصمنا أو قوله لم يفرق ولم يفرق ولم يفرق ولم يفرق
 الوجه الثالث أنه النبي صلى الله عليه وسلم جعل له كتابا وما
 العمل به لما تبيينه فقولنا لم يفرق ولم يفرق ولم يفرق ولم يفرق
 نقصت بما لم يفرق لم يفرق لم يفرق لم يفرق لم يفرق لم يفرق
 لو كان على أيك دين ففرضه كان يفرق لم يفرق لم يفرق لم يفرق
 قال فدين الله الحق أن يعطي العبد ما رايه قوله لم يفرق ولم يفرق
 بالولي لا بصار ولا يستألفه لا يفرق لم يفرق لم يفرق لم يفرق
 قوله العمل بالحق لم يفرق لم يفرق لم يفرق لم يفرق لم يفرق لم يفرق
 فأدرك على العمل بالحكم فظهر العمل بالمعروف والمعروف
 لا يفرق لم يفرق لم يفرق لم يفرق لم يفرق لم يفرق لم يفرق
 ذلك لوجوب العمل بقوله الشاهد إلى العمل بالحكم فظهر العمل
 بقوله المذهب فظهره إذا غلب على العمل بالحكم فظهر العمل

أدرك

يقول مدعي النسخ من دون المجزأ لانه انما اوله
بما ذكره كما هو قول لو كان الفعل وجوب العمل
ذلك كان رد الوديعه لما كان وجوبها بالتحالف
وجوب الفعل الذي يقع عليه على ان الدلالة قد تمت
من ذلك وهو قوله وان تقولوا على انه ما لا يعمل في
الحوادث المنفردة فتقول انهم ان العمل به على
عمل بعض ولم يترك الباقي قلت انهم ان العمل به
قوله تسلموا الصلابة مع استبعاد ان يكون مستندهم
القول دليل على العمل قلنا لم لا يجوز ان يكون مستندهم
ولا استبعاد الذي ذكرتموه لا يبعد المقتضى قولنا استدلالنا
بما ذكرتم السائل بالقياس قلنا انه قد يقول بغير الاستدلال
فلا يثبت العلم على صحة فعلها لكن العلم انهم استدلالنا في ذلك

لا

القياس وان كان معنى القياس فيه موجبا لما
ابن عباس فانه يحتمل انه راي ان القياس هو القياس
ابن الابن يعني ايا قال انه المشيئة لانه ان العمل في
احدهما بوجوب لاسم عليه والآخر مثله في تناول للفظ
ذلك فاسا واما قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
فانه انما انما في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
ان والى انهم يستحقون ذلك وكان من ذلك انهم
في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
ان انما في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
ذلك في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
ولم لا يجوز ان يكونوا انما في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله

به

لانهم قد علموا انهم لا يمكن ان يكونوا في الغلو في قولنا انهم
 نقول سبحانه يقولون ذلك مع انهم اولوا احوالهم في
 ثم وقد نقل الامور في مواضع منها ما روي عن ابي بكر
 ابي سارظي وابراهيم بن يقطين اذ اهل في كتابه برأي
 وعن عماره قال فان جاء ذلك في الكتاب والمثل
 بالجمع عليه اهل العلم فان لم يجدوا عليه الا نصي
 وعن ابن عباس بن محمد بن اسد بن جابر الا فيقولون
 بل هو قال اذ قلتم في رواية بالكتاب في العلم كذا ما
 الله عز وجل في كتاب الله والكتاب من غير ابي موسى
 ومعاذ ان نقول هو من اولاد ابي الحسن في العلم في السلك
 عليه ثم هو مطلق فيه يروي عن من رواه عن من رواه
 المحررين روي الله لما قال في قوله قال رسول الله صلى الله

كز

الكتاب اليك ثم نقول لانهم ان قوله ليعيد رأي ائمة الى العلم
 بل كما قيل في ذلك غير انه اريد ليعاد في العلم بل لا يدل
 ودلالة الاحاطة وغير ذلك من وجوه الاجتهاد ومع
 يجب التوقف والجواب عن تنبيهه الذي هو على العلم
 ان نقول هي اجابة لعماد لا يجب العلم في مسئلة عليه
 على ان يطلب بصحتها ولو سلمناه لما كان ذلك العلم بالعلم
 لان التشبيه لا يقتضي عددي الحكم كقولنا بعدد الم
 لان شيئا لم يطلب على ان لا يريد عن كل شيء له ولما
 رايه في عين عن الدلالة على مرادهم كذا ظاهر الامر لا
 فان ذلك في كتاب الموضع على اصل **الكتاب العاشر**
 وهي خاتمة الكتاب في فصول مختلفة **الفصل الثاني**
 في المعنى والمستقى وفي مسائل **العلم** **العلم**

ع

العمل يقتوي العالم في الاحكام الشرعية وقال البيهقي في
 في سبيل الاجتهاد دون ما عليه دلالة قاطعة ومنع
 بعض المعتزلة ذلك في الموضعين لنا اتفاق على الاعضا
 على اذن العمل في العمل يقتوي العمل غير انكار وقد
 ان الجماع اهل كل عصر محجة الذي لو وجب على الجماع النظر
 في ادلة الله المحقة لان ذلك الماهل وقوع الحادث في
 والفتيان بالملكون اما قبلها فتفي بالجماع وانه يوجب
 الى استيعاب وقته بالظن في ذلك فيخرج الى النظر في
 المضطربة واما عند زول الواقعة فذلك عند
 انصاف كل عالمي عند زول الحادث نصفه للجهل بالماضي
 هذا لان في السبيل العقلي الاعتقاد به مع انه لا يبرح
 فيها العقل لا نقول انك خصوصها سبل باو ايل لانه

فقد

عقادي مضبوطة وليس كذلك الفقه وحوادثه لا تتنا
 وانفراد كل مسألة منها بدليل على حاله واجتو ذلك لانهم
 بقوله فاسألوا اهل الذکر ان كنتم لا تعلمون فكيف ان
 يقال سلنا وجوب السؤال ولكن لان وجوب العمل
 انهم بقوله نعم فلو لا نفر من كل فرقة منهم مستقيمون في الدن
 وليست روافقهم اذ رجوا اليهم العلمهم بخبر من في الدن
 ان يقول انذار ما يوجب الخوار لك قد يكون ايضا على
 في الادلة فلم لا يجز ان يكون هو المراد واجتو المستوعن
 بوجوب اول قوله نعم وان تقولوا على الله ما لا تعلمون
 والافتقار الى ذلك بد علم وان الظن لا يفي بالحق والخطا
 انه عمل بالافتقار كونه مفسدة فيكون في الان المقتضي بالخطا
 فكل ما يفي به يجوز ان يكون مختليا فيه فيكون الاقوال على العمل

طائفه

أفرا على الألبان كونه مفسد ونجح ذلك ظاهر في العلم الجاني
التقليد في الشريعة الجاني في العقل الثاني محال لأن
مثله والحوادث عن الآيات أن تقول حتى هذا العلم الجاني
الشاهد من استقبال جهة القبله مع العلم عند عدم العلم
والعلم بآراء من الجانيات وقيم المتعلق بالحق
الدلالة هنا وعن الثاني أن الأمر في المصدق بالشرع إليه
من الدلالة الدالة على جواز العمل بالقوي وعن الثاني
بالفريقين الأمرين في تعيب صواب الفقه وكثرة أولها
الدلالة الكلام وقلة ما وبان العقلية الغرض في الاعتقاد
سبقي العلم والشرعية الجاني المعنى على الطريق عند
الدلائل الدالة على أنها على المحل المسيل للظن لا يجوز
تقليد العلم في أصول العقائد خلافا للضرورة ويدل على

وتنظيم

ذكر

ذلك ومن أحدها قوله تعالى وإن تقولوا على الله ما لا تعلمون
الثاني أن التقليد قول قول الغير غير حجة فكيف يجوز
في غيره موضع وفيه عقلا الثالث لو جاز تقليد الحق
لجاز تقليد المبتطل لأنه إما أن يكون تقليد الحق شرطا
بالعلم بكونه حقا أو لم يكن ويلزم من القول على ما علم ولا يكون
تقليد الجاني تقليد الحق فدون العلم بكونه حقا لم
تقليد المبتطل لأنه إما في سبب الاعتقاد وهو مجرد التقليد
وإذا ثبت أنه غير جائز في هذا المخطط من حق صدق
أو جعلة في نفسه وفيما ذكره أكثر من الصحيح ربه بالثبوت
أو صار على الحكم شهادة العاوي مع العلم بكونه لا يعلم بحرب
العقائد بالدلالة العقلية لا يقال قول الشهاد أن كان
لأنهم يعرفون أو على الأدلة وهو من المنهج كما تقول

كان ذلك حاصلا لكل مكلف لم يتبين بوصف بالواجب
 فيحصل الغرض وهو سقوط الام وان لم يكن معقولا لكل
 انهم ان يكون الحكم بالثبوت موقفا على الحكم بخصوص ذلك لا
 للشاهد منهم لكن ذلك مع وان النبي كان يحكم باسم الله
 فغير ان يعرف عليه ادلة الكلام ولا يتبين ما بل اقر
 تسمي الترخيب اللائحة له كالصانع واسمها **السنة**
١٢ **الثبات** الذي يسوغ له الفتوى هو العدل العالم بطريق
 العقائد الدينية كاصوله وطريق احكامها وبالجملة
 ان يعرف جميع ما يتوقف عليه كل واقعة يفتي فيها بحيث اذا
 سئل عن قضية ذلك الحكم اني به وجميع اصوله التي يفتي عليها
 واما وجب ذلك ان الفتوى مشروطة بالعلم بالحكم والم
 عارفا بذلك لا يكون عالما به لان الشك في الحدود

الشرعية وكيفية
 احتساب الامكان

الدليل

الدليل او في مقدمات الدليل او في مقدماته شاك في
 الحكم والاحتياط الفتوى مع الشك في الحكم وانما تقرر هذا
 يجوز للفتي ان يتعرض الفتوى حتى يتبين نفسه بذلك ولا
 يجوز للفتي ان يستفتي حتى يعلم منه ذلك فلو لم يدر
 العلم او يناديهم له بالاحتياط مضى الفتوى وبن
 اياه ولا يكتفي العاوي بانه الفتوى مضى اولاد اعيان
 الى نفسه ولا مدعيها ولا باقبال العامة عليه ولا يصح ان
 والقرع فانه قد يكون غلط في نفسه او غلط او اذ ان
 فان كان في البلد واحد هذه الصفة تعين الفتوى وان
 اكثر فان تساوا في العلم والعدل العجز استقامت لهم
 اختلفوا في الفتوى والحال هذه كان المستفتي يخبر في العمل
 يقول انهم شاهدوا ان كذا احدث مع في العلم والعدل

العمل بقوله وان لقوا ثمان احدهما اعلم والآخر اقل من الله
 وورثا قد علم ان الفتوى يستفاد من العلم لا من الوجد
 والهدى الذي منه من الوجد يخرج عن الفتوى بالاعمال فلا
 اعتبار برجحان ورجحان **الآخر** في العلم ان كان من اهل
 المنهاج وفضل له حكم الواقعة بنظر صحيح لم يجز له العدول
 الى العمل بفتوى من هو اعلم منه لانه عدول عما يعلم الى ما
 وكذا ان لم يجز له لم يجز له الرجوع الى قول اعلم لان تحصيل
 العلم ممكن في حقه اما اذا امكن عليه طريق الواقعة جاز له الرجوع
 الى العلم لانه بالنسبة اليه في تلك الواقعة كما لعلمي **العلم**
الرجوع لا يجوز للعلمي ان يفتي بما يتقوله من العلماء من نقل
 عن سواهم لانه قول بالاعمال وكان حراما **العلم**
 اذا اتي المجتهد عن غيره واخذ ثم وضعه بعينه في وقت اخر

فان كان ذلك لا دليل له على انه الفتوى وان فيه فقر
 الى استنباط نظر فان ادى نظر الى الاول فافهم ان
 خالفه وجب الفتوى بالآخر ولا يقر بغيره من استنباط
 لانه عامل بقوله وقد يرجع عند طول استمراري على ما هو
 من غير دليل ولا فتوى مفت الفصل الثاني في بيان
 مختلفه **العلم** انفق اهل العدل على قولين
 في هذه المسئلة خالفه من نفع وكذا ما لا منفعة فيه وكذا
 ما علم به فيجب على الظلم والمستلوا فيها عدا ذلك ما ينفع
 به ولا يعلم كونه واجباً ولا مندوباً قال قوم انه على الخط
 ووجه ذهب طائفة منا وقال الآخرون على الاجلح والحق
 المقتضى وقوله اضررت فيه عقابا بالاحكام ما دل
 عليه النزع وليس بنا شحنا المفضل بل هو العاينون بالخط

بأنه تصرف في ملك الغير بغير إذنه فيكون تصرفا جاحضا
 بالتمام أنه تصرف بغير إذن المالك وهذا لأن لادله
 تذكرها لزم منها أن ملكا انهم ياذن لكن كما لم ياذن
 لم يحظر ثم نقول لزم أن مال الغير يحرم التصرف فيه إلا
 المنع أو مع مقتضى يوجب على المالك أو فروع على المالك
 على ذلك أنا نتبع الاستناد إلى جواز الغير في التصرف في ملكه
 بشيئين بصرفه مصلحته ولا علة لذلك إلا أن يكون من غير
 المنع والشراب بالنسبة إلى المالك جاز في هذا الجري ثم ما
 ذكره من مقتضى الاستفسار في الحقيقة أنه ليس مع عقلة غير
 توقف على إذن لأفعال ذلك مكان الضرر لأننا نقول لو
 كان كذلك لم يجاز أن يتصرف فيه إلا ما يقع الضرر فيكون
 كذلك ثم نقول لو وقع منه لأفلام لأنه تصرف في مال الغير

تج

يقع التحريم لمثل ذلك أو أنه قد في نفسه أقداما والجماع
 تصرف في ملك الغير فيلزم الجمع بين المقتضين أحسن
 القاماتون بالإباحة بوجوه الأول أن ذلك تحصيل المنفعة
 خالصا من الضرر فيكون حسنة أما الأولى فالون المالك
 سبحانه لا يفتقر ولا يستضر ولا ينقص وكذلك المنفعة فلا
 تنكح على هذا التقدير وأما الثانية فبإبدال عليها وجوبان
 لأول أن مثل ذلك خال عن وجوب النفع والسأل إلى استفادة
 بجواز الغير يحسن من غير إذن مالكه لا وجدته للأحد
 استضر المالك واستفاد المستضر وهذا الوجه محال
 فيما ذكرناه فيجب أن يحسن لا يقال هذا بطلان الرأى والمذاق
 ذكره المحققان أن المالك لا يتضرر بفعله وفيه إضافة
 المفاعل فالو كان الوجه بالتحقيق الحسن لما يقع في شأنه أن لا

ش

فكر

وورد النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث
 في معنى المنع وليس كذلك ما نحن فيه الوجه الثاني لو كان
 المستحب على الإباحة لم أن يكون تعاقبا فاعلا للمنع لكن
 هذا لأن منع وبها فإنه يتقرب إلى لا يجوز فيكون
 أما أن يكون في خلقه غير منكر ولما أن لا يكون منكر
 كذا العيب وإن كان فاعلا لنفع ما لا بد منه وهو محال
 ولما لم يضر به إلى غيره وهو مع عدم الحق المنفعة
 فغير أن يكون المنع ولما لا أن يقول لا يجوز أن يكون
 فيه غير منكر المنع وبها أن المنع المتكلف منه يحصل
 منع المنع من تناوله وليس كذلك ما على الصانع سبحانه
 غير ذلك من المنع فإن قالوا فلهذا يمنع مع عدم التكليف
 كان لما لا أن يقول المنع ذلك وكذلك كان قالوا كره

كاستغفار

الاستقلال على الصانع سبحانه من دونها بقدر ما قلنا
 لا يمنع من ترويض الأولاد ولا يوجب الوجه الثالث على
 أو قدر على حسن النفس في الإيمان دون ذلك المالك
 وكان استقلاله بغيره من الغير واستقلاله بهما في وجهه
 ذكر أنه لا يضر فيه على المالك ولا على غيره إلا لا يوجد
 التي الجواز لا ذلك لأن ذلك الحكم يدور مع هذه العلة
 ودونها يجب أن يحسن المنع فيما ذكرناه لا يضر في القرآن
 الوجه الرابع لاستدلال الشارع على الإباحة وهو أن القرآن
 وأجمع أما القرآن فهو قوله تعالى خلقكم ما في الأرض حيا ونفوسا
 قل عزهم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الزينة
 وقوله لعلكم تتقون وأما الإباحة فلأن أهل النزاع كانوا
 لا يخطئون في إيراد الآية لتكثير من المشايخ سواء علم ذلك

است

والشعاع اوله يعلم ولا يجوز عليه عند تناول من
الماكل ان يعلم التصديق على المستدعي ويعذر عنه في كثير من
الحوادث اذا اناولها فغير علم ولو كانت مخلوقة لا سر لها
تفصيل حتى يعلم الاذن **استدلال** اذا ثبت حكم في وقت
ثم جاء وقت آخر ولم يتم دليل على انقضاء ذلك الحكم هل يحكم
ببقائه على ما كان ام يفتقر للحكم به في الوقت الثاني الى
دلالة كاشفة بغيره الى الدلالة التي هي عن المعيد للحكم ببقائه
ما لم يتم والذلة على بغيره ومن المتعارفين **قال** المرحوم في
حكم بعد الاخرين الى الدلالة على ذلك المسمى ان ادخل في
فقد اجمع على المنفي فيها فانما هي الماء في اناء الصانع فتد
هل يترتب عليها استحباب الحال او لا ثم يستأنف الصانع
بوضو فرق الى الاستحسان قال الاول في غير المرحوم الى الثاني

ن

ان

يوم

من يوم

لنا وجب الاول للمقتضي الحكم الاول ثابت فثبت الحكم
والعارض لا يصلح ان ينافي له فثبت الحكم ببقائه في الثاني
ان مقتضى الحكم الاول ثابت فلو انشأ الحكم على هذا التقدير
ولما ان العارض لا يصلح ان ينافي له ان العارض انما انشأ
تجوز ما وجب ذوال الحكم بكونه كذلك بعارضه
عدمه فيكون كل واحد منهما موقوف على بقائه في مقتضى الحكم الثاني
سلبا عن رافع الوجه الثاني ثابت او لا قابل للثبوت
ثانيا او لا قابل للامكان الذي الى الاستحسان فثبت ان
يكون في الزمان الثاني جائزا للثبوت كما كان او لا فلا يبعد
الامتناع لاحتمال الخروج المكن من احد طرفيه الى الآخر لاكن
فاذا كان التقدير تقدير عدم العلم بالموت يكون بقاء
احد من طرفي اعتقاد المجتهد والعمل بالراجح والوجه

الثالث عمل الفاعل باستحقاق الحال في كثير من المسائل فالحال
 العمل هذا كسب موجود في موضع الخلاف فثبت العمل به
 لا يولي حكمه يتبين الظاهر وشك في المورد فانه يعمل
 بما فيه وكذلك بالعكس ومن يتبين طهارة ثوبه في
 ثوبه على ذلك حتى يعلم خلوها من شئ يشبهه فيجب عليه
 حتى رافعه او غلب غيبه منقطع حكمه بالثبوت ولم
 امور الله عز وجل فيسببه في الميراث وما اذا استحق
 حاله جوده وهذه العمل موجود في موضع الاستحقاق
 العمل به الوجه الرابع لطلب العمل على ان مع عدم الدلالة
 الشرعية يجب ابقاء الحكم على ما يقتضيه البراءة الأصلية ولا
 الاستحقاق الا اذا كان قبل البرهنة استحقاقا بطلانها
 على ما كان لاحكام الاستحقاق وهذا هو معنى الاستحقاق هذا القول

يعلم

لا يفي

لا يفي به شيئا سوى ذلك لاحتج المانع بان ذلك عمل غير دليل
 فيكون باطلاً اما ان الحكم بغير دليل فلا يشترط الحكم بالثبوت
 في وقت او في حال لا يتناول ما عدل تلك الحال وكذلك
 الزمان فلو حكم بذلك الحكم في الحال الثاني كان حكمه
 دليل على ان الحكم بغير دليل بطريق الاتفاق الوجه الثاني
 لو كان الاستحقاق لوجب في من علم زيدا في الدار ولم يعلم
 خروجه ان يقطع ببقائه فيها وكان يلزم اذا علم ان
 حي ثم انقضت مدة ولا يعلم فيها موته ان ينقطع ببقائه وكل
 ذلك بطريق الوجه الثالث استدلال بغير البرهان والعمل
 بالاستحقاق يلزم منه التناقض فيكون بعد ذلك الاستدلال
 به كما يجوز ان يكون حجة الاستدلال بغيره فانه اذا
 الثابت قبل وجود المار الحاصل المضي بصلواته فثبت ذلك

اذا وجد الماء كان محضاً ان يقول انما استغسل
 بصلواته متيقناً فوجب ان يفي الشغل ويقول قبل الصلاة
 لو وجد الماء لم يجز له ان يغسل فيها بغيره فان كان بعد
 الدعاء لم يفسد ولا يفسد الا ان يقول قوله ان ذلك
 على غير وجه فلو انهم انما لم يرد له انما لم يرد
 لا يرفع فاذ كان التقدير بعد برهانه كان بغيره انما
 بها في اعتقاد الجهد والعمل بالراجح لان قوله في الوجه
 الثاني لو كان استصحابه لوجب القطع ببقائه لا
 وقوله في الزمان المتضمنه انما لم يعلمه وانما لم يكن
 لا بدعي القطع ولكن في ربحان لا اعتقاد ببقائه وذلك
 يكفي في العلم به قوله في الوجه الثالث يلزم منه النقص
 فلو انهم اذا لم يكن من غير استعمل فيه الاستصحاب بغيره ذلك

دليل

لو كان الماء
 محضاً ان يقول
 انما استغسل
 بصلواته

الفرق

الفرق وجوده انما يخفى في ادلة الملقون لا في
 سقوطه بحيث لم ينشأ عن المعارض كما في الجواز كعاد والقياس
 عند من يعلل به او الذي يخبر عن ان مقتضى الدليل
 المتفق لذلك الحكم فان كان مقتضيه مطلقاً وجب
 القضاة استمرار الحكم كعقد النكاح مثلاً فانه يرجح
 الدليل مطلقاً فاذا وقع الخلاف في الدليل الذي يقع به
 الطلاق كقوله استغسله وبريه فان استدلل على الطلاق
 لا يقع به الوفاة لعل الوجه ثابت قبل النطق به من فحوائث
 يكون ثابتاً بعد ما كان استدلالاً لا محققاً لان مقتضى
 التصديق وهو العقد افضاه مطلقاً لا يعلم ان المعلق كان
 راجحاً لذلك لاقتضاء فكيف الحكم ثابتاً على مقتضى
 مقتضى العقد لم يثبت بقاء الحكم لا مقتضى ذلك

ان

العبد افغني ويحس العمل لا مقبدا وقت فلم يدوم
 نظر الى وقوع الغش في الامور فيجانب بيت الحبل
 حتى ثبت المراقب فان كان الخضم يمتدح الاستغناء
 اليه فليس ذلك مما يفرض بل وان كان يعني به امر او
 ذلك فحين مضى عنده **الخط الثاني** الثاني للحكم ان
 قال لا اعلم لم يكن عليه دليل ان قوله لا يعرفونها وان
 اعلم انما كان علمه فاما الدلائل كما يلزم الشيء على
 في حاشيتها او عقليا وبذلك على ذلك وجهان الاول ان
 الثاني جانها بالذي هو مدعى العلم فاما ان يكون عليه
 اضطرار او استدلالا او لا يعرفها فاما ان يكون في
 ويلزم من ذلك تعويله على مستند ان كان معتقدا او ان
 كان مناط التحقيق وعوايه وليكن تركه على صفة

الثاني لو لم يلزم الثاني اقامة الدلائل لم يزل
 من لا بد في كل دعوى كمن ذلك بطريق ذلك ان الدلائل
 لعدم العالم ان الحلو بالادلة على هذا المقطع ان
 يقول ليس العالم بجلد فيسقط عنه الدليل كمن يجمع
 ذلك له لا يمكن خصم ان يقول ليس العالم بقديم فيسقط
 عنه الدليل ايضا ويطلب ان ذلك خطا حتى انهم ان الذي
 عدم والعدم لا يقف على الدلائل وان ابيات الحكماء في
 على بون الدلائل فيكون عدمها مستندا الى عدم الدلائل كما
 ان المجرد لا يثبت على البين وعدمها دليل على عدم البين
 ذلك قوله البين على المدعي والمؤمن على النكر والمؤيد
 قوله البين عدم قلنا هذا صحيح لكن الجزء من ذلك الذي هو المنقور
 الى الدلائل لا يثبت لاحكامه فيفتقر الى الدلائل فيبقى فيها

عدم الدلالة قلنا هذا محض الدعوى فالدليل على ان
علم دليل البين يحرم به ومن علم فانه يحرم ثبوت الحكم كما
يجوز عدمه لعدم الدليل لا يدل على عدم الدليل كما
يرجعه قوله عدم المحذور دليل على عدم البين قلنا لا
فلا يعلم محذور البين المحذور بل هو في بؤنه اما اذا لم يكن
ولا محذور فاما في بؤنه لا لعدم المحذور بل لعدم الدليل
كان بؤنا كان له محذور فيستدل بعدم الدلائل على عدم
المحذور وذلك في الدلالة المقطعة فكان مستند الحكم ببقاء
بؤنه تالي ذلك الدليل الى محذور عدم المحذور وكذا اذا لم يكن
بأنفائه واقعه او وقع اهتت مثل ابتكاره من غير قربة
لم يصح بيانها او وقع حادث في ملو لم يصح منها فاما
حكم بانقائه ذلك كله لان ذلك هو كان ذلك الحكم فاما

بل

لم يظهر ذلك على عدمه ولما قلنا به واليهين على ان
فاما نقول لا علم ان القول قوله من جهة بل هو مع بؤنه
عدم البين في طرفه الذي وذلك انه اذا لم يكن عليه عينا
فانها يكون في بؤنه واليهين دالة الملك فكان الحكم باليهين لا بعدم
البين المحذور وان ادعى عليه بؤنا فالاصل بؤنه الزم من
بالجمل على ان اجابا باليهين عليه محري محري المحذور في بؤنه
وذلك مما يدل على ان لم يثبت قوله بعدم البين ان لم يثبت
بؤنه اما لما كلف البين وان ثبت هذا علم ان اصل القول
عن الشواغل الشرعية فاذا ادعى مدعي حكاه عياجان بؤنه
ان حيك في انقائه بالبرائة الاصلية فقول لو كان ذلك
فاما ان كان عليه دالة شرعية لكن لم يكن ذلك في بؤنه ولا بؤنه
هذا الدليل لا يعيان مقدمتين احد والملة لاد الدليل عليه عياجان

بين

يضطر وطرق الاستدلال الشرعية من عدم دلالة ما عليه
والثانيه ان انه لو كان هذا الحكم ثابتا لدلت عليه كذا
لجدي تلك الدلائل لانه لو لم يكن عليه دلالة لم يكن
بالاطراف للكلف الى العلم به وهو كلف بالاطراف
كان عليه دلالة لغير غير ذلك لانه لما كانت اوله الشرعية
فيما كان قد بنا انحصار الحكم في تلك الطرق وهذا
يم كونه كذا دليل على نفي الحكم والله اعلم **فصل الثاني**
فيما يتعلق باحد اصولها وفي مسائل **الشرعية**
اذا اختلف الناس على قول وكان بعضها محتمل في بعض
اختلفت فيه لم يرد قال قوم ثابون واخرون اربعون
او في حجة اليهودي فيل كذا العلم وقيل ثابون وقيل على
وقيل على التمس هل يكون لاحد الاقل حججكم بذلك

ذلك

الاقول

وانكره المحزون اما القائلون بذلك فقالوا قد حصل
الاجماع على وجوب الاقل والاجماع جواز الاقل
والبرائة اصلية نافية له فيثبت بالاجماع ونفي البرائة
بالاصل لان مقتضى عدم الدلالة الشرعية وقدرها ان
مع عدمها يكون العمل بالبرائة الاصلية لا بالبرائة
التي هي مشغولة في وقتها وتختلف فيما بين اربعة التمس
لاقل خلاف وبالاكثر غير التمس يعني في الحجة
لبرائة التمس لا بالقول لان اشتغال التمس مطلقا لا
بالصلال على جوارها فلا تستعمل للجمع قيام الدليل
ثبت اشتغالها بالاقل فلا يثبت اشتغالها بالاكثر في اشتغال
بالاكثر مغاير للاشتغال الجرد ومغاير للاشتغال بالكل
لاشتغال بالاكثر اشتغال بالكل مستغنيا بالاصل الا في فان

ن

لم يثبت دلالة على الاكثر فانه من الممكن ان يكون هذا كذا
ولا يلزم من عدم الظفر به عروضة فكان العمل بالكثر
لنحو لا نقول ذلك الدليل المستلزم لاعتراض اصل
لانا قد بينا ان مع عدم تقدير عدم الدلالة الشرعية
يجب العمل بالبرائة الاصلية وذلك من رفع ما اوجب اليه
فراحتنا **الاشارة الثانية** عازا لمختلف الامر على قوانين هل
يجب العمل باختلاف حكم تقدير عدم الدلالة على كل واحد
منها صار لي ذلك قوم وقال اخرون بالانقل والكل قال
واصح لا يكون بالنقل والحقل اما النقل فقوله نعم يريد الله
يكلم المرء ولا يريد بكلم العبر وقوله اجعل حكمي في الدين
وقوله فخير في الاسلام وقوله بعث بالخليفة للملوك
المعج واما العقل فله احوال مخصوصة ولا احوال لانقل

او ثمانية

عدم الدلالة والفضل بالانقل لحياط الحق الله سبحانه
ففي لا يقصره وبالانقل تخفيف عن العبد وهو خير من
فكروا المستفيض في حق من لا يقصره او على الحج القابل
بالانقل او يجب من احد ما ان العمل بالانقل هو في الحقيقة
به السابق ان العمل بالانقل افضل فوجب العمل به اما ان
فلنقل به افضل العبادات اخرى ما اما انه اذا كان افضل
فوجب العمل به فلا ان افضل خير فيجب العمل به
فاستبقوا الخيرات والحجاب اما لا يا قاتلوا به عن اوطا
ثم ان ارادة الله لا منا والافضل بل هو كما ان كان
يريد ان يلزم قرائة الدين بخصاله بالايه وعن الشافعية
لانهم ان لا نقل صحيح فان قال الصحيح هو الصحيح وتناول
لانقل قلنا هو تناول لا يوجب في المتن تناول الخلف

المهم

قالوا ليس في الضيق الى ما يصرفه الطاعة فلا يكون
 متناولا ولا فعل لانه ما يدخل تحت الطاعة والمجربون عن
 التجز لا وان يقول في الضرر خاويل الجميع وهو مركب
 الظاهر فهو على ما وقع الاتفاق على تركه وهو كذا الخفيف
 والمتميل هل سمح لذكره لانه قد عطف العبد ثم لم يذكر
 معاذان بقوله عفو قيل مري والبداهة الخفيف في قوله
 عن العفو لان قوله ان يجازي لا يتصرف فيكون الخفيف
 في عفو قلنا حقوق الله لا تستلزم عفو عاقل الى العبد
 فيكون الترجيح في ما خرجنا في قوله الخفيف وهو لا يكون تركا
 لمصلحة وهو غير جائز ويكون ان يجازي لا يكون بان تقول
 قوله العمل بالافضل لمعنا ان لا يسلط ولا لا يصفه
 بل بالافضل قوله العمل بالافضل قلنا حتى اذا ثبت انه مأمور

او اذا لم يثبت ونحن فلا نعلم ان مأمورا قوله افضل العباد
 اخبرها قلنا انهم انها عبادة وانما ثبت ذلك اذا ثبت
 ان مأمورا به **المسألة الثانية** العمل بالاحسان خير
 لانه وصار الخروج الى وجوبه وقال الخفيف مع انتقال
 الذممة يكون العمل بالاحسان واجبا ومع عدمه لا يجزئ
 ذلك لاوله الكلي في الجاهل فصدق في قد استلحق
 هل يجزئ بغيره لانه لا بد من ذلك لخرج القائلون بالاحسان
 بقوله عن ما يربك الى ما لا يربك وبان النائب
 الذممة يقينا فحين لا يحكم بربانها الا بيقين ولا يثبت
 كاسع احيط والجواب عن الحديث ان قوله وجبوا
 لا يعمل بشيء في مسايل الصلح لانه كان لا يتم المكنت
 بالافضل خطا الى سبيل لانه ان لم يشق لم يبدل المخرج عليها

وادعوا اليهم بالبدن سبع وثمان
 على الوجه من غير عسيلة

في ظاهره بالوجوب الجزئي والمجاري من الثاني ان يقول
لا يصلح مع عدم الدلالة السابقة جواز اذا كان المقدار
تقدير عدم الدلالة الشرعية على الزيادة كان العمل
بالاصل اولى وجب لانه اشتغال الذمة مطلقا بل ان
اشتغالها الا باحصل لانفاق عليه او اشتغالها بال
لا عبرت ويكون ان يقال قد اجتمع الحكمين لانه
واحدة فاجاب به بغير فحاش ان يوجد باحصل الجمع
في الظاهر لزول ما اجتمع عليه من الجائز المجع
من الحكم بالظواهر السنة الرابعة شرعية فلو
هي جفت شرعا قال قوم نعم ما لم يثبت نسخ ذلك الحكم
بعينه وانكر الباقيون ذلك ويؤيدوننا اصح ولا يخفى
نحو ما يفتي به المحققين ان هو الا في وجه الثاني لو كان

يخرج عنه كان ذلك الجواز لا يكون تابعا لافاض
ذلك الشرع بكون ذلك جازا بالاتفاق الثاني لو كان
مستبعدا بشرع غير واجب عليه عن ذلك كقولنا كذا
لو وجب لفعله ولو فعله لاشتهر ولو وجب على الصلوات لكانت
بعدا والصلوات الى يومنا هذا متبعة بالخبر فيكون
نعم في الدين خلاف ذلك الرابع لو كان مستبعدا بشرع فلهذا
طريقا في ذلك هو الوجه الاول والاولى ان يكون
له اثر في غير ذلك القبول على فعل اليهود وبوجه
يتوارى لما تقرر في الوجود المانع من اعادة التيقن في فعل
منهم لا يوجب العمل لعدم التيقن لا يخرجون بقوله في ذلك
افقه وبقوله ثم احبنا اليك ان تتبع طاعة ابراهيم حنيفا واتبعت
شرعكم الذي هو حنيفي وسموا وبقوله انا احبنا اليك ان

البحث

على

الى نوح والبنين ويقول انا اترككم في هذه الارض
 يحكمكم بالنبوة واني اجمع فيكم في الدنيا الى
 القوم بل انا اولون عن الامم الاولى بانها منكم
 بهدمكم كلهم فلا يكون فيكم لسان في نوحهم
 الى ما اتفقوا عليه وورد اهل العقائد العقل يدون القوم
 الشريعة والشيء في انهم لا يرفعونهم بل اهل العقائد
 يدون ذلك قوله تعالى وكتب عليكم ان لا تأكلوا
 نفس فلان الله تعالى انما نوحهم في الارض
 ان الله تعالى عن آية ان الله لا يترككم في هذه الارض
 بل عن ان الله تعالى انما نوحهم في الارض
 اعقابهم الى زمانه او وصاه به يعني طهره
 ولو كان الله تعالى انما نوحهم في الارض

من استلذ بالحقول على العقائد التي يبولون بها
 لم يجدوا نطق النور ان الله لا يترككم في هذه الارض
 على بنيان بطون الوحي فلا يكون فيهم شرعية
 وورد هاهنا وعن آية ان الله تعالى انما نوحهم
 المساواة في النسخ وعن آية ان الله تعالى انما نوحهم
 لا يترككم في هذه الارض وورد ان الله تعالى انما نوحهم
 وادم لم يحكموا بالقديم على نوح واما فيكون الملائكة
 يحكمون بحدودهم وهداهم من الله وان في النور وهداهم
 ان يكونوا مستعبدين بالحق ان الله تعالى انما نوحهم
 وهي عندنا في الارض واما جودهم في نوحهم
 فلا تم ان ملجته للنور بل لا يحكمون ان الله تعالى
 لا اقامه الحق على انهم في النور

من حيث هو من غير علم

ما استقر من الحكم على حكم لوجوده فيما اعتبره من الحكم
بجمله ومثل ذلك لتسري الزعم فيها لوجوده من الحكم
بالسواد على ما لم يزلوه كالحكم على ما رآه وحاصله المسوق
فمن جماع ومثاله في الفقهيات اذا اختلفوا في الوقوف
مؤندوب كانه لو كان طبعيا لما جاز ان يصلي الاصل كانه

ما

بما على الرشد واستقام معلوم بالاجماع وعلى من استجرت في شئت
الحكام الحقانية ليس بحج لان مواده احكام مختلفة فلا يلزم
اختصاصها ببعض الاعيان ووجودها في الباقي وان يثبت
حكم فيها ووجدت يكون مع وجودها في الباقي وقد كثر في
ومع القائل لا يجوز الحكم باحد ما دون الاخر وان وجد الحكم
في فرد فافراد النوع لا يلزم منه وجوده في باقي افراد هذا
وجوده فيما لم يزلوا بالمراد فان قيل مع كونه الصور في العلم

ان

ان الباقي ما لم يزلوا وجد العمل بالعلم ويجب قلنا انه انما
يطلب على الظن اذا تعاقب بين ما رآه وما لم يزلوا
ما علم من ذلك وما لم تعلم ولو سلم حصول الظن لكان
الظن للعلم لا غير عايات لا عبرة به وليس هو حكم فاما ان
فراجه الحكم اما ان لوجوده في الباقي ملما وكل الظن قد
يحتج فلا يوارى به راسع وجوده ولا تدل عليه فان قيل
الظن يرجع في ذهن المحقق بزيادة الشايع له فيعلم الحكم فيجب
الخاتمة معلة الضرر قلت اعلم ان الظن المذكور مع انه يعلية
الظن ان شرعية الحكم تستدعي الدلالة ومع ان فعل الدلالة
على الظن انما هو الحكم فينبغي ان الضرر على ان مع العلم من العمل
بالظن بطلان الضرر والتميز بوجوده بقوله لا تعقل بالكل
يد علم وقوله ان الظن لا يغني عن الحق شيئا **السلامة**

في المصلحة المصلحة ما يوافق الانسان في مقاصد لحياته او
 لاخره ولو لم يحصل له خصل منفعة او دفع مضرة ولو كانت
 الشرعية مبنية على المصلحة وجب النظر في بيانها الى المصالح
 انقسم الى اقسام معينة شرعا وعلما ودرجاة فالعقوبات
 الفلن وشرع القصاص لاستبقه لا نفس وفرض الجهاد وقيل الرد
 محققا الدين وتقرير الزنا واقامة الحدود حفظ لانا والعظم
 في المصلحة لعموم المصلحة كما يقال للمعنى في زمان او
 في ايامهم رمضان هو ان يصوم شهر رمضان لان ذلك يكون
 له جود من المعاد وكل الشئ مستطاع للمصلحة على وجه
 انصاف والمصلحة ما عدا العبدية وهو المصلحة ان كان
 مفسدة للجسد او بغيره كانت مفسدة وان كانت للمصلحة
 عن المفسدة او الجسد عن الكسب ايجز في كل ضرر المصالح

الزينة

بالسرقة حفاظة على المال واكثر ذلك لانهم لا يمتنعون
 في العمل لما شرعوا لئلا يكون ضرره وكيفية وطبيعة
 واما ما لا يكون حكما كالرفع الغريم بغيره بل هو ما لا
 وجوبه من المفسدة ودرجاة الكفاية في التكاليف فانه لا يجوز
 الدعوى على المصلحة المرسل فيها الجمع ولا التفرقة بل
 على اعتبارها الصحيح لا يكون ان الحكمة ياخذ على جارية
 حيث ثبت ان في الشئ مصلحة يعلم بفارق وهي الحكمة
 في كل المصلحة والمجواب متى يكون حكما ياخذ على جارية
 المصلحة اذا تحقق فلوها من جميع المقاصد لم يتم تحقق
 لا بد من العلم والاشارة في المصلحة بغير تقدير عدم التحقيق غاية
 ما في الباب ان يظن ان المصلحة لكن التكليف من فضل الحكمة
 فيمنع العمل على الاعلى والمنفعة نحو ليقال المكلف متى في

جان

من الشريعة على الظن لا نقول حيث دل الدليل الشرعي على
العمل بالإنجيل والظن ثم نقول لوجوب العمل بالمصلحة
لوجوب حفظ عيال الوفاة تحصيله لصلى الأجر
ولحق الجن في الغضب تحصيل المال وما يتكبر على ذلك من جوار
ضرب لهم بالسر قد باطل لوجوب ذلك الجوارض بل لهم القتل
والتم بالغضب محافظ على النفس والأموال الكفر لا يطأها
ولها الفرق الثاني ما نعرض لما ذكره من الأقوال إذا تميز
أهل الحرب بالأسارى في السلب لا يجوز ربههم وإن رادى ذلك
إلى تلف الأسارى قال هؤلاء نعم إذا علموا أن ذلك من ربههم
ظهر وأعلى إسلام قتالوا هذه ضرورة لا يدين في ذلك
المسلمون إلا بالمرى وكله لأن الضر عام في المسلمين وأقرب
تدين تسلط أهل الكفر مع عدم الرى والحقى الوجوب مثل

هذا

هذا القدر بان قالوا المحافظ على الدماء مقصود الشارع أن
والرعى مقصود إلى ذلك المقصد فيكون واجبا وإن رادى
قل الأبر والحوار الذي يعنى بالمقصدان غيبا الشارع
منع القتل واجبا المقصود فلهما وإن غيب الله
حفظ ما يغير ذلك ما لم يرد عليه الشرع فلا نأمن أو نقول لا نأمن
المحافظ على الدماء مقصود كيف كان بل لا يجوز أن تكون
المحافظ مقصود تحريم القتل والمقتضى لا غير والى ذلك
تشرع هذه الزجر شرع طريقا لهم نقول هذه المصلحة
دل الشارع على الغار فوجب سقوطها عن اعتبار رادى على ذلك
قولنا من قالوا ما مستعمل في إخراجهم خلافا لما وقوله
ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق وقوله فسي في
دم امر مسلم ولو بطل كل ما دونهم القية مكتوبا على جبينه

آيس من رحمة الله وغير ذلك من الاحاديث الدالة على
من قبل السلم ومع وجود النص لا اعتبار بغيره وفعلي
هذا النج يكون احتجاً بك على ما روي عن هذا
الباب والله العاظم ثم الكتاب والحمد لله

بقدر علم العصر الحاضر العربي الدليل

تراونا اولام الصالحين

من مصور سیاح

المعروف عمل

وكان البضراع من كاسه ^{عنه} مصروم السب الثاني

والعزم من الله الحامد سنة الماسد والعزم

بعد الف - من الحروف المصطفوية على هـ

اصل الحمد والم في دار الملك الصمدان في الم

[illegible]

مَهْرُست مافی الع

وشرح على الباب منه الباب الاول يشمل على مقدمات المفق على معنى الرسول والمفسر المفيد

فهرست مافی الکتاب المعارج و شغل علی ابراهیم خرد الی سبیل علم عشق و معذات
المصنفه ^{عالم الفقه} سید محمد باقر

القائد

[illegible]

المقصود في الوجوه اربعة اقسام اولها ان يكون الموقوف على امر من الامور التي لا بد من وقوعها في كل وقت
والثاني ان يكون الموقوف على امر من الامور التي لا بد من وقوعها في كل وقت
والثالث ان يكون الموقوف على امر من الامور التي لا بد من وقوعها في كل وقت
والرابع ان يكون الموقوف على امر من الامور التي لا بد من وقوعها في كل وقت

